وقفـــــات

بقلم

خالد طعمة

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

الكويت

- كتاب : وقفات
- المؤلف : خالد طعمة صعفك الشمري
- الطبعة الأولى – الكويت
- ٢٠١٨م
- الرقم الدولي المعياري للكتاب :



مقدمة

في إحدى الجلسات الثقافية أخذت أتبادل مع أحد أصدقائي أطراف الحديث حول مسيرة كل منا الثقافية ، وكانت بداية الحديث عن العقبات و القيود التي تضعها بعض الجهات الصحافية أمام محرريها وكتابها ، وبعد حديث طويل توصلنا إلى اتفاق يتمثل في أن يذكر كل منا تجربته و يوثقها ، لعل من يقرأ كتاباتنا فيما بعد يتنبه إلى ملاحظاتنا و يخرج بنتائج أفضل.

عن نفسي كنت قد بدأت مشوار الصحافة في المرحلة الابتدائية ضمن فريق تحرير صحف الحائط المدرسية ، و كذلك عملت مراسلاً لعدد من مجلات الناشئة المعروفة في تلك الأيام ، واستمر بي الحال كذلك في المرحلتين المتوسطة والثانوية وصولاً إلى المرحلة الجامعية ، حتى أصبحت محرراً لمجلة الاتحاد وصحيفة آفاق الصادرة عن جامعة الكويت حيث خصص لي عامود فيها أسميته (من أروقة الجامعة) كما مارست كتابة المقالات في عدد من الصحف اليومية أبرزها الوطن و القبس و بعد تخرجي استقليت بعامودي الصحافي الذي حمل عنوان (الكلام المقتضب) في صحيفة الراي ، التزاماً مني بعهد الأصدقاء الذي قطعته مع صديقي أصدرت هذه السلسلة.

الهروب من المرآة[1]

لقد عانت مجتمعاتنا الإسلامية في الكويت وغيرها من الدول المسلمة من العديد من المشاكل والمحن، ولعل أبرزها ظهور مشاكل أخلاقية نحاول انكارها، والتأكيد على عدم وجودها وتناسيها، أو التذرع بالقول إنها غريبة ودخيلة على مجتمعاتنا، ونحن عند الاتجاه ناحية هذا القول يعني الادعاء بأن مجتمعنا كامل ولا يعاني من شيء، وأن مجرد ذكر العيوب يعني أننا نسيء إلى مجتمعنا، وهذا معتقد خاطئ ولا يمت للمنطق بصلة، لأن أول خطوة لمعالجة أي مشكلة هو الاعتراف بها، لذلك كان لزاماً علينا التحدث عن المشاكل الأخلاقية، والتي قد نستصغر بعضها كالكذب والذي لا يعتبره الكثيرون مشكلة بل موضوع تافه ولا يستحق تسليط الضوء عليه حتى اعتبره البعض عادة سيئة، والكذب ما هو إلا خطوة من سلسلة خطوات تفتح الباب نحو العديد من الممارسات السيئة وغير السوية، فالكذب والغش والتزوير والاعتداء والسرقة، وغيرها من المشاكل والجرائم، تستوجب على أي باحث عن الحقيقة أن يتناولها وفق تناول ديني بداية لأن تناول المشاكل في إطار ديني هو أنجع اتجاه، حيث تعتبر كلمة الدين بالأساس وفق قول أبو عبيدة هي إدانة النفس وإذلالها واستعبادها ومحاسبتها، فالحذو بالطريق الديني الإسلامي هو أنجح حل لأن فيه محاسبة النفس.

ونحن نرى، وبكل أسف، أن الكثير من الناس يتهرب من الخطاب الديني للقضية المراد طرحها وفق عدة أعذار وحجج لا يقبلها العقل والمنطق فيما إذا أخذ يفندها ويحللها، إذا أمسكنا الدين على أساس أنه مرآة وأخذنا كل

---

[1] الراي ، العدد ١١٨٢١ ، ٢٠١١/١١/١٢م .

قضية ووضعناها أمامه لكشفت لدينا العديد من العيوب في مجتمعاتنا على سبيل المثال المشاكل الأخلاقية والتي انبثقت منها المشاكل السياسية أخيراً.

أزمة أخلاق [٢]

قبل أعوام كنت أجلس أفكر وأتناقش مع نفسي حول امتعاض البعض من الأمثلة التي ضربت لنا في القرآن الكريم كالنظر إلى حال الحيوان وأخذ العظة والعبرة من حياته وكيف يرفضون مثل هذا الطرح لتكريم الآدمية ، وتصحبني الذكريات حول النقاشات والندوات بين هؤلاء الناس وكيف وصلت أوضاعنا إلى أن أعجب كيف أصبح الغالبية مقلدين لسلوك الحيوان عن طريق اتباعه في التغريد.

لقد أصبح البعض وسائر الناس مقلدين للحيوان في تغريده ولم ينتقدوه، لماذا ؟ لأنه من صنيعة الغرب.

نحن اليوم بلا شك نعاني من أزمة في الأخلاق وهي من صنع أيدينا ولعل السبب الأهم في ذلك هو عدم استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية والتي سبق وأن أمر أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح باستكمالها عن طريق إنشاء اللجنة، بلا شك نعيش اليوم في فوضى وأزمة نشترك في مسؤوليتها جميعاً، عندما ندخل موقع التويتر أو عند متابعة الأحداث اليومية فاننا سنجد مجموعةً هائلة من الأخطاء والتي لا يختلف اثنان على أنها نابعة من سوء الخلق، إذاً أزمتنا الحالية هي أزمة أخلاق، والسؤال هنا هو هل عاد الفرد العادي منتبهاً لما يكتبه أو يقوله حتى يتهرب بعد ذلك

---

[٢] الراي، ، العدد ١١٧٨٦ ،٢٠١١/١٠/٨م .

تحت شعار حرية التعبير، في الماضي كنا نتعلم في حصص اللغة العربية والتربية الإسلامية الأخلاق الإسلامية وفي أوساطنا الاجتماعية نتعلم من أهلنا وأقاربنا العادات والتقاليد وعند الكبر في الطرق والحياة اليومية نتعلم القانون والقواعد العامة، واليوم بعد دخول التويتر والفيس بوك نتساءل هل فرضنا أنفسنا عليها أم فرضت المواقع علينا هل غدونا ضعافاً إلى هذا الحد، إننا وبكل أسف لحظنا سيطرة هذه المواقع على يومياتنا، والتي كانت مليئة بالبساطة والفرحة قبل دخول كل هذه التعقيدات؟ أنا لا أمانع لو دخلت التعقيدات علينا دون أن تغيرنا ولكنها قامت بذلك وأقست قلوبنا، لننظر إلى الكتابات في التويتر ولننظر إلى الحياة العامة سوف نجد التشكيك وسوء الخلق في قسم كبير من الناس، نعم عدم استكمال تطبيق شرع الله هو السبب الرئيسي في تردي أحوالنا قال تعالى «ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما» ألا نريد تحقيق الفوز العظيم لماذا الاستسلام والانهزام؟ إن مكمن بناء الشخصية القوية يكون بالتمسك بالإسلام سواء بعباداته أو بممارساته، فنحن نرى اليوم من أطلق لحيته وأخذ يكذب ويشتم ويطعن متناسيا تعاليم الاسلام وممارساته، اليوم نجد أحد السياسيين يستخدم الشريعة كورقة للمساومة السياسية والشريعة منه براء فتجده يتمتع بالعضوية لسنوات ولا يقدم للشريعة أي إنجاز وحين يشعر بضعف مكانته أبرز الشريعة كورقة يساوم بها ضد خصومه، ونحن هنا نقف ونتعجب من استرخاص واضح لمعاني الشريعة، يحضرني بين فترة وأخرى ما جاء من سنة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان يتعوذ باليوم أكثر من سبعين مرة ومن بين تعوذه كان من الدهماء وهم باختصار عوام الناس سريعو التأثر

بمايدور حولهم وهم اليوم بيننا يعيشون بوهم ويقتادون بارادتهم خلف الشتام واللعان معتقدين بأنهم شاركوا في تصحيح المسار وهم بكل أسف شاركوه الإثم وتناسوا الأخلاق والقيم والمبادئ. لو بدأ كل واحد منا بالتمسك بالاسلام عبادة وممارسة لوجد المشاكل والأزمات ذليلة وخسيسة أمامه.

هل الاحترام مشكلة ؟! [٣]

منذ أن بدأت الخليقة والخطأ يعتري أفعال بعض البشر، ولله الحمد فإن مجال التصحيح والتعديل مفتوح دائماً مادام البعض باقياً.

تمر على مسامعنا حكايات وقصص متنوعة وكذلك على أعيننا سطور تحكي مآسي البشر من غواية شياطين الجن والإنس لهم، وعلى الرغم من كم القصص والتجارب والسطور إلا أن الواحد منا لا يزال مستمراً إما في خطئه أو ربما في غفلته، اختصنا المولى عز وجل بنعمة العقل الذي يمكننا من التمييز ما بين الصالح والطالح ومع ذلك نخطئ، أرسل علينا خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وأنزل القرآن الكريم ونستمر على نفس المنوال، مرت على أرضنا سنوات بل عصور مظلمة انقلبت بموجبها الموازين ودخلت علينا الفتن بأشكالها وألوانها ومع ذلك تواجد بيننا المجددون الذين قدموا التضحيات وتعرضوا للأزمات فعبرها الغالب الأعم معهم وتمكنوا من الاجتياز وعدم الانحياز وإن كان ذلك (نسبياً).

---

[٣] الراي، العدد ١٢٣٤٦ ، ٢٠١٣/٤/٢٠م .

أنعم الله علينا بالحياة التي تغنينا عن السؤال فأغدق علينا النعم الكثيرة ومنها الأمن والأمان، ويبقى السؤال على أعدلنا في الميزان وهل التزمنا الحكمة وعدم الاحتيال، لن أكرر فالخطأ يتكرر ولحكمة من الله فنعلم إننا عبيده لا عبيد البشر فمن منا صبر ومن منا اعتبر، من غير شك نحن نعيش في وقت اختل فيه الميزان وتعدد الناس إلى عدة ألوان وأصبح الوقح سيداً علي الشأن يهيج من وراءه فلان وفلان ويقدر مهما بلغت إساءته وأثقلت الميزان، والمحترم يوصم بالجبان لأنه التزم بالحكمة والهدي بالقرآن قد يشك في نفسه بين أولئك الحيتان ليقول في نفسه هل أسعى لذم فلان وأصبح علي الشأن هل هذا هو حال السياسة أم هي محرقة أرمي بها نفسي لأصبح في خبر كان خاطب الضمير نفسه رفع رأسه وقال الله أعبده وهو عظيم الشأن البشر مصيره إلى الدَفّان.

وفي يوم البعث لن ينفعه عدم الاحترام مهما دام الاحتقان فالعدل في الميزان يبقى عدلاً بينما الرقص على الميزان لن يغنينا في الآخرة ويوم الحسبان، اسألوا من هم في القبور ماذا يريدون الآن، نعم نحن في امتحان ولا حاجة لنا في الإمساك بالألوان فربنا خلقنا بهيئة واحدة لا «هيئتان» لنتحلى بخلق القرآن ولننزوي أمام السارية الآن ولا حاجة لنا بالبهتان فالمحترم ليس بالجبان وقائل الحق أيضاً ينظم لهم مهما طال الزمان لنصبر ونحتسب فالدار دار اختيار ولكل منا حرية القرار. والله عز وجل المستعان.

نعم إنـها الحقيقة [٤]

نرى نسمع نقرأ نتابع، نكون آراء وربما قناعات بأن لنا رأياً حول موضوع ما ولذلك نعتبر أحد أصحاب الرأي، ولا بد أن نوقن بحقيقة تتلخص حول تمسكنا برأي معين على ألا يدمج مع رأينا بأمر آخر، بمعنى أن البوح بالرأي لا بد من عزله عن احترامنا لمن كونا رأينا به في الغالب، وحول هاتين المسألتين تستشري في مجتمعاتنا وتسري نخور المشاكل وربما الأزمات.

ما يحدث عندنا سواء في الكويت أو غيرها من شتى بقاع العالم هي التأثر بطريقة إيصال المعلومة ونلاحظ أنه منذ الوهلة الأولى نشاهد تشابهاً في الآراء المتوالية بعد مشاهدة طريقة التوصيل والتي قد تكون مخصصة لتحوير حقيقة ما على نقيضها.

أي أن المسألة تكون أمام علاقتين الأولى بين المعلومة وتكوين الرأي والثانية بالتفريق بينه وبين احترام من كون حوله، من خلال العلاقتين تتمخض وتتكاثر المشكلات ويفرح أثناءها ضعاف النفوس ورخيصو الذمم وعديمو الأخلاق حتى ظهر لنا اليوم المرتزقة وهم أشخاص يعيشون معنا ويصعب أحياناً التعرف عليهم، يعتاشون على حيثيات العلاقتين الآنفتين والنتيجة أزمات ومماحكات طائشة وشاذة ترهق المجتمع وتجعله يتخبط في ردهات الظلام الدامس وبالكاد تتمكن من التفريق وكشف الحقائق.

الأهم هو تثبيت الأسس والمبادئ السامية في كل شاردة وواردة والتمعن في المعلومة وقت وصولها وعدم التأثر في تحركات الآراء المتشابهة سلبيةً

[٤] الراي، العدد١٢٢٩٦ ، ٢٠١٣/٣/١م .

كانت أو إيجابية وبعدها نبين الفرق بين رأينا وبين احترامنا لمن كونا الرأي حول تصرفه هنا سوف لن يتمكن المرتزقة من ممارسة عاداتهم السيئة بيننا ويلملمون أحمالهم للهجرة من بلادنا حتى ننعم بالأمن والاستقرار لنقول بأعلى صوتنا نعم إنها الحقيقة.

رسالة للكافة [٥]

أخذت أتعرف على تلك الأمور هي نفسها التي تبقى في الصدور مهما طال الانتظار أو اشتكى منها أحد الحضور، ثبات مبتور لا يكتب له البقاء في الطابور متى يستأنس معنا صديقنا المحفور في الذاكرة تراه يعرفنا كما نعرفه بذاك السرور أم نقف حوله ولا يشعر معنا ذات الشعور، نمضي ونسير في الطريق المجهول نحكم ونتكلم وفق الظنون لا بالعقل بل بكذب الشعور وحولنا تحلق أشباه النسور، نتفرق ونتعب ونتظاهر بالسعادة والسرور، كذب هو الشعور وجهل بالظاهر والمستور، لم نتعلم من الدروس، لم نقرأ أياً من السطور، ونتباكى على أحوالنا وبعد ذلك نتظاهر بالنصر المنقوص، تشرذم بين الصفوف، تقطع في الدروب، تخبط هو حال كل الأمور، لا قرار ولا فرار، لا نظام ولا فوضى، فقط كذب باسم الصدق، سرقة بداعي الحفظ، هكذا وهكذا تستمر بنا الحياة، وهكذا ثم هكذا نرتقي، نحن بالحياة نهجر الذات وننكر الهات، نشعر بالأمهات، نقدر كل التداعيات، نمر سوية لنجتاز العقبات، قد يتعب هذا أو ذاك ولكننا حتماً سنحقق بعض الانجازات وسوف تهدأ تلك الصدور، وباذن الله تستقيم الأمور ونواجه ما عصف بنا لسنوات بلا خوف أو تذمر فقط مواجهة تكسر

---

[٥] الراي ،العدد١٢٣١٧، ٢٠١٣/٣/٢٢م .

الصمت، وقصة كتبت لكي توقف مرحلة الفوت وبعدها يعلو الصوت انه الحق لا غيره من المنكرات.

لأصحاب السياسة نريد قليلاً من الكياسة وانكار الذات، نحن لم نتهمكم بأسباب الانتكاسة ولا بضياع الحاسة، بل ننصح كل منكم لكي يضع الكلام في رأسه ولا شيء آخر غير الاحساس ببعض الناس، هذا مظلوم وهذا مختبئ بين ناسه وآخر مقهور وآلامه منتشرة في جسده وفؤاده من لديه تطبيق الحلول ليس أفضل من الرسول لكي يحمي الناس من الفتن والآفات، هذه هي الرسالة التي ينبغي أن تكون في يد الجميع لأن الكل مسؤول وعمله بعد ذلك معلوم للكافة.

سايكس و التويتر [٦]

عندما أراد الغرب أن يبسط سيطرته على الشرق استعان بـ «سايكس بيكو»، وعندما اكتشف تزايد عشق الشعوب لما بعد «سايكس بيكو» استعان بالتويتر على اعتبار أنه أحد أحفاد «سايكس بيكو» الأصليين، فبعد أن تزوج الانترنت من «الآي فون» أنجب لنا ابنهما التويتر، والذي سار على الطريق وتعرف على أبنائنا واخواننا وأصبح أعز أصدقائهم، بعد ذلك قام التويتر بامتحان مكانته في قلوب أصدقائه، أو بمعنى أصح أعزائه، حتى تمكن من تحقيق حلم الجد الأكبر وهو سازانوف، ولكن التويتر كان أذكى من «سايكس بيكو» وسازانوف فهو أي التويتر لم يرغب في الاكتفاء بما حققه السلف لكونه يريد تعزيزات وثروات ليس لها مثيل فقرر أن يرتب بيته ويدفع أولاده الهاش تاج الابن والريتويت البنت وبالفعل

[٦] الراي، العدد١١٨٤٢ ، ٢٠١١/١٢/٣م .

تمكنوا من سرقة أفضل ثروة لدى الشرقيين ألا وهي العقل، لكون أجدداهم لم يكونوا على مستوى من الذكاء، فقد أصبح الشرقي في مناطق الهلال الخصيب وما نزل أسفله من نجوم ودروب، أكثر تعلما وتقدما من سلفهم السابق، فما كان من الهاش تاج والمدللة الريتويت إلا وشحذ الهمة وتعبئة الأمة كي تنال من الأمة ففي كل بيت شرقي تجد الرأي والرأي الآخر والنية والنوايا الأخرى، فتبعثرت الكلمات وتناثرت الحروف، حتى أراد الناس المغلوبون على أمرهم الاستعانة بالتحديثات الخاصة بـ «الآي فون» وتطبيقاته المتطورة، وهنا هرول الأبناء إلى أبيهم التويتر الذي طار فرحاً إلى قبيلته الغربية ليسألهم: هل نبدأ الآن؟ فقالوا له بكل ثقة: لا نريدهم أن ينشغلوا أكثر وأكثر حتى يقتل بعضهم البعض، وينقلبوا على الحكام، ويكرهوا الأوطان، ويهجروا السكان، فمتى ما سكنوا الجبال تحين ساعتنا ونملأ الميدان، وبعدها لن يكون للتوحيد بيننا أي مجال.

بين عدد الدوائر وعدد الأصوات [٧]

وصلت حرب التصريحات إلى أشدها مع أننا لا نزال في شهر رمضان الفضيل، وبالطبع فإن لكل منا حقه في التعبير عن الرأي إلا أن الآراء تبقى مقيدة في حدود الشرع والقانون والأخلاق دون الدخول في النوايا واستباق عملية التصنيفات الأمر الذي لم يحترمه الغالبية من الناس.

ومع الأسف استغل البعض عندنا أجواء الحرية للدخول في نوايا من يخالفه في الرأي ويتعارض معه في الآليات، ومهما قلنا ومهما كتبنا فإن توقفهم عن مثل هذه العملية لن تتوقف أو تبقى على وتيرتها بل تتزايد.

---

[٧] الراي، العدد١٢٠٨٧ ، ٢٠١٢/٨/٤م.

كلنا يعلم أن نظام توزيع الدوائر قد خضع لعدة تعديلات بدءاً من العشرين دائرة التي لم تطبق ومن ثم العشر وصولاً إلى الخمس والعشرين استقراراً في الخمس، وللأمانة فإن كل توزيعة تتمتع بمزايا وتشوبها بعض العيوب ولكن إفرازات التوزيعة الأخيرة كانت مختلفة ومغايرة عن سابقاتها، ولو تأملنا المتغيرات والظروف التي أحاطت بنا في السنوات الأخيرة لوجدنا أن نظام الدوائر لم يكن السبب الوحيد في ما وصلنا إليه بل كانت معه أسباب أخرى أبرزها التطور التكنولوجي السريع وإساءة استعماله مع تزايد وسائل الإعلام، وللأمانة فإن السببين الأخيرين لم يكن العيب فيهما بل في طريقة تعاطينا معها وانكبابنا الغريب اتجاهها فهي من المفترض أن تكون ميزات ولكننا جعلناها عيوب وبجدارة.

إن الدوائر الخمس غيبت شرائح كثيرة من المجتمع الكويتي وأقصتها عن المشاركة السياسية في مجلس الأمة وكان من المفترض أن تكون معززة لجميع الشرائح والفئات ومشجعة لهم للمشاركة في العملية السياسية، علاوةً على أنها شجعت وعززت العصبيات سواء كانت طائفية أو قبلية أو مناطقية فأصبحت هنالك طوائف تتمتع بالتمثيل في دوائر وتقصى في أخرى وقبائل تحتكر المقاعد دون غيرها ومناطق تحرم من التمثيل حتى تتعصب لنفسها وتصبح مغيبة تماماً.

مسألة تعديل عدد الأصوات وتقليصها إلى صوت من وجهة نظري سوف تحارب العصبيات وتقلص فرص ظهورها على المجلس، وينبغي علينا أن نبين أيضاً أن موضوع جعل الدوائر الانتخابية دائرةً واحدة سوف يدخلنا إلى نفق (التعديل الدستوري) لأن المادة (٨١) من الدستور تقول ان الدوائر

الانتخابية تحدد بقانون، أخيرا تقدم أحد النواب في مجلس ٢٠٠٩ باستقالته وعليه فإن قبولها سوف يطيل من عمر هذا المجلس فالمادة (٨٤) تبين أن خلو مقعد العضو لابد أن يسد بانتخاب آخر يشغله، واستثنت المادة مثل هذا العلاج إذا كانت في آخر ستة أشهر من عمر المجلس، ومثل هذا الاستثناء لا محل له وبالتالي فإن عمر المجلس سوف يطول لسبب نيابي لا حكومي.

معضلة النظام الانتخابي [٨]

ان الحديث عن مجلس عام ٢٠٠٩ يعتبر حديثاً لا يخلو من الانتقاد واللوم وعلى أصعدة مختلفة، وسبق أن تم حل هذا المجلس برغبة سامية الا أن (التروي) مطلب ضروري أمام حرب التصريحات المتزايدة، لا بد لنا أن نتدارس المعضلة والتعرف على أبعادها خصوصاً القانوني منها.

في يوليو الماضي كان أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق محمد المقاطع قد بين للجميع وعبر وسائل الاعلام أن الدوائر الخمس مشوبة بالمخالفة الدستورية وأن أي انتخابات قد تقوم مستقبلاً وفقاً لهذا النظام الانتخابي فان مصيرها هو (البطلان)، وبالتالي فان رأي د/ المقاطع القانوني لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار وألا يمر عليه مرور الكرام، ومع الأسف فان الكثير من النشطاء ينتقد مجرد (فكرة) التعديل ويدخل في النوايا ويستبق الأحداث، ان الأنباء التي تواردت بأن الحكومة ترغب في احالة موضوع الدوائر الخمس الى المحكمة الدستورية ما هو الا مؤشر يبين لنا

---

[٨] الراي، العدد١٢٠٩٤ ، ٢٠١٢/٨/١١م .

مدى الرغبة الجادة في الوصول الى حل لمشكلة النظام الانتخابي المناسب والمتوائم مع الدستور الكويتي وحاجات المجتمع.

لا بأس من قول الرأي والتبرير ولكن دون الهجوم على من لا يتفق معنا في الرأي، ان انتقاد احالة الموضوع الى القضاء ما هو الا خطوة الى الأمام للتثبت من مشروعية الدوائر الخمس، فالمحكمة قد تحصن هذا النظام لا أن تلغيه وفقاً لما تنتهي اليه من قناعة دستورية مشروعة، وربما تكون للفريق المعترض على الاحالة الى الدستورية وجهة نظر وهي (اصلاح السلطة القضائية) من منظوره وهو الأمر الذي لن ولم يحجب عن أصحاب هذه الراية، بل سوف تبقى طرق الاصلاح ممهدة ومفتوحة أمام كل اصلاحي بالاضافة الى باب تعديل النظام الانتخابي، فلو انتهت المحكمة الى ضرورة تعديل الدوائر فان لمجلس الأمة السلطة في اجراء تعديل على التعديل الذي قد يحصل وبالتالي فان مبدأ الثقة بيننا كأفراد في هذا المجتمع لا بد وأن يقوم لكون انعدام الثقة لن يأتي لنا بخير فكل تلك العمليات ليست سوى (ظن) والظن والعياذ بالله منه (اثم).

العودة إلى الخمس والعشرين [٩]

بات مؤكداً في الآونة الأخيرة أن يكون منحى المحكمة الدستورية الكويتية متجهاً إلى بطلان الدوائر الخمس، الأمر الذي سوف يترتب عليه إعادة نظام الدوائر الخمس والعشرين السابق.

---

[٩] الراي، العدد١٢١٠٣ ، ٢٠١٢/٨/٢٠م .

إن هذا الخيار الذي سوف يمتثل أمام المحكمة الدستورية هو الخيار الأمثل من وجهة نظري لكونه يخرج واقعنا السياسي إلى أقل الخسائر، فكلنا يعلم أن مجلس٢٠٠٩ من الصعب انعقاده، وبالتالي فإن الحكم الذي سوف يصدر لن يأخذنا إلى (فراغ) آخر، فبعد الحكم الشهير في يونيو الماضي فإنه من غير المتصور أن يتكلم الحكم عن البطلان ومن ثم (يسكت) فالحكم لا بد وأن يتسم بالواقعية، كما أن البطلان لن يكون بأثر رجعي أي أن مجلس ٢٠٠٦ لن يعود لأن في ذلك ضرراً على المصلحة العليا للبلاد، وبالتالي فإن البطلان سوف يكون ممتداً للآثار التي لا تخلف وراءها خسائر قد تمس مناحي كثيرة في ربوع هذا الوطن.

لو تصورنا صدور الحكم وأنه قرر بطلان جميع الآثار السابقة وهو الأمر غير المتصور تحقيقه على أرض الواقع، فإنه سوف يصحبنا إلى إلغاء مجلسي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، الأمر الذي سوف يفتح لنا أبواباً لم يسبق أن تم (طرقها)، لذلك فإن صياغة البطلان سوف تقتصر على بطلان التوزيع دون اقتراح التعديل لأنه ليس من اختصاص المحكمة بل فقط العودة إلى النظام القديم.

وحتى صدور الحكم، فإن ما علينا اتباعه هو التمسك بالأسس والمبادئ التي ارتضيناها بيننا وسبقنا فيها سلفنا في هذا المجتمع لا القفز على تلك الأسس وفتح المجال لضعاف النفوس كي يتبخطروا بيننا بخدعهم وطرقهم الكيدية المعتادة والتي سبق وأن شاركهم وسايرهم البعض من حيث لا يعلم، اللهم احفظ الكويت ومن عليها وسائر بلاد المسلمين من كل مكروه.

تسوية المادة السادسة أم الطعن بالخمس و العشرين؟ [10]

على الرغم من ردود الأفعال التي تمخضت عن مقالنا السابق (العودة إلى الخمس والعشرين) إلا أننا نبقى أمام دائرة (التوقعات) وما كتبته هو قراءة لما قد يكون عليه واقعنا السياسي المقبل من خلال ما نملكه من تشريعات ومعطيات أخرى مشروعة كفلها لنا الدستور الكويتي.

المادة السادسة من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣م والخاص بانشاء المحكمة الدستورية نصت على أنه «اذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية قانون او مرسوم بقانون او لائحة او عدم شرعية لائحة من اللوائح الادارية لمخالفتها لقانون نافذ، وجب على السلطات المختصة ان تبادر الى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتصحيح هذه المخالفات، وتسوية اثارها بالنسبة للماضي»، وبالتالي فإن الوجوب المنصوص عليه اتجاه السلطات المختصة أي المعنية هو أمر متطلب وجداً ضروري لأجل تصحيح المخالفة الناتجة عن عدم المشروعية مع تسوية آثارها بالنسبة للماضي الأمر الذي قد يتوقف هنا أمام مبدأ قانوني رصين وهو «مبدأ عدم الرجعية» والذي قد يكون استثناء عليه، وبالتالي فإن المشرع قد استخدم لفظة (تسوية) ولم يستعمل ألفاظاً أخرى كتعديل أو إلغاء لكون اللفظة التي وضعها لنا المشرع تعني جعل الأمر أو الشيء (مستقيماً) وتعني أيضاً إيجاد (حل) أو (اتفاق) أو الوصول إلى اتفاق (وسط)، ما قد يجعل البعض معتقداً بأن النص هنا يجعل للسلطة المعنية وفق المعطيات الواقعية أن تجتهد في الموضوع وتفصل فيه منفردةً.

---

[10] الراي، العدد١٢١٠٧، ٢٠١٢/٨/٢٤م .

ونقصد هنا أن السلطة التنفيذية قد تستوضح من حكم المحكمة الدستورية أن لها السلطة في إجراء تعديل أو تسن تشريعاً معيناً دون الرجوع إلى السلطة التشريعية متمثلةً بمجلس الأمة، وقد تكون صلاحية التنفيذية المستوعبة هنا إلى تعديل قانون توزيع الدوائر دون الوقوف عند معنى (التسوية) والتي تعني الوصول إلى حل وسط والحل الوسط لا يكون بيد طرف دون الآخر، ولكن عند قراءة الواقع فإن رئيس السلطة التشريعية قد سبق وأعد كتاباً يبين فيه مدى صعوبة قيام مجلس٢٠٠٩ م بأعماله وهو «موقف» اجتهادي لم ينص عليه بشكل «صريح» مع أن القواعد العامة للقانون تسمح ولا تمنع بأن يعد كتاباً أو حتى كتب ولكن دون أن يعتبر «بحكم» الإجراء وبالتالي فإن دعوة مجلس ٢٠٠٩ م إلى الانعقاد لا بد وأن تكرر بعد صدور حكم الدستورية لأن أسباب الدعوة ضرورية ومهمة لكونها تحمل في مضمونها اعتبارات «التسوية» لوجود «علة» قد تستحدث، وهو كلام قديم يفيد بأن الدوائر الخمس والعشرين قد تكون مشوبة بأسباب البطلان ذاتها التي شابت الخمس ولو بشكل أقل من الأخيرة إذا ما تحدثنا عن النقاشات التي دارت في السابق حول دائرة (أم الهيمان) فلو تأملنا إلى المعاني لوجدناها واحدة فهل نعود إلى ما قبل عام ١٩٨٠م؟

نعلم بأن مجلس ٢٠٠٩م سبق وأن تم حله، لذلك لا نستبعد مقاطعته، ولكن التصعيد السياسي المتصور قيامه في الأيام المقبلة يجب أن يقابله «توقف» لكي لا نكون أمام الإبطال الذي تعرض له مجلس ٢٠١٢م لمظنة عدم دستورية النظام القديم والذي يجب أن يطعن به أيضاً مما قد يكون بعد قيام انتخاب مستقبلي، وحتى نحصن واقعنا السياسي ومستقبله من أي

طعن أو(لغط) فإن المادة السادسة لابد وأن يتعاون الجميع على تنفيذها بتفاصيلها (مجتمعة) ودون إهمال دور أي من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

صوت واحد أم دائرة واحدة؟ [11]

انتشرت وتعددت الآراء أخيرا حول عدم وجود (شبهة دستورية) قد تعتري نظام الدائرة الواحدة الأمر الذي لا أراه متفقاً مع الدستور الكويتي.

لقد نصت المادة (٨١) من الدستور الكويتي (صراحةً) على أن «تحدد الدوائر الانتخابية بقانون» الأمر الذي يجعل المشرع الكويتي ملتزماً بالتقيد بنظام الدوائر لا الدائرة الواحدة وهو ما أيده القانون (٣٥) لسنة ١٩٦٣م والخاص بقانون الانتخاب في المادة (٢٢) حين قالت بأنه «لايجوز ان يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية» ، وبالتالي فإنه لابد وأن يكون الانتخاب وفق نظام الدوائر ولا يمكن للدائرة الواحدة أن تكون متوائمة مع الدستور إلا بتعديل المادة (٨١)، وبالنسبة للرأي القائل بأن لفظة (الدوائر) قد تحمل معنى أن تكون دوائر مكملة للدائرة الواحدة فإن إصطداماً قد يخرج أمام مثل هذه الفكرة لأن المادة (٨٠) من الدستور جاءت أيضاً صريحة بأن الانتخاب يتم بالطريق العام السري المباشر أي لا يجوز بأن يكون هنالك أكثر من انتخابات مكملة ونهائية حتى تتطلب وجود دوائر ومن ثم دائرة واحدة.

---

[11] الراي،العدد١٢١٠٨، ٢٠١٢/٨/٢٥م .

إن إصلاح نظام الدوائر الانتخابية أمر لا بد منه لأننا عانينا من الكثير من الشوائب التي اعترت على واقعنا السياسي.

اليوم نحن ننتظر صدور حكم من المحكمة الدستورية الكويتية حول مدى دستورية نظام توزيع الدوائر الحالي ولعل ما نشهده يومياً من اقتراحات متنوعة تصدر من عدة مجاميع في المجتمع الكويتي نكن لها كل احترام وتقدير قد يشتت الآراء ويكون (ربكة) واستعراضا سياسيا (تحفيزيا) لترتيب بعض (الأوراق).

أتصور بأن عرض المادة (٨١) على المحكمة الدستورية لتفسيرها لن يأخذنا إلى معنى آخر سوى المعنى الصريح بأن التوزيعة تكون بدوائر لا دائرة الأمر الذي يجعلنا أمام حل وحيد كما أسلفنا، وهو تعديل المادة والذي لا أؤيده حتى لا يفتح لنا أبواباً جديدة قد تخلق لنا جواً من عدم الاستقرار على الرغم من جواز تعديله.

لذلك أرى بأن التعديل (الأهم) لا يكمن في الدوائر بل في عدد الأصوات التي يملكها الناخب بحيث يكون صوتاً واحداً لأجل محاربة أي نوع من أنواع التقسيم (المصطنع) الذي أضر بوحدتنا الوطنية (كثيراً).

حكم المحكمة الدستورية والقانون [١٢]

بعد أن صدر حكم المحكمة الدستورية الكويتية الأخير في موضوع الدوائر الانتخابية صار لزاماً علينا وفق النظام المعتمد والمتبع في ما بيننا كأعضاء في هذا المجتمع التنفيذ وعدم الوقوف عند المهاترات والتلميعات

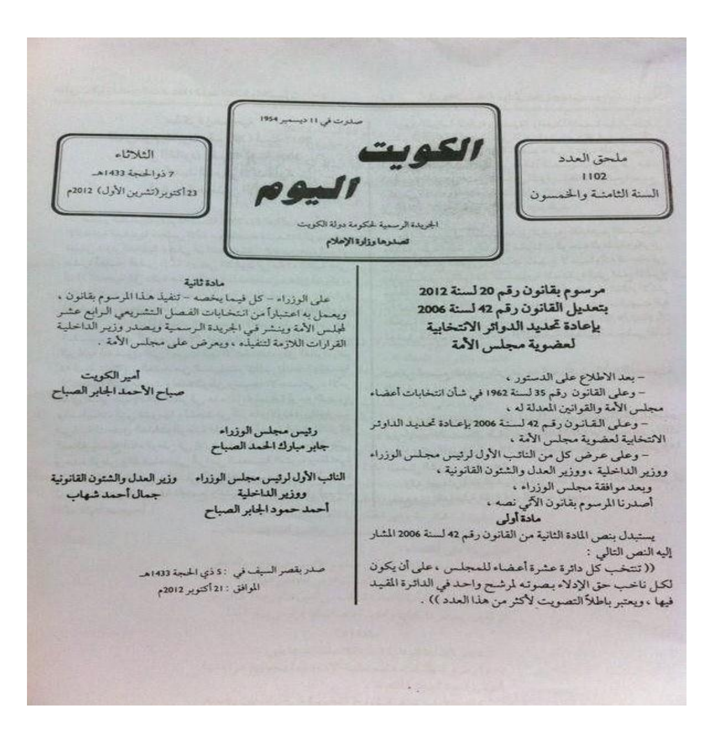
[١٢] الراي، العدد١٢١٤٩، ٢٠١٢/١٠/٥م .

السياسية لأنها محدودة ومحصورة المجال بين المصالح والحسابات الانتخابية دون الاتساع وفق أطر ومجالات المستقبل القادم، صحيح أن الحكم سياسياً يعتبر محققاً نتيجةً إيجابية لغالبية مجلس ٢٠١٢ المبطل إلا أن نشر مثل هذه النظرة أو الفكرة ليس إيجابياً البتة، خصوصاً إذا أردنا الوصول إلى مستقبل أفضل للكويت وللشعب الكويتي.

إن ثقافة القانون لم تكن يوماً جديدة على المجتمع الكويتي فقد اعتاد على ممارسة أسس وأحكام القانون والتي بدأت منذ اختيار المغفور له الشيخ صباح الأول حاكماً على الكويت قبل أكثر من ثلاثة قرون سالفة، ومن ضمن تلك الممارسات التي اعتاد عليها أهل الكويت احترام أحكام القضاء والتي تعتبر لاحقة لأسس القانون الذي ينظم تفاصيلها وتفريعاتها، وبين القضاء والقانون تكمن أسس مهمة واعتبارات واضحة لأن للحكم أهدافاً لا بد أن يحققها كما هي للقانون أيضاً، ما انتهت إليه المحكمة الدستورية هو ما اقتنع به القضاة والمستشارون وقد يكون مغايراً لما صدر إذا كان من قضاة آخرين وفقاً لقناعاتهم في فهم واستيعاب أهداف أحكام القضاء وليس القانون، فحكم القضاء ما هو إلا قرار أو إجراء يصدر عن طريق الهيئة القضائية لأجل الفصل في نزاع معين، أما حكم القانون فهو الآثار المترتبة على الاجراءات التشريعية من السلطات المعنية المتمثلة في إصدار القانون لكون الأخير أثر واجب التنفيذ، وبالتالي فإن نطاق القانون دائماً أوسع من نطاق القضاء، وبالتالي فإن المحكمة بحكمها وبأحكامها فعلاً لا تملك الاختصاص في تعديل النظام الانتخابي وإن من يملك ذلك السلطات المعنية وفق الأسس والمبادئ الدستورية، وبالتالي فإن الواقع يضعنا أمام

مجلس أمة سبق وأن تم حله وحكم يحصن النظام الانتخابي، ولا يعني التحصين الذي قررته المحكمة بأن القانون لا يجوز المساس به وإنما الانتخاب المستقبلي وفقاً للأخير صحيح ومحصن إذا ما جاء وفق الاجراءات التي اعتمدها لنا القانون ولم يعترض عليها، ولا يعني الحكم أنه حجة للتفرد في تعديل النظام الانتخابي .

نقر ونعترف بأن النظام الانتخابي ليس كاملاً ويستوجب تعديله ولكن الطريقة التي تمت من قبل الحكومة في اتجاه المحكمة هي التي منحته التحصين، ولذلك فإن الحكومة تملك الآن اتخاذ وسيلة أخرى وبأسلوب مغاير لتعرضه أمام المحكمة حتى تعالج الانتقادات الموضوعية الموجهة للدوائر الخمس.



ملحق العدد
1102
السنة الثامنة والخمسون

صدرت في 11 ديسمبر 1954
الكويت اليوم
الجريدة الرسمية لحكومة دولة الكويت
تصدرها وزارة الإعلام

الثلاثاء
7 ذوالحجة 1433هـ
23 أكتوبر (تشرين الأول) 2012م

مرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012
بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006
بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية
لعضوية مجلس الأمة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ،
- وعلى عرض كل من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، ووزير العدل والشئون القانونية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه ،

مادة أولى

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار إليه النص التالي :

((تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس ، على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ، ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من هذا العدد)) .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به اعتباراً من انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعرض على مجلس الأمة .

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء
جابر مبارك الحمد الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
أحمد حمود الجابر الصباح

وزير العدل والشئون القانونية
جمال أحمد شهاب

صدر بقصر السيف في : 5 ذي الحجة 1433هـ
الموافق : 21 أكتوبر 2012م

مرسوم الصوت الواحد الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢١م

والمنشور في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم"

كرامة وطن [١٣]

تابعت ما صاحب مسيرة كرامة وطن من أحداث مؤسفة أيقنت من خلالها أن الخاسر هو الطرفان سواء ممن خرج في المسيرة الراجلة أو من كان حولهم من الأمن، لحظة في لحظة وأنا أدعو الله عز وجل أن يحفظ الكويت من كل مكروه ويوحد كلمة الكويتيين، تمنيت كثيراً ألا أشاهد أي صورة تبين لي أن اصطداماً أو احتكاكاً قد حصل ولكن شاهدنا جميعاً هول الصور المؤسفة التي لحقت الطرفين.

أقدر وأحترم المواطنين الذين ساروا في مسيرة كرامة وطن، ولكنني لا أتفق أو أؤيد الذهاب معهم الى تلك المسيرة، لأنني مؤمن بأن تعديل آلية التصويت أهم من تعديل الدوائر، الأمر الذي سبق وأن ذكرته في سلسلة مقالات عن النظام الانتخابي في أغسطس الماضي علاوةً على أنه تعديل جزئي يمكن للمجلس المقبل النظر فيه سواء في تعديله أو حتى الغائه، فلماذا الخروج على أمر بيد الشعب الكويتي تعديله وفق الطرق والاجراءات الدستورية والقانونية المعهودة ولأكثر من خمسين عاماً؟

لا أوافق على قرار البعض مقاطعة العملية الانتخابية لأنه خيار سلبي وانهزامي وبه استسلام واضح مع احترامنا لكل وجهات النظر والتي أقتنع جدياً بخيريتها وصلاحها للوطن، فلو ذهب دعاة الاصلاح نترك العملية الانتخابية لمن؟ ان الدخول الى النوايا أراه ظناً ومنهجاً غير سليم لما فيه من تذليل للروح المعنوية لأي مواطن، ان الايمان الراسخ بأننا جميعاً

[١٣] الراي، العدد١٢١٧١ ، ٢٠١٢/١٠/٢٧م.

سواسية في الدين والذي اعتمد مرجعاً رئيسياً في الدستور يكفل لنا الرضا والقبول الدائمين لا نقيضهما.

حماسة النزول الى الشارع ليتها كانت لأجل تفعيل المادة الثانية من الدستور وتعديل القوانين غير المتوائمة لها ولقضايا أخرى ذات أهمية واضحة تهم المواطن والأمن الوطني لا لقضية محسومة دستورياً وهي متروكة أساساً بيد الشعب الكويتي الأصيل.

ان مراسيم الضرورة تبرهن وتدلل على حسن النوايا وصدقها بل على النفس الاصلاحي الذي يجعلنا مستبشرين لا متشائمين، كنت ولا ازال من المتابعين لخطابات صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وما بها من دعوات خالصة لمكافحة الفساد والتي تركها بيد السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك موثق في خطاباته في افتتاح كل دور انعقاد تشريعي في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٢ ولكن لم نر انفراجاً لمثل ما احتوته مراسيم الضرورة التي وضعت لنا النقاط على الحروف، اذا نظرنا الى حماية الوحدة الوطنية فانني أتذكر تماماً كيف تعامل المجلس مع المشروع الحكومي في يونيو ٢٠١١م ولم يفتح باب النقاش حتى ولو ننظر الى ربط الميزانيات والخطوط الجوية الكويتية والرياضة ولجنة الانتخابات والذمة المالية كلها أمور ضرورية ومستحقة أيضاً، ان النظر الى أصوات الناخب في كفة والممارسات التي شهدتها البلاد في كفة أخرى يجعلنا متأكدين من حضور حالة الضرورة، فهل نسينا أحداث الصباحية والصليبيخات وما حل في مجلس الأمة في عام ٢٠١١ واقتحام لبعض المقرات والقنوات الفضائية وعملية ضياع تمثيل عدد كبير من أبناء الشعب الكويتي وصناعة

عصبيات متنوعة، ألا تعتبر كافية ومنبئة لنا بواقع مأسوي من الضروري تعديله؟

ألم يكن أمام مجلس الأمة الفرصة ولسنوات متتالية للوقوف أمام مثالب النظام الانتخابي واقرار غيره من القوانين والتشريعات؟ أليس الأجدر بهم القيام بذلك أم عندما أتت المعالجة نأتي ونقول لا نحن من نقوم ولا يحق للغير ذلك؟ انني مؤمن بأن حفظ كرامة الوطن يكون بتفعيل مواد الدستور وجعلها حاضرة وعلى رأسها المادة الثانية والتي لو قرأنا بعض الآيات من سور المائدة والنساء لوجدنا آثارها قد ملأت واقعنا في الكويت، لنتق الله ونجعل وندعوه بأن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

المشهد السياسي الكويتي ١-٢ [١٤]

الكل اليوم يترقب وينتظر تاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٢م لما فيه من أهمية بالغة على مستقبل الكويت السياسي، و لا نملك إلا الاحترام والتقدير لجميع الآراء سواء تلك المنادية بالمقاطعة أو المشاركة، وينبغي علينا أن نوضح أمراً مهماً يكمن في أن المسألة ومافيها (تنوع) آراء واختلاف في وجهات النظر وليس خلافاً، الشعب الكويتي جبل منذ القدم على تقبل الرأي والرأي الآخر ولم تكن هذه العملية سبباً لإحداث شرخ أو تصدع في وحدتهم الوطنية أبداً، ولذلك اقتنع البعض بتبني خيار (الامتناع) لا مع فريق المشاركة ولا مناقضه المقاطعة فهنالك إيمان نابع عن قناعتهم بأن التيار الجارف يقسم الكويت الى فريقين ومن وجهة نظري فإنني لا أتفق في هذه الرؤية معهم بل أرى أن الحق ليس محلاً للمساومة بين أي من الفريقين

[١٤] الراي،العدد١٢١٨٤ ، ٢٠١٢/١١/٩م .

لكون الامتناع حتى وإن كان لرغبة وطنية من ألايكون لهم دور في هذا الخلاف الفكري سوف يلغي دورهم في الحراك السياسي الكويتي.

عندما رفع المقاطعون شعار (قاطع) وكانوا بذلك متنازلين عن دورهم وموقعهم الذي شغل لسنوات عديدة وكانت له إنجازاته وآثاره على المشهد السياسي الكويتي وبالتالي فإن الممتنع سوف يكون له دور شبيه بدورهم على الرغم أنه لم يذهب معهم إلى الشارع إلا أنه اتخذ قراراً مماثلاً لقرارهم.

بعد الخطاب السامي لسمو الأمير حفظه الله ورعاه ينبغي علينا جميعاً أن نتلمس راية الاصلاح وأن نسير خلفها لكي نساهم في بناء الكويت ولانتركها بالامتناع عن المشاركة، وعلينا جميعا من مشاركين أو مقاطعين أو ممتنعين ألا نزايد على أحد في الغيرة على الكويت وفي المشاعر الوطنية لأن لكل من هذه الفرق قناعاته وبالتالي متى ما أردنا ان يكون لنا الدور الايجابي في الواقع الكويتي أجمع يجب أن نتفاهم ونجلس على طاولة الحوار وفق الدستور والقوانين لا أن نمتعض ونبتعد عن الايجابيات التي نتمتع بها في الكويت إن تعمد عدم الانصات للصوت الآخر أياً كان رأيه فلن يأتي لنا بالخير بل بالنقيض ولذلك لابد أن نتواصل وأن نستمع لكل الأصوات ونشركها في البناء، اللهم احفظ الكويت من كل مكروه ووحد كلمة أهلها.

المشهد السياسي الكويتي ٢-٢ [١٥]

مع استمرار الأحداث المتعاقبة، فان عرض كل الآراء لابد وأن يكون وفق مسطرة واحدة أي بالتساوي دون اهمال أي طرف أو انكاره، وان أبرز نقطة يثيرها الاخوان المقاطعين هي آلية مرسوم الضرورة الذي عدل من نظام الأصوات من الأربعة إلى الصوت الواحد، وان عدنا إلى تاريخ الكويت السياسي لاكتشفنا أن هذه الآلية سبق وأن تم استعمالها في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وبالتالي لم تلاق اعتراضاً مثل اليوم، بل أن الآلية متشابهة ولكنها كانت أوسع، فالدوائر الانتخابية كانت عشرة دوائر وتم تحويلها وفق مرسوم الضرورة إلى خمس وعشرين، أي نسف نظام كامل، ومع ذلك شارك غالبية النواب المعارضين اليوم بذلك النظام ولأكثر من عقدين، واليوم نلاحظ أيضاً أن المرسوم الحالي لم ينسف الدوائر الخمس بل عدلها جزئياً أي قام بادخال التعديل على نظام التصويت فقط، بل أن البعض يشير إلى الطعن الذي تم تقديمه وأنه من المحتمل أن يحكم ببطلان التعديل الأخير لو تأملنا فيه لوجدنا أن الأمر شبه مستحيل لكونه صدر بمرسوم ضرورة لا يقدره الا رئيس الدولة وفق الدستور والقوانين المكملة والفقه القانوني العربي والأجنبي.

صحيح أن المحكمة الدستورية وفق حكمها الشهير في يونيو الماضي قد تدخلت وأبطلت المجلس لخطأ اجرائي، الا أن الخطأ كان من الحكومة لا غيرها، وعليه فانه صحيح وجهة النظر القائلة أن ارتباط المرسوم بالانتخابات يجيز للمحكمة النظر فيه وهو أمر من ضمن صلاحيات

---

[١٥] الراي،العدد١٢١٨٥ ، ٢٠١٢/١١/١٠م .

المحكمة الا القياس هنا غير قائم وشبه منعدم، لأن الدخول إلى مرحلة الضرورة سوف يجعلنا أمام أمرين مصدر المرسوم وهو رئيس الدولة والمصلحة العامة للدولة، ففي الأولى سمو الأمير صاحب اختصاص أصيل عدل الأصوات لقيام حالة الضرورة ولم يعتمد هنا على اجراء حكومي سابق، وله أن يمارس هذا الحق الأصيل حتى في وجود مجلس الأمة وهو ما نص عليه صراحة الدستور في المادة ٧١ وبالتالي لا يمكن الربط ببطلان عمل الحكومة لانتفاء السببية، أما المصلحة العامة فان مثل هذا المعيار دائماً ما تستعمله الحكومة والتي هي أدنى منزله من الذات الأميرية، وبالتالي فاذا ما استعملت للقياس وللتحكيم لتوافر حالة الضرورة وهي مصلحة الدولة العليا فان المحكمة لا تملك النظر في المرسوم لاختلاف الشخصية.

الفريق الآخر الذي سوف يشارك في العملية الانتخابية له مطلق الحرية وفق المادة السابقة في أن يوافق أو يعدل أو يلغي مرسوم الضرورة وهي الطريقة الوحيدة لمواجهته، وبالتالي هذا هو الخيار الوحيد أمام الشعب الكويتي بمختلف أفكاره وتوجهاته، فمن يريد أن يشارك بالترشيح يشارك، ومن يريد أن يكتفي باختيار المرشح يختار وفق قناعاته وأفكاره ورؤاه، اللهم احفظ الكويت من كل مكروه ووحد كلمة أهلها.

الوحدة الوطنية الكويتية [١٦]

إن جملة الوحدة الوطنية الكويتية هي جملة تدفع المرء إلى الشعور بالزهو والاعتزاز، كيف لا وهو عندما يستنطقها تستحضره الأحداث الخالدة من

[١٦] الراي، العدد١١٧٦٥ ، ٢٠١١/٩/١٧م .

تاريخ الكويت الكبير، لقد تعاضد أهل الكويت ولقرون عديدة بأسمى معاني التعاون والإخاء، فها هي معركة الرقة البحرية حين طمع بنو كعب في الكويت، وتذرعوا لذلك برفض الشيخ عبدالله الصباح خطبة أحدهم لابنته (مريم)، وجرت المعركة قرب جزيرة فيلكا، وكان النصر حليف الكويتيين بعد أن وقفوا معاً وحاربوا معاً ضد العدو. وهل يمكن لنا نسيان الغزو العراقي الغاشم والذي وحد كل الشعب الكويتي من جديد تحت قيادة الشيخ جابر الأحمد الصباح حتى عادت الكويت حرة مستقلة.

الوحدة الوطنية هي بكل تأكيد مجموعة أفعال تصدر من أعراق وأطياف مختلفة اجتمعت على وطن واحد، إن الوحدة الوطنية هي اشتقاق من الأساس (الوطن) والذي لو قدمنا له ما قدمنا لن نوفيه أبداً حقه.

اليوم تظهر على الساحة تحديات واضحة لوطننا الكويت، فهناك من يتدخل في الشأن الداخلي من جهة، وغيره من يسعى إلى بث سم الطائفية على خيرات الوطن، فما الفائدة أو المنفعة من شعب متفرق يحركه العدو على هواه متى ما شاء بأي طريقة كانت، وعلى سبيل المثال نجد قنوات فضائية تخصصت في ضرب مكونات المجتمع الكويتي تحت شعار التوحيد وهي منه براء، فما الفائدة من أحقاد وقصص قديمة عاف عليها الدهر والزمان فكانت منسية، إن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان أعداء الكويت في معركة الرقة أو الجهراء أو الغزو العراقي الغاشم يفرقون بيننا على أساس طائفي أو عرقي أو غيره من التقسيمات العصبية المقيتة، هل كان الكويتيون يقولون هذا من طائفة غير طائفتي ويتركه يواجه العدو؟ لا أبداً والله لم يحدث، أتذكر أننا أثناء الاحتلال العراقي الغاشم وبعد أن دمرت

المراكز الحيوية في البلد وشلت على أيدي الغزاة قد ذهبنا إلى إحدى الحسينيات داخل الكويت وتزودنا منها من الغذاء وغيره من الأمور اللازمة للحياة اليومية، فلماذا نسعى اليوم إلى التشرذم والتفرق؟!

هنالك نموذج ماثل أمامنا ونحن لا نراه ألا وهو بيت شهداء القرين، البيت الذي جمع بين حيطانه شباباً كويتيين من أفراد المقاومة الباسلة الذين جمعهم حب الكويت والسعي نحو خلاصها من الاحتلال العراقي البغيض، كانت هذه الثلة الطيبة والمكونة من شباب أصولهم مختلفة مابين تفريعات اجتماعية مختلفة وطوائف متعددة وتسمت باسم مجموعة (المسيلة) وكان الغزاة قد علموا بأن المجموعة تجتمع بهذا البيت فقرروا في تاريخ٢٤/٢/١٩٩١م مهاجمتهم بوسائل وإمكانيات أكثر من وسائلهم وقاموا بقصفهم حتى استشهد منهم من كل أطياف البلد سنة وشيعة وحضر وبدو. واليوم بقي بيت شهداء القرين رمزاً للوحدة الوطنية الكويتية فالعدو العراقي لم يفرق بين الكويتي فقط هاجمه وقصفه وقتله لأنه كويتي فقط كويتي وليس كويتيا من أصل كذا أو من طائفة كذا، فهل مازلنا نفكر في التفرق والتشرذم ونحن نملك ذخيرةً تاريخية في الوحدة الوطنية؟ أتمنى من كل كويتي فينا أن يفكر عند الصباح الباكر في الكيفية التي سيخدم بها الكويت وفي المساء يقف ويسأل نفسه عما قدمه لها؟ هنا سننشغل عن تلك القشور البالية.

ماذا تعلمنا ؟ [١٧]

في كل عام نتوقف عند ورقة الرزنامة تلك ونتأمل في ذلك التاريخ الصعب ٢/ ٨، لكل منا روايته وقصته ومآسيه وآلامه منا من لديه شهيد ومنا من لديه أسير لم يعرف مصيره إلى اليوم وآخر صدمات نفسية وأمراض لاحصر لها، مهما تأملنا فإن التعبير عن مثل هذه الصدمة لن يستوفي حقه.

أين كنا وإلى أين صرنا، تلك الأشهر السبعة كانت أشهرا مؤلمة وقاسية ابتدأت من صدمة تلقي خبر الغزو العراقي الغاشم وانتهت ولله الحمد بتحرير الغالية الكويت، شخصياً عشت هذه المحنة وبقيت داخل الكويت من البداية وحتى النهاية، ومهما تكلمت ومهما قلت فإن ما علي قوله اليوم هو الأهم وما أعنيه هنا في الإجابة عن تساؤل ماذا تعلمنا؟ أو ماذا استفدنا من تلك التجربة؟ بكل تأكيد فإن الصبر والثبات على المبدأ بأننا أصحاب قضية أعتقد بأنه لم ينتهِ بل كانت أهم العبر، ولكن هنالك الأهم وهو ما شجعنا على الثبات بعد الاتكال على الله عز وجل في التلاحم والتماسك بيننا وبين المقيمين الشرفاء، إن الوحدة الوطنية المستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف من تراحم وتواد وتكافل اجتماعي تجعل منا صخرة صلبة متماسكة تتكسر عليها كل الأطماع والضغائن ولا تلين عليها وسائل الكره والحسد والطمع والجشع.

لقد أثبتت محنة الغزو أن بالتماسك نحقق النتائج ونعبر بوطننا إلى بر الأمان لا الضياع المعتمد على التفرق والتشرذم والتعصب البغيض.

---

[١٧] الراي، العدد١٢٠٨٦ ، ٢٠١٢/٨/٣م .

في ٢/ ٨ تعلمنا أن الكويت بيت لكل الأفراد والأطياف في المجتمع ففتحت اللجان الشعبية والمساعدات الحكومية السرية لكل الأفراد، ولم تكن حكراً على فئة أو أي تصنيف آخر عنصري بغيض يرددها بعض الجهلة والمتغطرسين ممن لم يعرفوا قيمة الوطن، إننا إذا تأملنا في كل مشكلة نشهدها اليوم فسوف نلاحظ أنها بسبب تفرق الكلمة وعدم الالتفات إلى هموم الآخر من أبناء الوطن، وبالتالي فإن التوحد والتماسك هو العلم الذي ينبغي علينا جميعاً التحلي به حتى نضمن لوطننا الاستقرار والديمومة بإذن الله تعالى.

عنصرية وكراهية وفئوية وأهلية [١٨]

ينتشر ويستأنس بيننا خطاب الكراهية ويتبختر كل يوم لسان البغي والعدوان، ننظر ونتأمل في كل مكان ونقول هل المشكلة فينا أم في هذا الزمان؟ كل يدلي بدلوه كل يوصي بالوصية، هذا يقسم وهذا يصرخ، ذاك يهيج والآخر يشجب وبعد ذلك يستنكر، والكل فينا ينظر وينتظر وبصدق لا شيء يذكر ولا يستحق حتى أن يستذكر.

إساءات تعبر وكرامات تهدر وتحديات تتصدر وبعد ذلك يقولون أين أهل البلد لقد تسيد أصحاب المنكر، ألم يعد بيننا خلوق أو جسور ينكر أم هو بيننا ولكن الكل له يحقر.

يقولون بأن الولاء بالورق يصرف وبسببه قالوا لهذا أهلية ولغيره منسية، أليس لديهم غير ذلك الدليل؟ نعم يتلكأ والآخر يتبصر أين بلادي تهدر

[١٨] الراي،العدد١٢١٤٣، ٢٠١٢/٩/٢٩م .

وخيرها إما يسرق أو يدمر؟ يقولون لي عن الأهلية بأنها ليست حقاً للرعية وشوارع مهملة ومنسية تتسمى بأصحاب الأهلية وغيرهم ليسوا إلا من شر البشرية، أقرأ الورق فأجد الدليل، أذهب إلى ذاك المكتب فأجد معنى الاهلية، هذا شهيد وآخر مخلص، ولكنهم لا يتمتعون بتلك الأهلية، ألم يسمعوا قول الرسول صلى الله عليه وسلم في سلمان بأنه من أهل البيت فهو من أصحاب الأهلية؟

متى نفهم؟ متى نعرف بأن الولاء هو الأهلية وليست بتلك التصنيفات غير السوية؟ الولاء يساوي الأهلية فمتى نتساوى من غير التصنيفات العنصرية؟ بدأ الطوفان وضاعت الهوية، غدونا ننظر ونتأمل أين ذهبت البلاد، ماذا فعل بها أصحاب الشعارات العنصرية؟ هم هناك يديرون أموالهم بالطريقة الخفية وفي غياب الرعية ومعنا يتصرفون بتلك العفوية لننتبه ونحمي بلادنا من تلك العنصرية فهي وربي لن تزيدنا سوى فئوية.

بناء الأوطان والكيل بالأطنان [١٩]

يعتبر الوطن بمثابة البيت الكبير لكل مواطن ولذلك لا يستغرب اهتمام المواطن بوطنه عن طريق الوسائل المتنوعة، وللاهتمام صور وطرق عديدة، ولا يزداد تعاطي المواطن مع وطنه الا بعد شعوره بالانتماء اليه، والشعور بالانتماء لا يكون محصوراً بإطار محدود كمنهج دراسي أو رسائل توعوية بل الغيرة أحياناً تكون محركاً ودافعاً أساسياً لهذا المواطن، والغيرة هذه قد تكون نتيجةً لاحساسه بعدم الانتماء، فيقوم بنفسه ويتولى مهمة

[١٩] الراي،العدد١٢١٦٤ ، ٢٠١٢/١٠/٢٠م .

التعبير عن الانتماء بشتى الطرق والوسائل حتى يثبت أن له ولاء فعلياً للوطن.

نتفق اذاً على أن الانتماء لا يمكن حصره بأطر ضيقة تذكر على سبيل الحصر لا المثال انما تتعدد وتختلف من مواطن الى آخر، لذلك فان عادةً جديدة عندنا في المجتمع قد أخذت تتوسع وتنتشر ولم يتم التصدي لها بشكل قوي وفعال ألا وهي الطعن بالانتماء والتشكيك بالولاء، لا بأس بأن يكون لكل منا قناعاته التي يقتنع بها وشخصياته التي يحبها ولكن لا يعني ذلك أبداً أن من تختلف أو تتفاوت درجة قناعاته ومحبته بأنه شخص مستحق للطعن في ولائه وانتمائه للوطن، لكون النعت الذي يرمى عليه لم يكن عقلياً بل عاطفياً، كثيرون هم العشاق وذلك صحيح وهو أمر جميل، ولكن لا يحق لنا بأن نطرح الأنظمة السائدة والمعتمدة بيننا ونغلب غيرها بدافع الغيرة والشعور بالاخلاص لهذا الوطن فلو أنكرنا القوانين واللوائح نصبح منتهكين لمبادئ الوطن شئنا أم أبينا، يا ترى هل اذا كان هنالك ابن اسمه محمد والآخر يدعى حمدان يعودان الى أب واحد ولم يستمع حمدان الى كلام والده وخالفه فهل ذلك يعطي محمد الحق في قتله أو ضربه أم يلتزم في الحدود التي اعتمدتها أعراف البيت الذي نشأوا وترعرعوا فيه بكل تأكيد الأعراف هي التي تسود هنا.

نحن اليوم نتعرض الى أمثلة كثيرة حقيقية تضعنا أمام هذا الاختبار ولذلك فان التمسك بالمبادئ المتفق عليها هي الأهم لكونها تكفل الرضا والقبول بين الجميع لا غيرها، كما لا يحق لنا أن نأخذ أدواراً غير أدوارنا، فنحن نعم أفراد في المجتمع ولكل منا غيرته على وطنه والتي تتفاوت من شخص

الى آخر ولا تكون بالضرورة واحدة، الا أنها يجب أن تكون في مكانها الصحيح فلا ننصب أنفسنا قضاةً ونطلق أحكامنا ونتجاوز دور القضاء مثلاً.

المسألة وما فيها مثلما ذكرنا في البداية قناعات، ما أراه لازماً ليس بالضرورة يكون لازماً عندك، وما يكون عندك لازماً ليس بالضرورة يكون لازماً عندي، وبالتالي فان القوانين وضعت لكي تتبع عند قيام أي نزاع أو خلاف مستقبلي، لنفكر ملياً في بيتنا الكبير وطننا الكويت ولا نتهافت على كيل الولاءات وكأنها أطنان مصنفة كالطن الأميركي الذي يقدر بـ ٩٠٧كغم وغيره الانكليزي بـ ١٠١٦كغم حتى يخصص لفئة بمقدار طني أكثر من الأخرى وقد تحرم منها فئات أخرى، وهذا خطأ فادح لأننا نعرف بأن انتماء المواطن لا يقدر وفق وزنه بل وفق أفعاله في بناء وطنه.

مواطن و مواطن و وطن [٢٠]

نكاد نصدم من المشاهدات التي نراها حتى تسابقت أمامنا الأحداث وتمخضت من خلالها المتغيرات، تستوقفنا المبادئ والأفكار حتى نقف ونقول أين كان شعب الكويت بالأمس وأين وصل اليوم؟ هل وصلنا لمرحلة الانهيار؟ أم ما زال هنالك أمل في أصحاب الدار؟ مع الأسف تغيرت الممارسات وطرق التعامل مع الأحداث فإذا ما نشب أمر ما بين شخصين تشاهد صعود أقرباء هذا الشخص أو ذاك كي يتصادموا فأين لغة العقل والمنطق، يروي لنا الشيخ يوسف بن عيسى القناعي رحمه الله أخلاق أهل الكويت في الماضي ويعددها لنا في كتاب صفحات من تاريخ الكويت:

---

[٢٠] الراي،العدد١١٩٦١ ، ٢٠١٢/٣/٣١م .

١- التآلف والتوادد في ما بينهم فكأنهم بيت واحد وان اختلف الجنس والنسب.

٢- لا تجد التحاسد والتدابر والمشاغبات بينهم.

٣- لا يجري بينهم تقاتل ولا تضارب، واذا جرى شيء من بعض السفهاء لم يرفع الأمر الى الحاكم بل يتوسطه خيارهم ويزال الخلاف.

٤- مساعدات بعضهم لبعض متواصلة، للمنكوبين والمعوزين من الفقراء واليتامى والمساكين وابناء السبيل وتجد المساعدات لهؤلاء البائسين لاتنقطع يومياً.

٥- اكرام الضيف، والاجنبي اذا نزل بساحتهم لايعد الا كواحد منهم.

٦- منازلهم في رمضان مفتوحة لافطار الصائمين من الفقراء والمساكين، وتجد الفقير في رمضان كالشاه في ايام الربيع.

٧- لا تجد في الكويتي كبرياء ولا يحتقر الناس مهما كانت منزلته من الرفعة وهذه الخصلة الشريفة تشمل الأمير والمأمور واصحاب الوظائف الحكومية.

٨- جميع الأعمال الخيرية يعملونها بتكتم ولا يحبون ان يطلع عليها أحد ولا يتباهون ولا يتفاخرون بهذه الأعمال بل تنسى كأن لم تكن.

اليوم أين أصبحنا وكيف صرنا، لقد تربينا في كنف أسرنا وعرفنا العادات والتقاليد، فلماذا إذا أخطأ شخص من طائفة أو مذهب أو قبيلة أو عائلة يهب البعض لمحاسبة الطائفة أو المذهب أو القبيلة أو العائلة لا الشخص المخطئ بعينه؟ نحن ولله الحمد نتمتع بقانون وبمجتمع متقارب في الدين والأصل والنسب والعادات والتقاليد، وما يجمعنا هو الأكثر لذلك فإنه يجب علينا جميعاً الوقوف وقفة جادة مع ذواتنا ونجلس لنفكر بما يمكن لنا أن نصنع في القادم من الأيام، وبعد ذلك نتحرك ونعمل إذا أردنا فعلاً العيش في كنف كويت الأمن والأمان، فمن اعتدى يبقى مواطنا ومن اعتدي عليه أيضاً مواطن وما تم بينهما ما هو إلا فعل على أرض الوطن فلماذا نهدم وطننا بأيدينا؟ لماذا نسهل على الحاقدين مهمتهم في ضرب الكويت؟ لنلملم ما تهدم من سور وحدتنا ونتأمل فيه هل ينفعنا أم يضرنا وإذا ضرنا لنرمي به عدونا حتى يعرف بأن سعيه قد خاب وانجلى.

التجني على الإسلام و الوطن [٢١]

بكل أسف ينجر الكثيرون خلف الفريق الذي مارس الغلو في رأيه حين بين أن حب الوطن يتعارض مع (عقيدة المسلمين)، بل أخذ هذا الفريق يبين للمجتمع أن تحديا قائما بين الغيرة على الإسلام والغيرة على الوطن وأن غيرة الوطن قد غلبت على العقيدة والضروريات! وفي الحقيقة لم أكن مستغرباً من مثل هذه الدعوات التي خرجت في شكل موجة (عصبية) لأننا اعتدنا على هذه العصبية التي (نجحت) في التحكم

[٢١] الراي،العدد١٢٠٥١ ، ٢٠١٢/٦/٢٩م .

بعواطف البعض وكأنها عملية (برمجة) تتم على (مراحل) مرتبة (سلفاً) ومعدة (جيداً). هنا ينبغي علينا العودة إلى تراثنا الإسلامي الذي نعتمد عليه في عقيدتنا ففي القرآن الكريم ذكر لنا كلمة (الوطن) في قوله تعالى «لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ»، ولا يغيب عنا دعاء أبينا إبراهيم عليه السلام لبلده (وطنه) في قوله تعالى «وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر»، وقوله عز وجل «وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام»، وهذا قدوتنا خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم قد دعا أيضاً مثلما جاء في الصحيحين بدعائه الذي قال فيه: «اللهم اجعل بالمدينة ضِعْفَي ما جعلت بمكة من البركة» وعند خروجه من مكة المكرمة في ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة: ما أطيبكِ من بلد، وأحبَّكِ إليَّ، ولولا أن قومي أخرجوني منكِ ما سكنتُ غيركِ، و عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أوضع ناقته – أي أسرع بها . وإذا كانت دابة حركها)، وعن أحد معالم وطن المصطفى يقول لنا أيضاً أنس بن مالك رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما قدم من خيبر، حتى إذا أشرفنا على المدينة نظر إلى أُحد فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه).

ولم يتوقف ديننا عند التشجيع على هذه المعاني الخالصة في حب الوطن، بل ذكر عن سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنهما قال: أراد

مروان أن يأخذ أرضه، فأبى عليه، وقال: إن أتوني قاتلتهم، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، يبين لنا أيضاً ما جاء في القرآن الكريم التبيان على أن حب الأرض (الوطن) مقرون بحب النفس، قال تعالى: ((ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم))، من خلال ما سبق من (بعض) الأدلة على حب (الوطن) يتبين أمامنا مدى (التجني) على الوطن وعلى (الإسلام) وما فيه من (رقي) و (قيم) تبين لنا أفضل السبل و(المناهج) التي يفترض علينا أن نسير عليها ونجعل منها (نبراساً) حتى نهتدي بها في طريق الخير لصالح (الوطن)، لذلك فإن الفرق (تلك) لا تجمع بل (تفرق) المعاني الواردة في الدين وتخفيها علاوةً على تفرقتها (للمجتمع) وبثها لأفكار (شاذة) و (شائنة)، لنهتد بالشريعة الإسلامية الغراء التي اعتمدها لنا دستورنا الكويتي كمصدر رئيسي للتشريع بمعناها القانوني الخاص ومعناها الحياتي العام.

سبب غضب «عدو الكويت» [٢٢]

لقد كانت الأيام السابقة التي عشناها في الكويت مخلوطة بمشاعر متعددة وممتزجة بأحاسيس مختلفة، ففي يوم تشييع جثمان اللاعب الراحل سمير سعيد كان الشعب الكويتي يشعر بعلو روح الوحدة الوطنية الكويتية وكانت نشوته على أشدها إلا أن الأمر بات مؤكداً من أن الفاعل الذي أشعل الإطارات من جهة و قضية إزالة الأعلام من على قبور إخواننا الشيعة من جهة أخرى هو شخص واحد اعتبارياً.

---

[٢٢] الراي،العدد١١٩٨٢ ، ٢٠١٢/٤/٢١ م.

لقد كان يوم تشييع اللاعب سمير سعيد رحمه الله يذكرنا بيوم الشكر والعرفان لشهداء بيت القرين في فبراير الماضي وبتعليق العلم في ساحة العلم يوم التحرير، ولكن يبدو أن من اشتعل في تلك الأثناء هو عدو الكويت وهذا أمر لا شك فيه، يعتبر عدو الكويت شخصية لا يهمها استمرار اللحمة الوطنية حين اجتمع الكويتيون والوافدون رغم الفوارق التي بينهم، إلا أنهم أثبتوا كبر حجمهم على تلك الفوارق التافهة، لقد رسموا لوحة وطنية كبيرة ترسم البسمة على شفاة وجه الكويت، الأمر الذي دفع العدو إلى الغضب والحنق فأحرق الإطارات بعد أن لاحظ توحد الكويتيين رغم إثارته لقضية إزالة الأعلام من على قبور إخواننا الشيعة التي لم تلقَ أي اهتمام يذكر حتى وصل العدو إلى مرحلة الحنق فقرر أن يحرق الإطارات وما كان ذلك إلا من سوء طالعه ومن سلسلة النحس التي يعتاش عليها، اكتشف أن محاولاته في أزمة عبدالكريم قاسم وفي الصامتة وتفجيرات السبعينات والثمانينات واختطاف الجابرية والغزو الغاشم واحراق الآبار وغيرها من المحاولات اليائسة والبائسة لم تزد من فرقة الكويتيين واخوانهم الوافدين بل زادت من قوتهم وتماسكهم وأصبحوا سداً منيعاً أمامه لا يستطيع أن يخترقه أو حتى يحاول تسلقه.

أياً كانت النتائج سواء باستقالة الحكومة أو باستقالة من يتهم بالتقصير، فإن الكويت باذن الله باقية وعدوها إلى اندحار وعدم استقرار، وسوف يولي ويرينا منه الإدبار مهما طال الوقت ومر الليل والنهار وسنسأله أمام الأبصار ألا تتعظ من توالي الانتصار بعد الانتصار، اللهم احفظ الكويت ومن عليها وسائر بلاد المسلمين من كل مكروه اللهم آمين.

إعلامنا و الوحدة الوطنية الكويتية [٢٣]

تعتبر وسائل الإعلام وسائل مهمة وحيوية نظراً لحضورها الدائم في حياة الفرد العادي سواء في مراحل الطفولة أو الشباب أو الكهولة، و وسائل الإعلام أياً كان نوعها من مقروءة ومرئية ومسموعة لا بد وأن تتحلى بمعايير الوطنية من خلال احترام معانيها كالوحدة الوطنية وعدم ضرب معتقدات ومكونات المجتمع، وتتلخص معتقدات المجتمع بعاداته وتقاليده المتمثلة في أخلاقياته وتراثه فلا يجوز التنقيص من تراث عضو في المجتمع وعرضه بوسائل الإعلام، كما لا يحق لوسائل الإعلام أن تهاجم فئة من فئات المجتمع، ويستوجب أن يمتد دورها لتقوم ببث معاني الوحدة الوطنية الكويتية المعتمدة في التشريع والقيم المجتمعية وأن تعمل على تطويع الطرق المختلفة لوسائل الإعلام وجعلها مذللة لترسيخ الانتماء والولاء للوطن، وكذلك الاجتهاد على محاربة جميع صور التمييز بين أعضاء الوطن وعدم السماح بوجودها سواء بتخصيص صفحة يومية تغرس هذه المعاني بصور المقال والرسومات التوعوية واختيار نماذج حية يحتذى بها في هذا المجال، وأن يخصص في التلفاز والاذاعة رسائل وفلاشات مكررة تنشط الأذهان حول أهمية الوحدة الوطنية الكويتية وفي أعمال درامية هادفة توظف لتحقيق مثل هذه القيم والمبادئ.

---

[٢٣] الراي،العدد ١٢٠١٠ ، ٢٠١٢/٥/١٩م .

مدارسنا و الوحدة الوطنية [٢٤]

إن المؤسسة التعليمية تعتبر أداةً بارزة في حياة كل فرد داخل المجتمع حيث ان التعليم يعد ركيزة بارزة وبالغة في الأهمية في بناء شخصية الفرد، فالمؤسسة التعليمية سواء كانت متمثلة في المدرسة أو المعهد أو الجامعة لا بد وأن تلعب دوراً في تعزيز قيم المواطنة وترسخ لمفهوم الوحدة الوطنية الكويتية، إن مناهج وزارة التربية لا بد وأن تكون موضحة ومرسخة في أذهان الأطفال والمراهقين والشباب على مختلف مراحلهم الدراسية، ففي البداية تكون تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة بأشكال وصور متعددة مبتكرة حتى توصل أهدافها وصولاً إلى المراحل التعليمية المختلفة وأن تراعي ما يسمى ويعرف بالنضوج العقلي للناشئة، وبالتالي تحقق التربية الوطنية شخصية المواطن المتزن الصالح القادر على الانطلاق بكل طاقاته وقدراته لخدمة مجتمعه ووطنه. وعليه فإن مسألة تحقق مهمة تعزيز معاني الوحدة الوطنية لا بد وأن تتميز بما يعرف بربط المنهج مع ممارسات الطالب، فلا يكون المنهج فقط دروسا وامتحانات بل تطبيقات عملية كالخروج إلى تحية العلم وحفظ الأناشيد الوطنية، كذلك ترسيخ احترام الوطن بربط الطالب بتاريخه وإعلامه بأنه جزء منه، وأن بإمكانه أن يكون صانعاً لتاريخ وطنه المستقبلي إذا كان محترماً لأقرانه في الوطن، ومع تذكير الطالب بصفات المواطنة الصالحة في المواد الدراسية وفي المرافق التابعة لها، إضافةً إلى تعزيز جميع صور التعاون في المؤسسة التعليمية سواء في

---

[٢٤] الراي،العدد١٢٠٠٢ ، ٢٠١٢/٥/١١م . .

النشاط الفصلي أو العمل التعاوني في حصص الغذاء أو القوائم الانتخابية الطلابية والتأكيد على أن تكون لأجل الوطن لا لأفراد أو مشرب فكري معين عن طريق الدأب على تطبيق مثل هذه الأفكار نكون قد أشركنا المؤسسة التعليمية المشاركة الفاعلة المطلوبة.

ترسيخ الوحدة الوطنية بتعديل قانون الجنسية [٢٥]

تحدثت وتنقاشت مع الكثيرمن الخبراء القانونيين الكويتيين أخيرا والذين اتفقت معهم على ضرورة تعديل قانون الجنسية نظراً لكثرة النواقص التشريعية التي ملأته وأثقلته، على الرغم من تعرضه إلى العديد من التعديلات التشريعية حتى وصف بأكثر قانون معدل في الكويت.

إن الأمة إذا أرادت أن تتقدم وتقوى وتنهض فإنها عليها ان تتكاتف وتتعاون لا أن تتأخر وتقف وتسن قوانين من شأنها المساهمة في تفريق المجتمع.

قانون الجنسية الكويتي صدر قبل الاستقلال وقبل صدور الدستور بالاضافة الى احتوائه على بعض النصوص التي تحمل صوراً من التمييز بين المواطنين الكويتيين فهو يخالف الدستور في المواد الثانية والسابعة والتاسعة والعشرين، ففي المادة الثانية نص على أن «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع». وبالتالي فإن الشريعة لم تفرق في مبادئها وأسسها بين الناس وهو واضح وجلي عند كل المسلمين فالعدالة هي أساس المجتمع المسلم والتفرقة مرفوضة فيه، وفي المادة السابعة نص على أن «العدل والحرية والمساواة

[٢٥] الراي،العدد١٢٠٢٣ ، ٢٠١٢/٦/١م.

دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». وبالتالي فإنه لا يجوز وفقاً لهذه المادة إهدار هذه المعاني والتي يجب مراعاتها عند القيام بعملية التشريع وقد حرص الدستور هنا على تقوية العلاقة بين المواطنين، في المادة التاسعة والعشرين نص المشرع على أن «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» وبالتالي فإن قانون الجنسية لدينا قد فرق بين المواطنين فجعل كويتيا أصيلا وآخر متجنسا، في المادة الأولى من قانون الجنسية «الكويتيون أساساً هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠، وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع. ويعتبر الشخص محافظاً على إقامته العادية في الكويت حتى لو أقام في بلد أجنبي، متى كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت». وهنا تبيان لمفهوم الكويتي الأصيل، أي الكويتي وفقاً للمادة الأولى بينما يأتي ويبين لنا نوعاً آخر من الكويتيين في المادة السابعة مكرر «يجوز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية منح الجنسية الكويتية للأبناء الراشدين للمتجنس وقت كسب والدهم الجنسية الكويتية، وكذا للراشدين من أحفاد المتجنس من أولاده الذكور، إذا توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في البنـــــود (٢، ٣، ٥) من المادة الرابعة من هذا القانون، وكانوا قد حافظوا على إقامتهم العادية في الكويت مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما قبل تاريخ صدور مرسوم منحهم الجنسية. كما يجوز منح الجنسية الكويتية للقصر

من أحفاد المتجنس من أولاده الذكور المتوفى عنهم والدهم قبل منح الوالد هذه الجنسية الكويتية، على أن تقدم طلبات ناقصي الأهلية ممن يمثلهم قانونا»، وهنا يتبين نوع آخر من الكويتيين وهم المتجنسون، فقد عرفت المادة نوعاً آخر أي فرقت بين الكويتي الأصيل والكويتي المتجنس، فالمتجنس لا يمارس الحق السياسي في فترة من الزمان ولكن تم إعطاؤه هذا الحق من حيث أن يجوز له التصويت وهو حق منقوص بينما الكويتي الأصيل يمارس الحق السياسي كاملاً غير منقوص وكذلك أبناء المتجنس يعطى لبعضهم الحق السياسي الكامل بينما والدهم المتجنس الذي كان سبباً في حصولهم على الجنسية لا يتمتع بمثل حقوقهم؟ فكيف تتحقق الوحدة بين الأب وابنه؟ وبين المواطنين وبعضهم البعض؟ هنالك تفرقة بين ابن الأصيل وابن المتجنس أيضاً من حيث يسري على ابن الأصيل نص المادة الثانية من قانون الجنسية والتي تقول «يكون كويتياً كل من ولد، في الكويت أو في الخارج، لأب كويتي». بينما ابن المتجنس لا يسري عليه بل يسري عليه ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة والتي قالت «أما أولاد المتجنس الذين يولدون بعد كسبه الجنسية الكويتية فيعتبرون كويتيين بصفة أصلية ويسري هذا الحكم على المولودين منهم قبل العمل بهذا القانون». فلو لحظنا لوجدنا مادة تناقض أخرى فكيف يقيد ابن المتجنس وهو المولود لأب كويتي فالمادة الثانية لم تقل الأب الكويتي وفقاً للمادة الأولى يكون ابنه مثله في المادة بينما ابن الكويتي المتجنس لايكون مثل أبيه ولايكون

وفق المادة الثانية بل يكون كويتيا وفقاً للمادة السابعة فقرة ثلاثة بصفة أصلية !

الحل الذي نريد له أن يتم ويكون متوائماً مع روح الدستور هو بتوحيد الجنسية الكويتية حتى تغيب الفوارق وتذهب بين أبناء الوطن الواحد ولا نفسح مجالاً لأي حاقد بأن يتذرع بهذه الفرقة لضرب وحدتنا الوطنية الكويتية.

التفرق في الدين و الوطن [٢٦]

عندما نزل الوحي على رسولنا الكريم محمد –صلى الله عليه وسلم– لم يكن هنالك شيء اسمه مذهب أو فرقة إسلامية، فقد كان الإسلام ولايزال دينا واحدا مبنيا على الأركان المعروفة للإيمان إعمالاً لقوله تعالى في سورة البقرة آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِير وهي ذاتها التي سأل عنها رسولنا الكريم حين قال: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره).

وهذه الأركان هي الأساس لمعرفة الشخص فيما إذا كان يؤمن الإيمان الحقيقي من عدمه وغير ذلك من الأمارات والممارسات فأمرها متروك إلى الله سبحانه وتعالى، مع الأسف يقوم الناس اليوم بالتفرقة بين بعضهم البعض وفق مقولة من أي المذاهب تنتمي وكأن الإسلام عندما

[٢٦] الراي،العدد١٢٠٣٠ ، ٢٠١٢/٦/٨م .

أتى إلى الناس كان مقسماً إلى مذاهب، والتي لم تنشأ إلا للمساعدة على فهم الدين لا للمساهمة في تفريق الدين وتحويله إلى فرق وجماعات متعددة.

فالمذاهب تعرف بأنها تتفق في الضروريات وتختلف في الفروع ولكن روح التشكيك أخذت تنتشر بين المسلمين وأصبحوا فرقاً من مذاهب سنية وأخرى شيعية إلى أن وصلت الحال إلى أن يأتي شخص ويقول أنا مسلم من المذهب الفلاني؟ وتجد هذا الصنف يتشدد في تقبل غيره من المذهب المغاير من دون إبداء أي تعاون يذكر وكأنهم لم يقرأوا قول الله تعالى في سورة الأنعام (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)، وهنا ينبغي أن يكون دور المذاهب منحصراً في شرح تعاليم الدين دون أن تكون فرقة يتعصب لها وتصل الأمور إلى الشد والجذب حولها. فديننا الإسلامي حثنا وشجعنا على التماسك والتعاون لا التفرق وخلق عداوات في ما بيننا، ونلاحظ اليوم ظهور قنوات تلفزيونية خارجية تتمرس وتمتهن إثارة الخلافات بين المذاهب وبث روح الفرقة ولا تدعو إلى التماسك، كما تدعو إلى إقصاء الآخر واحياناً تكفيره؛ وهنا لابد لنا من أن نستذكر تمسك الأوائل وعدم تفرقهم في الدين أو في اللحمة الوطنية كتجربة الشعب الكويتي في أزمة ملك العراق في ثلاثينات القرن الماضي حين نادى عبر إذاعته الخاصة بقصره ببث روح الفرقة وتوجيهها إلى الشعب الكويتي في تلك الفترة ولكنها باءت بالفشل، وعليه

فإنه من الواجب علينا ألا ننساق وراء تلك القنوات التي تفرق ولا تجمع و ان نتذكر كيف هي قوتنا و نحن متحدون.

لا [٢٧]

أثناء جلوسي المعتاد على ساحل الصليبيخات في إجازة نهاية الأسبوع، وإذا بشيء لامع يمر من أمامي! التفت إليه وإذا به يتجه سريعاً مبتعداً عني وما أن أعدت وجهي إلى الجهة الأخرى حتى حل دخان أسود أمامي؟ لم يكن كذلك الدخان المنبعث جراء حرق إطارات ولا من ذاك الذي كان في فترة الغزو والتحرير بل كان مغايرا تماما لم آلفه ولم يمر علي من قبل حاولت أن أبتعد عنه مسرعاً إلى الخلف ورجعت بالفعل لم أتمكن من العلم ببداية هذا الشيء ولا نهايته ولكن طيور النورس حلقت بعيداً وكذلك المالك الحزين لم يبق سوى نباتات جافة لم أكن أعلم بوجودها قبل قدومي إلى مكاني المعتاد.

دعيت الله بأن يكون هذا (الظلام) موقتاً وغير دائم... هنا عرفت مصدر هذا (الظلام) ورأيت وجهه القبيح وجسده البشع لا أعرف كيف تمكنت من الحصول على مبتغاي بمعرفته سوى انني ذكرت الله عز وجل.

وما أن صرخت بوجهه وقلت له بكل قوة: لن أراك اعتباراً من اليوم وأخبر من أتوا بك هنا لتهلك الزرع وتطرد الطيور المسالمة من هذا المكان الهادئ أين ذهب ذلك الشيء اللامع لماذا طاردته من سكينته

[٢٧] الراي، العدد ١٢٠١٧ ، ٢٠١٢/٥/٢٦م .

وهدوئه وطردت المحيطين به؟ أخبر من رماك إلينا بكلمتي التي أقولها لك بملء الفاه... قل له أنا انسان وهذه أرضي... هذه كلمة (لا) لكل من ينشر الافكار الداعية الى تفوق اي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب او محاولة تبرير او تعزيز اي شكل من اشكال الكراهية او التمييز او التحريض، (لا) لإثارة الفتن الطائفية كالتشجيع على تكفير المذهب الشيعي أو السني، (لا) لاثارة الفتن القبلية كاستهجان أو الانتقاص من قبيلة على أخرى، (لا) للحض على كراهية او ازدراء اي فئة من فئات المجتمع، (لا) للتمييز بين الناس في الحقوق والواجبات العامة بسبب العرق او اللون او النسب او الجنس او الدين، او الاصل او الانتماء القبلي او الطائفي او المذهبي، (لا) لكل من يقوم بتطويع واستخدام وسائل التعبير لأجل الكراهية، (لا) لإقامة التنظيمات او الاجتماعات او التجمعات التي تدعو الى أفكار تدعو إلى تفوق اي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب او محاولة تبرير او تعزيز اي شكل من اشكال الكراهية او التمييز او التحريض او الاشتراك فيها او مساعدتها او تمويلها، (لا) وألف (لا) لكل من يحاول المساس بالوحدة الوطنية الكويتية، حركت أصابعي وإذا بها تلامس كفي لم أجد (الظلام) تأملت وإذا بالقلمان والرمث والأثل كل في مكانه القديم والنورس والملك الحزين على الساحل ذكرت الله سبحانه وحمدته وإذا بالشيء اللامع يعم المكان وما حوله.

كلنا إخوان [٢٨]

بلا شك كل إنسان منا يتعلم ولا يزال يتعلم، ولعل من أهم الأشياء التي نحرص على تعلمها هي تلك المتعلقة بالتعامل مع الآخرين وكيفية التعاطي معهم بمختلف أمورنا الحياتية، وتختلف أهمية المسألة التي نرغب في تعلمها بحسب أهميتها على مجريات حياتنا اليومية، خصوصاً إذا كانت أهميتها مرتبطة بمفهوم التعايش في المجتمع.

للأسف لا يكاد أن يمر علينا أسبوع إلا ونسمع أو نشاهد أو نقرأ أخباراً تعكر مسار حياتنا اليومية، فكيف لنا أن نقبل بالتخصص على امتهان وتصنيف الآخرين وفق أطر ومعتقدات خاطئة؟ هذا من أصل كذا وهذا من مذهب كذا وغيرها من التصنيفات المقيتة، ويوماً عن يوم نرى تصاعد أصوات المطالبين بعزل الآخر وتحييده عن المجتمع، ففي قضايا يأمرنا الله عز وجل فيها بأن يعاقب مجرم أو مسيء معين لعقوبة محددة ومقدرة منه سبحانه حتى نجد عباد الله يطالبون بعقوبات أعنف وأقسى منها، كنت كثيراً أخبر من هم حولي بأن من يسيء إلى الصحابة لا تكون عقوبته الإعدام، ولكنني عرفت بأن مثل قولي إن ذكرته بوسائل الإعلام، فإن هجوماً معيناً سوف يكون بانتظاري، لذلك انتظرت كلمة العقلاء والحكماء أمثال د. خالد المذكور الشخص الذي يتمتع بمكانة شرعية علمية واجتماعية عالية بين أفراد المجتمع الكويتي حين قال الرأي الذي أؤيده، ولذلك فإنه ليس من صالح أحد أن تتصاعد

---

[٢٨] الراي،العدد١١٩٩٦ ، ٢٠١٢/٥/٥م .

وتيرة التشهير والتصيد بيننا وانتظار الزلات والهفوات من الآخرين حتى نركض ونتكسب من ورائها.

إن مرجعيتنا هي الشريعة الإسلامية الغراء التي أكد لنا الدستور الكويتي على أهميتها كمصدر أي مرجع، وبالتالي لمن يتنادى بالفرقة بين أفراد المجتمع الكويتي، ألم يقل الله تعالى في القرآن الكريم ((وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام))، وقال سبحانه ((وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر))، ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة: «ما أطيبكِ من بلد، وأحبَّكِ إليَّ، ولولا أن قومي أخرجوني منكِ ما سكنتُ غيركِ»، ودعاؤه في صحيح مسلم: «اللهم بارك لنا في تمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك، وإني عبدك ونبيك وإنه دعاك لمكة، وأنا أدعوك للمدينة بمثل ما دعا لمكة، ومثله معه» وقال صلى الله عليه وسلم: «وكونوا عباد الله إخوانا» وعن أبي هريرة: «المسلمُ أخو المسلمِ: لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله، التقوى ههنا – ويشير الى صدره ثلاث مرات –. بحسب امرئ من الشر أن يحقِر أخاه المسلم. كلُّ المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه»، وكذلك قال صلى الله عليه وسلم: «إنّ المسلمَ إذا لَقِيَ أخاه المسلمَ فأخذَ يدَه تحاتّتْ عنهما ذنوبُهما كما تحاتُّ الوَرقُ عنِ الشجَرَةِ اليابِسَةِ في يَوْمِ ريحٍ عاصِفٍ، وإلاّ غُفِرَ لهما ذُنوبُهما ولو كانَتْ مثلَ زَبَدِ البِحارِ».

ماذا تنتظر يا من امتهنت التصيد على إخوانك في المجتمع الكويتي، للكويت قانون وقضاء والمسيء سوف يأخذ جزاءه من القضاء الكويتي العادل، وهذا كلام الله عز وجل وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، سر عليها يا أخي، فكلنا إخوان.

لن أنسى [٢٩]

في كل عام تمر علينا ذكرى الاستقلال والتحرير، ولهاتين المناسبتين مكانة كبيرة في قلب كل كويتي، وارجو أن تسمحوا لي بأن أسرد لكم حادثة في ذاكرتي لا يمكنني نسيانها ألا وهي ذكرى التحرير لكوني حضرتها وعشت لحظاتها، فقد كانت ليلة التحرير ليلة صاخبة مليئة بأصوات المدافع وصيحات الجنود لم أتمكن إلى هذه الساعة من نسيانها، أتذكر صوت المذيع علي حسن وهو يبشرنا بأن نستعد للاحتفال باندحار الطغيان الغاشم على دولة الكويت، تحضرني تلك الليلة وكيف تحول لون الظلام إلى إنارة حمراء، الأرض لم تكن مستقرة وكانت دائمة الاهتزاز وكأننا في زلزال، استيقظت في الصباح بعد أن كنت نائماً مع أفراد أسرتي بنفس الغرفة، خرجت مع إخواني وأبناء الجيران نتجول في الحي لاحظنا أن الحي ليس كما عهدناه لم يكن فيه أي جندي عراقي وكانت الأسلحة متروكة والرصاص متناثر وبعض السيارات والحافلات محترقة ومفتوحة الأبواب، تجمعنا ولم يكن لدينا غير المذياع والذي كان يعمل بالبطاريات، اما الكهرباء فكنا نستعملها من خلال المولد المنفصل عن المنزل وفي ساعات محددة لكون التيار

---

[٢٩] الراي ، العدد : ١١٩٢٦ ، ٢٠١٢/٢/٢٥م ، ص ١٩.

مفصولاً منذ أشهر، والماء نجلبه من البركة الواقعة في منزلنا بالصليبيخات لا من الخزان العلوي.

قررنا أن نخرج بسيارة واحدة بيضاء (أولز موبيل) وتوجهنا مع الجيران رافعين علم الكويت إلى ساحة العلم، فكان المنظر الخالد، تجمع عدد من المواطنين والمقيمين عرب وغير عرب وتسلقوا على السارية لرفع علم الكويت، الله أكبر كم تهزني تلك الصورة، هل أصف لكم الجو؟ هل أشرح لكم ملامح الوجوه التي حضرت في الساحة؟ بعد تسلق السارية رفع العلم الكويتي مرفرفا خفاقا وكأنه رفع على قلبي، والله شعرت بأن العلم مرفوع على قلبي، وما هي إلا تكبيرات وصيحات فرح واهازيج حتى عمنا الظلام في ساعات النهار بسبب حرائق النفط، ولكنني تصورت بأن العلم يشع بنوره وسط ذلك الظلام وإنهمرت قطرات المطر من السماء ومعها دموع الفرح ودموع الأسى على من فقدناهم في فترة الغزو الهمجي من شهداء وأسرى، عدنا في الظهيرة إلى المنزل وأخذ أقاربنا يزوروننا ونحن نتبادل التهاني وكأن في منزلنا مناسبة شخصية وفرحاً عائلياً خاصاً.

هذه السطور التي أكتبها أشعر بأنني لم أعط المناسبة حقها أو نصيبها المستحق، ولكن فعلا يحزنني اليوم خبر أن تلك الساحة التي تجمعنا فيها بمختلف أطيافنا وتنوعاتنا العرقية والمذهبية والفكرية سوف تقام عليها دار للأوبرا أتمنى وأدعو دائماً إلى تغييرموقع المشروع لما للساحة من رمزية ومكانة معنوية في قلبي وقلب كل مواطن وكل محب للكويت.

تحزيب ومن ثم تخريب [٣٠]

في سنوات الدراسة الجامعية أتيحت لي فرصة الاطلاع على نماذج مصغرة من العمل السياسي ممثلة في القوائم الطلابية، ولقد انزعجت من وجود قوائم تخوض الانتخابات الطلابية الجامعية دون أن تضم بين مرشحيها طلبة من مذهب مغاير لمذهبهم! وقد امتنعت في فترات متقطعة عن الادلاء بصوتي لعدم اقتناعي بأي من القوائم الموجودة حتى أتى اليوم الذي تمكنت فيه من المشاركة في تأسيس قائمة تطرح أسماء مرشحين من كل المذاهب والمشارب والأعراق الموجودة في المجتمع وهو ما كنت مقتنعا فيه.

اليوم وللأسف يحاول بعض النواب تقديم مقترح بإنشاء جمعيات سياسية وهي محاولة ضمنية للاعتراف بفكرة الأحزاب، والسؤال هنا: هل تنقصنا الأحزاب أو الجمعيات السياسية حتى نتخلص من صور التعصب المذهبي والعرقي المنتشرة بيننا؟ إن الأحزاب من وجهة نظري ما هي إلا خراب للمجتمع وخطوة متقدمة جداً لتفكيكه، لننظر إلى أحوال إخواننا في لبنان والعراق ومصر وكيف تمكنت الأحزاب من تدهور أحوالها؟

إن فكرة الأحزاب عبارة عن خطوة استباقية لإقصاء أي إنسان مستقل يحمل قناعاته الشخصية، وفيها إقصاء للأقليات في المجتمع الكويتي، وهل سوف تسمح الجمعيات بدخول من يغايرها في المذهب؟ إن توقفنا وفكرنا ملياً، فإننا سوف نكتشف أن هذه الجمعيات سوف تحتكر العمل السياسي بحيث

[٣٠] الراي ، العدد : ١١٩٣٣ ، ٢٠١٢/٣/٣م ، ص ١٧ ، نشرت في صحيفة الآن ، صحيفة سبر

يكون حصراً لهم دون مشاركة غيرهم، بالفعل، إن أسرع خطوة لمن يريد أن يفسد المجتمع هي تحزيبه ومن ثم تخريبه.

بين فترة وأخرى تتبادر إلى ذهني تساؤلات عدة ومن هذه التساؤلات سؤال يتمحور حول وعود النواب أثناء فترة الانتخابات بتقديم كشف بذمتهم المالية وحتى كتابة المقال لم يتقدم أحد سوى النائب خالد شخير؟

إلى أحمد السعدون[٣١]

في البداية، أتقدم إليك بأطيب التهاني بمناسبة عودتكم إلى كرسي رئاسة مجلس الأمة وأتمنى لكم التوفيق والسداد لما فيه مصلحة الوطن. بما أنك اليوم تترأس مجلس الأمة مجلس المجتمع الكويتي، فإن لدي مجموعة من الأمنيات أتمنى تحققها من قبلكم حتى تتحقق المصلحة العليا للكويت.

داخلياً أرغب في أن تطبق الشريعة الإسلامية الغراء فعلياً لا ورقياً وأن تطبق كاملة مثلما كانت في وقت المصطفى صلى الله عليه وسلم لا في وقت تفرق الأمة وانقسامها وألا يغلب مذهب على آخر، وكل ذلك يكون بتفعيل المادة الثانية من الدستور لا بتعديلها لأن معناها واضح وصريح ولا يحتاج إلا لتعديل مواد القوانين المخالفة لروح هذه المادة مثل تحريم الفوائد وإقامة الحدود المتفق عليها لدى كل المذاهب السنية والشيعية.

بعد هذا الأمر فإنني لاحظت وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة هجمة شرسة خفية على كل مكونات المجتمع الكويتي من أيد خفية خارجية تضرب المواطن الكويتي وهمها تفريق وحدته إما طائفياً أو عرقياً، وأتمنى بأن يتم إقرار قانون الوحدة الوطنية الكويتية من جانب آخر أتمنى إقرار قانون كشف الذمة المالية لأعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من وقت

[٣١] الراي ، العدد : ١١٩١٩ ، ٢٠١٢/٢/١٨م ، ص ٢٣ ، ونشرت في صحيفة سبر.

تمتعهم بالعضوية حتى يكون الكل على بينة، تعديل آلية تطبيق قانون الجنسية الكويتية وجعل المواطنين الكويتيين كافة سواسية حتى لا تتاح الفرصة إلى من تسول له نفسه أن يقتنص أي فرصة من يضرب أو يفكك وحدة المواطنين الكويتيين، وإتاحة الفرصة لمن تسحب جنسيته باختصام الجهة الإدارية لا الولائية والطعن في إجراءاتها حتى تكون العدالة الدستورية محققة، إقرار الحقوق المدنية الكاملة للمرأة الكويتية، إقرار استقلالية القضاء الكويتي من حيث سن تشريع يجعل له ميزانية مالية مستقلة وإتاحة الفرصة للاختصام ضد القضاة بطريقة لا ترهق الجهاز القضائي وبضمانات متطورة، إنشاء مدن سكانية جديدة باشراك القطاع الخاص، تشجيع وتحفيز الوافدين بأن يكون الوافد الذي يمضي فترة طويلة من إقامته في البلاد كفيلا لنفسه، إقرار الحقوق المدنية للبدون ومخاطبة سفارات الدول بفترة زمنية معقولة حتى يعرف الحقيقي من المزور ومنح الجنسية لجميع المستحقين دون تحديدها بعدد قانون الألفين، الإسراع بقانون مشترك مع الحكومة بالحفاظ على البيئة الكويتية بشكل أقوى من ذي قبل وكذلك حفظ التراث الكويتي القديم بكافة أشكاله، سن قانون لاستخدام الطاقة الشمسية كطاقة بديلة عن النفط.

خارجياً أتمنى ألا تقر الكونفيديرالية الخليجية والاكتفاء بمجلس التعاون الخليجي ودرع الجزيرة حتى تبقى سيادة الكويت محفوظة، هذه طائفة أتمنى بأن تكون من ضمن الانجازات التي تحسب على فترة توليكم للرئاسة ووفقكم الله لما يحبه ويرضاه.

«إخوان» الكويت ومأزق أحمد الخطيب[32]

شدني مقال د. أحمد الخطيب الذي حمل عنوان «مأزق الاخوان المسلمين في الكويت» في الزميلة «القبس» والمنشور بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢ العدد :١٣٩١٢، ولا أخفي إعجابي بأسلوب الخطيب واختلافي مع فكره، وفي الحقيقة لدي عدة محاور استشففت أهمية إيضاحها من المقال، وهي أن حركة الاخوان لم تكن مهتمة بالحراك الاصلاحي وفي صنع القرار. وهنا لا بد أن نبين أن هذه الحركة كان كل اهتمامها هو بسط النفوذ ونشر رسالتها في الكويت ابتداء من جمعية الارشاد التي شكلت بعد «لقاء الحج» الذي تم في خمسينات القرن الماضي ولكن الكل يعرف ما عرقل الجمعية من قرار مسّ مؤسسات عدة لاعتبارات حكيمة من القيادة لكون المد القومي يهدد ديمومة واستقرار كياننا في تلك الفترة، لذلك فإن هذه الجمعية منشأها أساسه هو الاصلاح الاجتماعي، والذي تم بالفعل تسمية جمعيتهم باسمه في فترة لاحقة.

لقد تفهمت ما يود الخطيب إيضاحه وتبيانه بأن منظور الاصلاح في نظر هذه الجماعة هو فعلاً مختلف عن منظور الاصلاح في عين الليبرالية والسلفية وغيرهما من التجمعات، ولذلك فإن لدي رغبة أن أوضح، بأن هذه الحركة الاخوانية نظرتها إلى الاصلاح كانت مختلفة ولا تزال، فحتى تكون عاملاً فيها لا بد وأن تنشأ معهم وتستمر أو أن تكون ذا ثقل وفائدة لأهدافهم، اما غير ذلك فلا يمكن أن تكون منهم، ولذلك فإن مفهوم الانسجام الذي قصده الخطيب بين الاخوان والسلطة غير موجود لكون السلطة تملك ما لا يملكه الاخوان. إن الأقرب إلى السلطة هم طبقة التجار

---

[32] الراي ، العدد : ١١٩٣١ ، ٢٠١٢/٣/١م ، ص ٢٥ ، نشرت أيضا في صحيفة الآن ، صحيفة سبر ، صحيفة إيلاف .

والذين إن لاحظ الخطيب لوجد من بعض صفوف هذه الطبقة من اتجه إلى معسكر الاخوان بإغراء منهم لابن الطبقة والدليل هو أسماء أعضاء الاتحاد من فترة ما بعد الغزو الغاشم وحتى اليوم، فكر الاخوان في الكويت لا يختلف عن فكر الاخوان في مصر أو الاردن بل هو متشابه ومنسق ومنظم ولا يمكن احتواؤه من أحد أو اختزاله، بل هم من يملكون تطويع أنفسهم والتعايش مع من يرونه محققا لنهجهم.

ما اختلف به مع الخطيب هو أن المأزق الذي سيكون سيد الموقف أمام الاخوان في مجلس ٢٠١٢م هو مسايرتهم للسلف وكتلة العمل الشعبي، هذا هو المأزق نعم الاخوان بسطوا نفوذهم على وزارات التربية والأوقاف وبيت الزكاة وبيت التمويل وأخيرا النفط، ولكن السلطة أقوى من مخططاتهم والدليل هو تقلد السلف لعدد من الحقائب الوزارية في السنوات العشر الماضية، وهذا إن دل فإنه يدل ويثبت أن الاخوان خسروا مقاعد كانت متاحة لهم في تلك الوزارات، ولعل هذا هو أحد عوامل النزول إلى الشارع والتخطيط له منذ أن قلّت مقاعدهم في مجلس ٢٠٠٩م، لقد لاحظ الاخوان أن مكانتهم ضعفت ومقاعدهم قلّت فخططوا وتمكنوا من إنجاح خطتهم حتى على مستوى (الربيع العربي) خارجياً، ولكن على مستوانا المحلي فإن الصراع الذي سيواجهه الاخوان هو الصراع مع الكتل والأقطاب التي لا يملكون السيطرة على قراراتها. هذا هو المأزق الأول أما الثاني فهو ثقة الشارع بهم لكون الوضع في الكويت مختلفاً عن بقية الدول العربية لذلك فإن سقوط الليبراليين في انتخابات ٢٠١٢ ليست إلا خطة خطها الاخوان في الكويت لاستعادة مقاعدهم، وسيتحمل هذا الغياب الاخوان فقط لسبب يعزو إلى عشق الفريقين لبعضهما البعض، فالاخوان يحبذون وجود الليبراليين في الساحة حتى يبرزوا شخصيتهم ويدخلون معهم في مناظرات

عديدة ولكن تراجع مقاعدهم هو ما جعلهم يضحون في هذا الأمر، لذلك فإن عودة التحالف الوطني سيكون للاخوان دور فيه في المرحلة المقبلة حتى لا يدخل الاخوان في المأزق الحالي.

موقع الكويتية بعد يوم المرأة العالمي[٣٣]

في كل عام يحتفل العالم بيوم المرأة العالمي ومع الأسف نتذكر موقع المرأة الكويتية من ذلك اليوم؟ أين حقوقها؟ هل هي فعلاً موجودة، الكل يحتفل ويهنئ المرأة ويتفاخر بأنها تتمتع بالحقوق السياسية كاملة، ولكن هل تتمتع المرأة الكويتية بحقوقها الأساسية المدنية؟ هل تملك الحقوق الأدنى أهمية من تلك السياسية؟

إن المرأة في الكويت تعاني من الكثير من النواقص سواء المتزوجة أو غير المتزوجة، فحقوقها موجودة في الدستور الكويتي ولكنها (بترت) بفعل فاعل، والكل مسؤول عن ضياع حقوق المرأة الكويتية وتناسيها. المرأة في الكويت مظلومة وبكل أسف على الرغم من أنها تمتعت بتقلد المناصب الوزارية وعضوية مجلسي الأمة والبلدي، اليوم لا تملك المرأة حق حماية أبنائها إذا كان زوجها غير كويتي ولا نقصد هنا تجنيس أبنائها مع إننا نطالب به، بل إعطاء أبنائها المعاملة الحسنة التي لا تتم بتهدم أسرتها وتقطيع أواصر عائلتها بالطلاق أو الموت.

طالب الكثيرون بأن تعامل مثل الرجل فما كان من الحكومة إلا إيقاف تجنيس زوجة الكويتي وإيقاف تجنيس أبناء الكويتية المطلقة أو الأرملة إلا بأرقام متواضعة وبسيطة، ونحن هنا لا نناقش هذه المسألة بل نطالب بأن يكون أبناؤها وزوجها كفلاء لأنفسهم على الأقل أو أن تكفلهم هي بنفسها، المرأة أعطيت الحق بأن تقترض من بنك التسليف ولكن اقتطع المبلغ المقر

---

[٣٣] الراي ، العدد : ١١٩٤٠ ، ٢٠١٢/٣/١٠م ، ص ١٧ ، ونشرت في صحيفة الآن.

قانوناً ولم تأخذه المرأة خصوصاً إذا ما تساءلنا بموقع العقار الذي يمكن للكويتية الضعيفة شراءه بخمسة وأربعين ألفاً؟؟

إن حلول إقرار حقوق المرأة جداً بسيطة وحلولها قد تكون بقرارات ولوائح وزارية لا قانونية تظهر بشكل مرض ومن ثم تقتطع بقرار أو لائحة، يجب على جميع الأعضاء في المجتمع أن يتعاونوا لنصرة الكويتية وصون كرامتها لأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الكويتي، والتي نتمنى أن يأتي اليوم العالمي للمرأة في العام المقبل وهي تتمتع بمثل هذه الحقوق المدنية كاملة أسوة بأخيها الرجل.

أحرار لا نقبل الوصاية[٣٤]

لله الحمد كنت ولا أزال من المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، ولكن الشريعة التي طبقت في وقت الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم لا لمذهب أو طائفة أو جماعة أو فئة، سبق وأن ذكرت رأيي في مواطن كثيرة حول المادة الثانية من الدستور الكويتي والتي طالبت بتفعيلها لا بتعديلها،ورأيي هنا يقاس عليه بالنسبة إلى المادة (٧٩) من الدستور ولكن مع شديد الأسف تدخل إلى حياتنا كل يوم تصريحات وأحداث مجلس الأمة، ولا أعتقد بأن عدد الأخبار السعيدة التي تنتقل إلينا أكثر من الكئيبة، ويوماً بعد يوم نجد عدداً لا يستهان به من إخواننا يبتعد ويركض عن سيرتهم ومن ثم يهرول إذا تعب من سماع تلك الأخبار مجدداً، وبعد ذلك نترك وسائل الإعلام المحلية وننتقل إلى الخارجية ويوماً بعد يوم تتغير حياتنا ونقوم بالتغرب عنهم ومن ثم عن المجتمع ويكون لهم المجتمع فهل هذا مبتغانا؟

---

[٣٤] الراي ، العدد : ١١٩٥٤ ، ٢٠١٢/٣/٢٤م ، ص٢٣ ، ونشرت في صحيفة الآن والخليج في الإعلام.

إن الشريعة الإسلامية راقية وصالحة لكل مكان وزمان فهي ليست حكراً على فئة دون أخرى ولا يوجد ديانةً أرقى وأسمح من الإسلام، فمتى ما رغبنا بتطبيقها يتوجب علينا التطبيق الكامل لها لأننا لو أخذنا جزءاً وتركنا آخر فسنشوهها كالجملة التي تقتطع فلا يفهم معناها وهنا لا نكون دعاة إلى تطبيق الشريعة بل إلى تشويه صورتها البهية ووصمها بالقبح وتلويثها بالأنانية.

يجب ألا نترك هذا الشخص أو ذاك يلوثون نقاء شريعتنا الاسلامية، وألا نكون شركاء معهم وأقل شيء هو ألا نهرب من الواقع ونترك لهم المجال في تحقيق مآربهم ومآرب من خلفهم، إنني أخشى كثيراً أن مطالباتي بتطبيق الشريعة الاسلامية تؤخذ بعين شخص يسعى إلى جعل الكويت وفق هواه وجماحه، وخشيتي هذه مثل حزني على ما يفعله بعض المسلمين من أفعال يبرأ عنها الإسلام، إن المطالبة بتطبيق الشريعة أمر حميد ولكن الاستمرار بالخطأ أمر ذميم، ولذلك أصبح السكوت اليوم رسالة سلبية واستسلاما لهؤلاء الدعاة فما المانع أن نكون نحن الدعاة؟ ونطالب تطبيق الشريعة كاملة لا في قضية الحشمة أو عمليات التجميل، فمن منا اليوم يتذكر قضية الايداعات المليونية وضجتها وأخبار المجلس اليوم أين الأولويات التي وعدوننا إياها، إن الحقيقة إن غيبت من هؤلاء الأشخاص فإنها بكل تأكيد لن تغيب عنكم لنبحث معاً عن الحقيقة ولنفعل ولا نتذمر ونتبرم حتى ننزوي ويأتونا إلى غرفنا الخاصة ويتدخلوا بحياتنا ليقم كل منا وفق إمكاناته ويعدل من الواقع المرير حتى يغدو سعيداً وأجمل ولنردد دوماً بأننا أحرار ولا نقبل الوصاية.

ممكن أن نعمل على ذلك معاً؟[٣٥]

لا يوجد بيننا شخص إلا ويعرف الأخلاق الإسلامية الحميدة مثل: الحلم والأناة والشجاعة والمروءة والتروي والاعتدال والكرم والإيثار والرفق وحفظ اللسان وإتقان الأعمال والعفة والوفاء والأمانة والصدق، وصدق أمير الشعراء أحمد شوقي حين قال عن الأخلاق: «وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت.... فإن هُمُوُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا»، وقد أصاب بذكره حين قال إن ذهبت أخلاقهم ذهبوا، لأننا مع الأسف نلاحظ ذهاب الأخلاق ونلاحظ الذهاب عن الوجود المعنوي الحقيقي، فأين أمتنا اليوم من مصاف الأمم؟ أين كنا؟ وكيف أصبحنا خصوصاً بعد أن أخذنا نصطنع عصبيات وحواجز لا تزيد إلا من كبر الفجوات بيننا؟ فهذه الأمم الكافرة الملحدة تتوحد بالرؤى والأفكار والأهداف ونحن نختلف حتى على أتفه الأمور.

إن سلطنا الأضواء على عناصر ومكونات مشكلة التردي في الأخلاق وزيادة البذاءة على عدة مستويات ومراحل في مجتمعاتنا لاكتشفنا بأنها تنبع من التشريعات المتعارضة مع روح المادة الثانية من الدستور الكويتي والتي لم تستكمل تطبيق الشريعة فكونت لنا بناء يعزز انحدار الأخلاق، فالزاني لا يقام عليه الحد وقد يتبخطر في الشارع دون عقاب، والمرابي يستمر في طغيانه على حاجات الناس، وبعض الصالحين مع الأسف يقف ويتنكر عن أفعال أقرانه في المجتمع ويبين شناعتها ومن ثم يتنصل عن مجتمعه، فإذا بالمجتمع بلا قائد ولا قيادة متناسيا التوصيات القرآنية والوصايا النبوية الشريفة حول مثل هذه التصرفات في قوله صلى الله عليه وسلم «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم، خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم»، إن هؤلاء يملكون المكانة والنصح والارشاد

---

[٣٥] الراي ، العدد : ١١٩٦٨ ، ٢٠١٢/٤/٧م ، ص٢٥ ، ونشرت في صحيفة الآن.

ولكنهم يتبرمون ويتقهقرون في صومعاتهم وأبراجهم العاجية فلا يخالطون إلا أصدقاءهم الخاصين أو الخالصين وبعد ذلك ينتقدون المجتمع وما فيه من الممارسات التي تستحق النقد والتوجيه.

إن أزمة الأخلاق المستمرة آثارها هدامة وتهدم الوطن ومن عليه، فتجد آثار الكذب متمثلة في انهيار الأسرة وعدم تحقيق خطط العمل، وبالتالي لا انتاجية اجتماعية ولا مهنية فيصل المجتمع إلى الانحطاط والفساد، ينبغي على كل عضو في المجتمع أن يتحرى الأخلاق الإسلامية فلا يبتعد عنها ويكافح حتى يجد آثار حسن خلقه في ما بعد بنمو المجتمع وتطوره وتراص بنائه.

ولنتذكر بأن الحلم والأناة على الجهلة والفاسدين ستكون نهايته الشلل لأصحابه، والشجاعة والمروءة على المعتدين والمستمرئين ستكون نتيجته انحسار عدوانهم وغيهم، والتروي والاعتدال سيؤتي طيب الثمر المادي والمعنوي، والكرم والإيثار والرفق سيقضي على العوز والحاجة، وحفظ اللسان سيشيع الحب والسلام، وإتقان الأعمال سيحقق الانجازات والتقدم، والعفة والوفاء ستبني أسراً كريمة وأصيلة، والأمانة والصدق ستكون المجتمع الواضح الشفاف المتحاب، بالله عليكم ألا نريد أن ينحسر عدوان المعتدين ونقضي على العوز والحاجة وإشاعة المحبة والسلام وتحقيق الانجازات والتقدم وبناء الأسر الكريمة والمجتمع المتحاب والواضح... ممكن أن نعمل على ذلك معاً؟

الدستور الكويتي أمام الخلاف والاختلاف[٣٦]

عند نشوب أي خلاف أو اختلاف فإن الفيصل هو النظام الموضوع والمتفق عليه بين المختلفين، لذلك فإن العودة إلى المادة الثانية من الدستور والاحتكام بما جاء في فحواها يجعلنا واثقين من سبل وطرق علاج أي خلاف، فقبل أن نذهب إلى المحاكم ونوكل المهام إلى القضاء يجب أن تسود بيننا أحكام الشريعة ابتداء من الأخلاق الإسلامية والتي متى ما مورست فإنها تتوج هامة المجتمع، ولعل منشأ أي مشكلة تعترض طريق المجتمع هي الاختلاف في الرأي والذي إذا ما احتكم إلى أدبياته فإننا سوف نكون بمنأى عن الآثار غير المطلوبة بيننا كأعضاء في المجتمع.

يعرف الاختلاف بأنه تباين الآراء المختلفة، وقد جاء ذكره في القرآن الكريم وفي عدد من الروايات في السنة النبوية وفي أفعال سلف الأمة، فقد حض الإسلام على ضرورة التماسك والتعاون والاتحاد وعدم التفرق والتشرذم وهذا الأصل، قال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، وقال سبحانه وتعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال سبحانه : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات)، (أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه)، هذه بعض التوجيهات الاسلامية الواردة في القرآن الكريم وفي السنة نجد أمره عليه الصلاة والسلام بصلاة العصر في بني قريظة حيث صلاها بعضهم بالمدينة ولم يصلها البعض الآخر إلا وقت صلاة العشاء، ولم يعنف أحد منهم كما جاء في الصحيحين، وفي السفر كان منهم المفطر والصائم. وما عاب أحد على أحد كما جاء في الصحيح حتى في الاختلاف في القراءة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وعن الصحابة

---

[٣٦] الراي ، العدد : ١١٩٧٥ ، ٢٠١٢/٤/١٤م ، ص ٢٧ ، ونشرت في صحيفة الموجز و صحافة الخليج.

أجمعين، وفي أمثلة للصحابة رضوان الله عليهم نجد قصة عائشة وابن عباس في رؤيته عليه الصلاة والسلام للباري جل وعلا وأبو هريرة وابن عباس في الوضوء مما مست النار، وبين عائشة وبين الصحابة في سماع الموتى، واختلاف عمر مع أبي عبيدة في دخول الأرض التي بها وباء.

هذه كانت بعض الأمثلة على أدب الاختلاف في الاسلام والتي نستشف منها بأن الاختلاف في الفروع ضرورة ورحمة وطريقة أوسع للفهم والاستيعاب، ونلاحظ اختيار الألفاظ المهذبة التي لا تجرح شعور الآخرين ولا تسيء إليهم في سلوك الصحابة وغيرهم وبأنه كان مقصوداً به الوصول إلى الحقيقة وتحري الصواب بعيداً عن التعصب للرأي، كما يتضح اتباع المنهج الوسط وترك التنطع في الدين مما يدعو الى توحيد الصف وتقريب الشقة وإزالة الجفوة بين المختلفين، وتحديد المفاهيم والمصطلحات التي يقع فيها النزاع وبيان مدلولها بدقة ووضوح مما يزيل الغموض والاشتباه.

نستفيد من الاختلاف خلق بدائل مختلفة للمشكلة محل البحث وفهم كل رأي مع التعرف على جميع الاحتمالات، علاوة على أنه يمثل رياضة للاذهان وتلاقحا للافكار مع فتح مجالات أوسع للتفكير والوصول الى سائر الافتراضات التي تتمكن العقول المختلفة من الوصول اليها.

توجيه الرأي العام[٣٧]

ولله الحمد تمكنت منذ سنوات الطفولة من الانخراط في الحقل الصحافي، ولقد استطعت ومن خلال تجاربي المتتالية بدءاً من حيطان المنزل مروراً على صحف المدرسة الحائطية والتقليدية وصولاً إلى الدوريات الجامعية واستقراراً على صفحات الصحف اليومية من التعرف على فن صناعة الخبر والخبر وما وراء الخبر، لذلك كانت لدي معتقدات خاصة أتحرج

[٣٧] الراي ، العدد : ١١٩٨٩ ، ٢٠١٢/٤/٢٨م ، ص ٣٣ ، ونشرت في صحيفة الآن .

أحياناً من البوح عنها لكونها غير قابلة للتصديق أو غير مقنعة لمن هم حولي، ولكن مع مرور الأيام وجدت بأنها حقيقية وواضحة وأنه لا ضرر من البوح بها أو التكلم عنها.

تعلمت من بعض النظريات الإعلامية المنتشرة لدى الغرب أن الوسيلة الاعلامية كصنبور المياه بيدهم فتحه وبيدهم إغلاقه مع التحكم بالكمية المرغوب فيها من عدمها، واليوم أجد مثل هذه النظريات والتجارب ماثلة ولا تزال مطبقة، ونحن كذلك على المستويين المحلي والعربي نطبق هذه النظريات، ولكننا لم نطوعها بعد لصالحنا!

نعم لدينا إعلام ووسائل إعلامية وإعلاميون ولكن لم نمتلك القدرة على توجيه الإعلام لخدمة قضايا مصيرية، فنجد وسيلة إعلامية مرئية توجه للشحن الطائفي وأخرى توجه للشحن الجنسي وغيرها للكراهية، نعم نتناول قضايا إسلامية وعربية ومحلية ولكن ليس التوجيه المراد به بل لإثارة العواطف لأجل (تقليمها) حتى تصبح بعد ذلك (موجهة) لسلوكيات (محددة) (فقط) ودون تطوير حتى نفقد الثقة بأنفسنا؟ فكم مرة ثرنا على القضية الفلسطينية وغيرها من الهموم التي تشغل كل مواطن مسلم كالقضية السورية والمصرية والسودانية تتحرك عواطفنا ولكن سرعان ما تنطفىء أو تعالج وفق أطر ضيقة، ألم نتساءل يوماً لماذا يوجهنا الإعلام إلى اللاشيء؟

أتصور أن الإعلام الذي نعرفه قراءة وسمعاً ومشاهدةً ليس إلا كتابا مستعارا له مدة ويرجع إلى المكتبة، لأننا نوقن تماماً بأن للوسائل إطارا وأننا نتطور عن الطرق السابقة ولكننا لا نطور الإعلام بل نطور ما قام به من قبلنا دون تغيير في الجوهر، الاعلام الاجتماعي مصطلح أقحم علينا ولم نطلبه، فرض علينا ولم نفرض عليه، أنا شخصياً استعملت أحد مواقع

الاعلام الاجتماعي وتكلمت عن قضية وكشفت حقائقها، ولكنني اكتشفت في ما بعد أن الاعلام الاجتماعي لا يتمتع بالحرية وقام بمسح كتاباتي التي لا تتعارض مع الشرع أو القانون أو أدبيات العمل الإعلامي، وعلمت بأن الاعلام الاجتماعي (موجه) لمصالح معروفة، فإذا ما شتمنا رموزنا الدينية، فإن المسألة تكون انسيابية وتنشر بكل يسر وإن عرت حقيقة (العدو) فإنها تمسح، هذا إعلامهم الذي يفتح كالصنبور وبمقدار ضئيل، فنفرح به ونشحذ الهمم كي نشحن بعضنا البعض ونغدو مدمرين و(مسيرين) وفق أهوائهم وإعلامهم (الموجه) وغير الحر.

إذا لا جدوى من الكذب على ذواتنا، ونحاول أن نقلد دونما نطور إعلامنا وفق رؤانا الحقيقية لا رؤاهم ونبتكر فيه لخدمة عقيدتنا الأساسية (الإسلام) بالحرية والحيادية والمسؤولية بدلاً من ذلك الاعلام الموجه.

قانون المسيء لن يعدم المسيء[٣٨]

انتشرت في الآونة الأخيرة الأحاديث والتعليقات حول مدى مشروعية قانون اعدام المتطاول أو المسيء إلى الذات الالهية أو الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أو أمهات المؤمنين، وتأملت كثيراً في المنحنيات التي أدخل فيها الموضوع فهناك من خلط مفهوم من يسيء إلى رسولنا الكريم بالكافر أو المرتد دون أن يحدد المقصود بالاساءة وهل فيها تشكيك في أركان الإيمان أو زعزعة، وبالتالي فاننا نعرف بأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص، ومن ثم فان تشريع قانون بمعايير (مفتوحة) سوف يضع القانون أمام صعوبة التطبيق، وإذ لا أرى بأن الاساءة قد يعني بها الكفر أو الردة على كل الحالات، وان كان المبدأ ساميا وراقيا الا أن آلية معالجة النصوص وبناء الأحكام قد اكتنفها الغموض فهل يعتبر مفهوم الاساءة أن يتم الغاء القسم

---

[٣٨] الراي ، العدد : ١٢٠٠٣ ، ٢٠١٢/٥/١٢م ، ص ٣١.

الخاص بآثار الحضارات القديمة بمتحف الكويت الوطني لوجود أقدم رسالة في تاريخ الكويت وهي لالهة مزعومة تسمى أرتيميس الأمر الذي قد يكون مشكلاً لمعنى الاساءة؟ وهل ستزال هذه الآثار التي تدل على ارتباط الكويت بالحضارات القديمة لفترة ماقبل الميلاد؟

أتذكر قانون منع الاختلاط وهو قانون أعتز به ولكن من حيث التطبيق لم يفعل الا في الفصول الدراسية، وهي الأماكن غير المتوقع أن تنشب فيها أي آثار سلبية يتخوف منها، وهنا ان قسنا المسألة فسنكتشف بأن القانون ليس الا حبرا على ورق وسيكون انجازاً لمن أيده أمام ناخبيه ولكن النتيجة المرجوة لا محل لها، وان كنت أعترض على التوسع في قياس موضوع الاساءة واسقاطه وفق الهوى السياسي أو حتى الشخصي، كما أن (الفزعة) التي ألمت البعض ليست الا امتصاصا لغيرة الناس على دينها وايمانها سرعان ما تتم توجيهها في الوقت المطلوب لدى (س) أو (ص) لاستغلاله وان أقنعت نفسي في مسألة أن القانون سليم، فان المنطلق سوف يصطدم بأمرين مهمين، الأول عدم استكمال تطبيق الشريعة فهنا نرى تطبيقا وهناك لا، أما الثاني فهو طريقة تنفيذ حكم الاعدام بالشنق وهو نتيجة المسيء بعد تطبيق القانون عليه والتي أؤمن بأنها تتعارض مع أحكام الشريعة، ففي الشريعة الاعدام يكون بضرب العنق لا بالشنق وهي تبين لنا رحمة الله سبحانه وتعالى حتى في الجزاء، كما أود أن أنوه بأن ياسر الحبيب أو غيره ممن استفز مشاعر الشعب الكويتي وأثار غيرتهم على الإسلام لن يسري عليهم هذا القانون لمخالفته لمبدأ قانوني معروف وهو عدم رجعية القانون أي عدم جواز تطبيقه على حوادث أو وقائع حصلت قبل صدوره فما الفائدة؟

137 [39]

في فبراير الماضي اختار الشعب الكويتي ممثليه في البرلمان حتى نتجت لنا تشكيلة المجلس الحالي، وحتى الآن لا أشعر بالرضا عن أداء مجلس الأمة لا في مجلس عام ٢٠١٢ و لا الذي سبقه في عام ٢٠٠٩، صحيح أن فترة مجلسنا الحالي لم تنته بعد إلا أن بوادر كثيرة فرضت نفسها عليّ كي أتحدث بصراحة، فلا أستطيع أن أكذب على ضميري وأقول إن المجلس يلبي آمال الشعب الكويتي، فمن خلال جملة من التساؤلات أقول لهم بصراحة: أين جهودكم في القضاء على التعصب وخطابات الكراهية؟ أين قانون الوحدة الوطنية الكويتية؟ أين قانون كشف الذمة المالية؟ أين مبادرات الإصلاح التي وعدنا بها؟ أين قضايا المواطن البسيط من حل لغلاء الأسعار الفاحش؟ أو دراسة الزيادات بطريقة محققة للعدالة الاجتماعية؟ أين حقوق المرأة المدنية؟ أين مبادرات الأزمة السكانية؟ أين قضايا البيئة؟ أين مشاريع التنمية؟ وأخيراً ظهر لنا استجوابان لمعالي وزير المالية مصطفى الشمالي واللذان دمجا وتكاثرت في يوم الثلاثاء الماضي التصريحات والكلمات الهادمة والمحطمة للروح الوطنية، وهنا اتخذت الحكومة موقفها بالانسحاب مستندةً على المادة ١٣٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي تقول: تضم الاستجوابات ذات الموضوع الواحد او المرتبطة ارتباطا وثيقا، وتحصل المناقشة فيها في وقت واحد بموافقة رئيس مجلس الوزراء او الوزير او بناء على قرار يصدر من المجلس دون مناقشة، وقد بينت الحكومة في ردها بأن الاستجوابين يتعذر دمجهما لاختلاف الموضوعات.

---

[٣٩] الراي ، العدد: ١٢٠١٦ ، ٢٠١٢/٥/٢٥م ، ص ٢١ ، ونشرت في صحيفة الآن ، وجريدة أخبار الغربية.

لننظر الى المحاور، فالأول من ثلاثة محاور والثاني من ثمانية محاور، استجواب الثلاثة محاور كانت محاوره المخالفات المالية بالدولة، وضعف رقابة البنك المركزي، وتحصيل مستحقات الدولة، أما الثمانية محاور التي دمجت معه فهي: مخالفة قانون ٣٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن شركات الكهرباء والماء بترسية مشروع محطة الزور في مناقصة وليس شركة مساهمة، تجاوزات هيئة الاستثمار، تجاوزات القروض، مخالفة القانون بشأن زيادة المدنيين والعسكريين والموظفين والمتقاعدين، تجاوزات الجمارك وخمور السفارات، تجاوزات بحق المسرحين من شركات الحكومة، تجاوزات املاك الدولة وتنفيع الشركات الخاصة، خسائر التأمينات العامة في البورصة وتجاوزاتها في استثماراتها في شركات خاسرة، ومن الواضح أن المواضيع مختلفة ومتفرقة، إذاً يبقى الاستجواب قائماً وتحل المسألة تنظيمياً وتنظر مرة أخرى، فلماذا النزول في لغة الخطاب؟ ولماذا كل هذا الخلط للأوراق وارتفاع الصوت ودرجة التخوين والتشكيك؟ ألسنا من مجتمع واحد؟ ألسنا شعبا متماسكا؟

والأمر الذي يجعلنا ننزعج هو بناء الشكوك بأن هذا الشخص خلفه ذاك وهذا من المستحيل إزالته! ما أعرفه بأن الاستجواب يقدم للمساءلة حول محاور معينة لا بشكل شخصي حتى يتفاخر النواب بأنهم سوف يعزلون الوزير قبل مناقشة الاستجواب وسماع دفاع الوزير، وأعتقد بأننا وصلنا إلى مرحلة من النضوج السياسي من خلال تجارب الشعب في العقود الماضية، إن ما يحصل هو تشويه لصورة المجتمع وترابطه، فأسلوب وطريقة التنقيص من الآخر ليست بناءة ولن تجدي نفعاً مع المجتمع المتفتح، وأنا على يقين بأن الشعب الكويتي شعب حي لا يمكن خداعه بخلط الأوراق والاستغلال الواضح لمشاعره الأبية، لذلك رسالتي إلى جميع النواب سواء

من الغالبية أو غيرهم بأن يبتعدوا عن التجريح والتشكيك، وأن يقتدوا بأخلاق الشعب الكويتي المحافظ وألا يكونوا أدوات هدم للمجتمع الذي وثق بهم بإرادته الشعبية.

بناء الحضارة بتعديل قانون التجارة[٤٠]

يبين لنا تاريخ الكويت بامتداده مدى حرص أهل الكويت حكاماً ومحكومين على إعمال شرع الله، إلا أن ما يحزنني ويؤلمني هو إباحة الربا لدينا في الكويت وتحليله قانوناً مع حرمته شرعاً.

ففي العام ١٩٨٠م صدر قانون التجارة الكويتي رقم (٦٨) والذي أباح الفوائد في المادة (١٠٢) والتي نصت على ((للدائن الحق في اقتضاء فائدة في القرض التجاري ما لم يتفق على غير ذلك. وإذا لم يعين سعر الفائدة في العقد، كانت الفائدة المستحقة هي الفائدة القانونية ٧ في المئة. فإذا تضمن العقد اتفاقا على سعر الفائدة، وتأخر المدين في الوفاء،احتسبت الفائدة التأخيرية على أساس السعر المتفق عليه.)) وتعتبر الفائدة بمثابة الربا وفق أحكام الشريعة والتي عرفت الربا بأنها كل زيادة مشروطة مقدماً على رأس المال مقابل الأجل وحده، قال تعالى : «الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ»، وقال تعالى: (يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبّ كُلّ كَفّارٍ أَثِيمٍ)، وقال تعالى: (يَأَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ اتّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرّبَا إِن كُنْتُمْ مّؤْمِنِينَ) وفي سورة أخرى قال سبحانه وتعالى : (يَآ أَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ لاَ

[٤٠] الراي، العدد : ١٢٠٢٤ ، ٢٠١٢/٦/٢م ، ص ٢٧ ، وجريدة أخبار الغربية .

تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) وقال عز وجل : (وَمَآ آتَيْتُمْ مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَآ آتَيْتُمْ مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ)، وفي السنة النبوية المطهرة ثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء) رواه مسلم.

وبالتالي فإن هذا الأمر لا بد وأن يعدل عن طريق إلغاء الفوائد التي لا يبيحها الإسلام، ولو لحظنا ازدهار المؤسسات الاقتصادية الإسلامية أخيرا مما دفع عدداً من البنوك التقليدية (التي تتعامل مع نظام الفوائد) إلى التحول من النظام القديم المجيز للفوائد للنظام الجديد الإسلامي، وتجربة البنك الإسلامي في الكويت جعلت منه نبراساً يؤسس حضارة جديدة في مجال الاقتصاد، من هنا أمكن لنا القول بناء الحضارة بتعديل قانون التجارة.

انتصاراً للشريعة الإسلامية وحباً بالكويت[٤١]

آثرت السكوت طويلاً ولكن لن أسكت بعد اليوم دفاعاً عن شريعة الله عز و جل و انتصاراً لمبادئ ديننا القويم والتي تحضنا على حب الوطن الكويت، خصوصاً بعد أن تم خلط هذين الحبين وتغليب أحدهما على الآخر مع أنهما (حب واحد).

إن مناداة بعض نواب مجلس الأمة بضرورة الاستعجال في إقرار مشروع القانون المنافي للشريعة الإسلامية الغراء (أصلاً) وليس في ذلك شك حتى يغضب أحد النواب غضباً ويتعدى على علم دولة الكويت مميزاً بفعلته الانتصار للدين وبأنه أفضل من الانتصار للدولة، وما أريد بيانه في هذا

[٤١] الراي، العدد: ١٢٠٣٧ ، ٢٠١٢/٦/١٥ ، ص ٢٧ .

المقام بأن معاقبة من يتطاول على الذات الإلهية ورسولنا الكريم –صلى الله عليه وسلم– أو على زوجاته مختلف حول معاقبته وحول تفنيد إساءته، وكلنا يعلم بأن هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أفتت بأنه على القاضي وجوبا أن يستتاب المتهم في التطاول على الذات الالهية أو الرسول إذا كان المتهم مسلما، مبينةً أن الفقهاء قد اختلفوا في استتابة المرتد بسب النبي، فقال الحنفية بقبول استتابته وكذلك الحنابلة، بينما قال المذهب المالكي لا يستتاب الا ان يكون كافرا فيسلم، بينما الشافعية اجتمعت على قتله، وهذا هو رد أهل العلم الشرعي الرسميين في دولة الكويت، فكيف لنا نطالب بتغليب رأي على رأي آخر وشحن المجتمع على آراء تركت الشريعة الإسلامية فيها الحرية لإرادة ولي الأمر في اختيار الرأي الشرعي الذي يراه مناسباً؟

وإن أخذنا بقول هؤلاء النواب بأن المشروع لا بد وأن يمر فهل ما ينتهي إليه مشروعهم متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء؟ بالطبع (لا) لأن الإعدام بالشريعة الإسلامية لا يكون إلا بقطع الرأس (ضرب العنق) وليس بالشنق وفق القاعدة الشرعية المعروفة (تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز) لكون هذه العقوبة غير مستعملة عند العرب ولم تقرر لا في القرآن الكريم ولا السنة النبوية المطهرة مع أنها معروفة في عهد التنزيل، ولكن الله عز وجل يعلم بأن لا حاجة لها ومن يحاججني بأن القرآن تطرق إلى عملية (الشنق) وليس عقوبة الشنق أقول له كلامك صحيح ولكن لم تذكر على أنها (عقوبة) بل لتبيان خطأ وظلام الكفار في قوله تعالى: (((مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ)).

وعليه فإن مشروع النواب مخالف للشرع الحنيف ويجب (رده) لسبب مخالفة العقوبة وكذلك مخالفة بعض مواد قانون الجزاء الكويتي لسنة ١٩٦٠ والتي تحتاج إلى تعديل حتى نستكمل تطبيق الشريعة فيها كتعديل مسميات الجرائم وعقوباتها مثلاً الزنا والسرقة وأن يكون الاستكمال (كاملاً) غير منقوص كإلغاء (الربا) وهي التي تعرف اليوم بالفوائد، ولذلك فإن الأخذ بتطبيق الشريعة في جزئية (التطاول) لا تتفق مع الشريعة، وأنا مع معاقبة المسيء والمتطاول ولكن وفقاً للشريعة لا بما يتعارض معها أو بتطبيقها (ناقصة)، أما الدمج في الغيرة على مشروع النواب والغيرة على حب الأرض (دولة الكويت) فهو دمج خاطئ ويستحق الاعتذار من النائب الذي شبه العلم بأنه قطعة عادية من القماش لكون حب الوطن ممثلا بالأرض من الأمور التي نادى بها الإسلام بما لا يتعارض مع الشريعة أي بما لا يفتح المجال لنشر التعصب، وبالتالي فإن حب الوطن هو كحب الأسرة والعائلة والأب والأم والأبناء لا يجوز الانتقاص منه، وكذلك موضوع الوقوف للعلم فإن ما فيه هو احترام للأرض وللشعب وليس الدمج بين الطاعة لله عز وجل، فعندما يأتي شخص للسلام علينا نقف له احتراماً فهل هذا الوقوف منافٍ للشريعة وفيه كفر وإلحاد بالطبع لا، أسأل الله عز وجل بأن يحفظ الكويت وسائر بلاد المسلمين وأن يرشد الجميع إلى ما يحبه الله ويرضاه.

الصقر والسعدون والمصيبة والسكوت لـ ٤٥٥٢٠ ساعة[٤٢]

ينبغي علينا أن نتأمل ونقف عند اختياراتنا كثيراً وألا نتعجل في من سوف يمثلنا في المجلس، وألا نتفاءل كثيراً لأن أمام هذا المجلس تحديات مختلفة، فمن هو رئيسه ومن هم أعضاؤه؟ ومن الأخيرة يمكن لنا أن نتحقق

[٤٢] الراي ، العدد : ١١٨٩٨ ، ٢٠١٢/١/٢٨.

من الأولى أي أن الغالبية البرلمانية هي من سترسم لنا معالم وقسمات البرلمان الذي تحوم حوله الآمال وتتعدد عليه الأحوال.

بعد أن مر علينا مجلس عام ٢٠٠٩ صار لزاماً أن نقف وقفة التأمل والتفكير العميقين حتى نعرف طبيعة اختياراتنا، بلا شك كانت الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية هي الشغل الشاغل لغالبية أعضاء المجلس، ولا يمكن إضفاء تقدير كاف على دورهم إلا بعد رؤية المجلس المقبل حتى نعرف هل كانوا على صواب أم خطأ؟ نعم رأينا ممارسات لم نعتد عليها من قبل على الصعيد المحلي إلا أننا نتفق حول اشمئزازنا منها، وحتى نقيم ملامح المجلس المقبل فإن هنالك اعتبارات لابد من الوقوف عندها وهي رئاسة المجلس ونسبة تمثيل جماعة الحركة الدستورية والتحالف الوطني، فمن الأخيرة والرئاسة سوف نعرف أداء المجلس وعمره الزمني، لقد شهد المجلس السابق انخفاضاً قوياً في عدد أعضاء الحركة مع استمرار رئاسة جاسم الخرافي ووجود عدد معقول للتحالف وأنصاره في المجلس، الأمر الذي دفع الحركة إلى الأداء الخارجي لا الداخلي لكون ممثلهم الرسمي جمعان الحربش وحيداً تحت قبة البرلمان مع وجود فلاح الصواغ غير المعلن.

المجلس المقبل هو مجلس مفصلي ومهم في تاريخ الكويت، فكرسي الرئاسة ونسبة أعضاء الجماعتين هما الفيصل، لعل كرسي الرئاسة هذه المرة سيكون باهظاً وصعباً، ففي كل مرة نكاد أن نجزم بأن الرئيس قد يأتي عن طريق التزكية ولكن اليوم تعددت الأسماء، ومن وجهة نظري المتواضعة فإن أحمد السعدون لن يخوض سباق الرئاسة بل سيترك المجال لغيره، وكذلك محمد الصقر إن وصل إلى العضوية فلن يقوم هو الآخر بدخول هذا السباق لأسباب سوف نكتشفها بعد يوم الاقتراع، وبالتالي فإن المنافسة

سوف تقوم بين علي الراشد أو روضان الروضان من جهة وعبدالله الرومي من جهة أخرى.

من ناحية قضايا المجلس المقبل فإنها سوف تتمحور حول إدخال التعديلات الدستورية والكونفيديرالية الخليجية وسباق اللجان وبعد ذلك إغلاق موضوع الأربعاء الأسود والإيداعات المليونية واستمرار موضوع البدون على وضعه ولعل أكثر ما سينجزه المجلس المقبل هو الحقل الاقتصادي.

لن أبوح بأمنياتي للمجلس المقبل إلا أن هنالك نقطة جوهرية وهي تسمية عضوات مجلس الأمة بالنائبات وبأنها سبة لهن لكون النائبة في اللغة العربية تعني المصيبة، وبالتالي فإنني أنادي بتسميتهن بالعضوات أو النائب.

بعيداً عن الموضوع، فإن فئة إخواننا البدون سكتت ٤٥٥٥٢٠ ساعة من حياتها معتمدة على التصريحات الحكومية والوعود النيابية والندوات الحقوقية وعندما تمسكت بالله ثم الوطن ثم الأمير لم تعطَ ساعتين؟

شكراً هزاع العتيبي[٤٣]

لقد أثار إعجابي أخي المواطن هزاع العتيبي الذي تقدم وبكل شجاعة للترشح في انتخابات مجلس الأمة للعام ٢٠١٢، وفي الوقت نفسه شعرت بالأسف عندما سمعت تلك الأصوات التي تخرج إلينا بين الفينة والأخرى بمحاولات لوأد الأنشطة السياسية الفردية داخل المجتمع الكويتي تحت مسميات عديدة مثل إشهار نظام الأحزاب أو إنشاء الجمعيات السياسية، وكل ذلك ستكون نتيجته احتكار العمل السياسي لفئات وأغلبيات محددة دونما التركيز على الإمكانات الفردية، فيبقى كلام النظريات والتنظير

---

[٤٣] الراي ، العدد : ١١٨٧٠ ، ٢٠١٢/١٢/٣١.

والأهداف السامية أغلفة لمحتوى مغاير ومختلف تماماً، وبالتالي فإن هذه التحركات سوف تدفع المواطن الكويتي إلى الكبت ومن ثم الشعور بعدم الانتماء، ولو نلاحظ الانتخابات الخاصة بالاتحادات والجمعيات الطلابية التي تبنت نظام القوائم لوجدنا مكمن الخلل حيث يتم تهميش الأقليات وعدم الالتفات لها ومن ثم ضياع حقوقها، وأبسط صورة واقعية تتمثل في إخواننا ذوي الاحتياجات الخاصة الذين ضاعت حقوقهم وأصبحوا مهمشين، نعم سُنَت لهم القوانين ولكن القانون لا يكفي، فما هو إلا تنظيم ويبقى خلفه التطبيق، كحال القوانين المحلية الأخرى التي تعاني من المعضلة نفسها إلا القليل. إن محاولات بعض النشطاء لاستصدار قانون خاص بانشاء جمعيات سياسية هي خطوة متقدمة لوأد أي شخص خارج من فئة مغيبة، وبالتالي تنتهك أصواتهم وتصبح كأصوات الرياح تسمع ولاترى ولكن آثارها تكون أحياناً مدمرة خصوصاً إذا ما تعرضت إلى الاحتقار والتنقيص، نحن في هذه الدولة الجميلة نحتاج إلى تطبيق فعلي للدستور الكويتي من خلال إزالة الغبار الذي غطى على بعض مواده وإعطاء الفرصة لمن يتفوق عقلياً لا عددياً بفئته أو جماعته. إن الرسالة التي أثارت إعجابي وزادت تفاؤلي وأزاحت التفكير السلبي من ذهني هي رؤيتي لأخي المواطن الكفيف هزاع العتيبي الذي حاول واستطاع أن يوصل إلينا صوته ورسالته بأنه يرغب بوطن يطبق القانون، أقول لأخي هزاع شكرا ووفقك الله للوصول إلى عضوية مجلس الأمة، فلقد علمتنا قوة الارادة والاصرار على رفعة الكويت.
كلمة شكرا أقولها أيضاً للزميلتين (سبر) و(الآن) على النشر والتفاعل مع مقالتي السابقة.

مع الإسلام

يعرف الإسلام في المعجم "سلم"، وهي مصدر لفعل رباعي هو "أسلم". ويُعرَّف الإسلام لُغويًا بأنه الاستسلام، والمقصود الاستسلام لأمر الله ونهيه بلا اعتراض، وقيل هو الإذعان والانقياد لله ،وهو السلام والاستسلام لله أي تسليم كامل من الإنسان لله في كل شؤون الحياة، وهو آخر الرسالات السماوية، ومن أسس العقيدة الإسلامية الإيمان بوجود إله واحد لا شريك له هو الله، و الإيمان بجميع الأنبياء والرسل الذين أرسلوا إلى البشرية قبل محمد –صلى الله عليه وسلم– ، كالنبي إبراهيم ويوسف وموسى والمسيح عيسى بن مريم وغيرهم كثير ممن ذكر في القرآن الكريم ، والإيمان بكتبهم ورسائلهم التي بعثهم الله كي ينشروها للناس كالتوراة والإنجيل ، والايمان بالملائكة وباليوم الآخر والقضاء والقدر .

قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ".

وبالتالي فإن الإسلام مبني على خمسة أركان لا يصح إسلام أحد إن لم يقم بها ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، أي إقرار الإنسان أن لا معبود في هذا الكون غير الله ولا خالق لهذا الكون إلا الله ولا يوجد إله غيره يعبد وأن العبادة لله وحده سبحانه وتعالى وأن محمداً هو عبد الله ورسوله لرسالة الإسلام ، والركن الثاني هو إيقام الصلاة أي قيام المسلم على أداء الصلوات الخمس (الفجر، الظهر، العصر، المغرب، العشاء) يومياً وفي توقيتها المحدد مثلما أمر محمد (رسول الله) أن تؤدى، وأن تُخلص الصلاة لله وحده لا سواه ، والركن الثالث هو الزكاة ويقصد بإيتاء الزكاة أي أن يستقطع المسلم من أمواله كل عام بمقدار (٢.٥%)ويجب

أن يحول عليها الحول (أي أن على المال سنة كاملة بدون أن يتحرك) من جُل مال المسلم، ويُدفع للفقراء المحتاجين ويسقط هذا الفرض عن الناس الذين لايملكون شيئاً ، والركن الرابع هو صوم شهر رمضان وهو حق على كل مسلم بالغ معافى أن يصومه من صلاة الفجر (قبل بزوغ الشمس) حتى ينادي المؤذّن لصلاة المغرب حينها يُفطر الصائم، و يمتنع المسلم عن الأكل والشرب و اللغو والنميمة والمعاشرة الزوجية، ويسقط عن المريض الذي يقدر الأطباء عدم قدرته على الصوم ، والركن الخامس المتمثل بالحج وهو المفروض على كل مسلم بالغ، قادر على تحمّل تكاليف الحج إلى المسجد الحرام في مكة المكرمة مرة واحدة على الأقل لمن يستطيع أن يؤديه.

وعليه فإننا مطالبون جميعاً بعد بعثة خاتم النبيين رسولنا الكريم محمد- صلى الله عليه وسلم- بالإسلام، و ملزمون باتباع هذا الدين ، الذي ارتضاه الله لعباده أجمعين ، قال تعالى : { قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ } ، جاء في تفسير هذه الآية (١٥٨) من سورة الأعراف في تفسير الجلالين أن "(قل) خطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم- (يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته) القرآن (واتبعوه لعلكم تهتدون) (ترشدون)" وفي تفسير ابن كثير" يقول تعالى لنبيه ورسوله -محمد صلى الله عليه وسلم- " قل " يا محمد " يا أيها الناس " وهذا خطاب للأحمر والأسود والعربي والعجمي " إني رسول الله إليكم جميعا " أي جميعكم وهذا من شرفه وعظمته -صلى الله عليه

وسلم- أنه خاتم النبيين وأنه مبعوث إلى الناس كافة، كما قال الله تعالى:{ قل الله شهيد بيني وبينكم وأوحي إلي هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ } وقال تعالى: { ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده } وقال تعالى: { وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ }" والآيات في هذا كثيرة ،كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر، و معلوم من دين الإسلام بالضرورة أنه -صلوات الله وسلامه عليه- رسول الله إلى الناس كافة، قال البخاري -رحمه الله- في تفسير هذه الآية:"حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زيد حدثني بشر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء -رضي الله عنه- يقول: كانت بين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- محاورة فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مغضباً فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، فقال أبو الدرداء ونحن عنده فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أما صاحبكم هذا فقد غامر " أي غاضب وحاقد قال وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وقص على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الخبر، قال أبو الدرداء فغضب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وجعل أبو بكر يقول والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-:" هل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ إني قلت يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت" انفرد به البخاري . وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

قال: " أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله فخرا : بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة فهي لمن لا يشرك بالله شيئا " إسناد جيد ولم يخرجوه ، وقال الإمام أحمد أيضا حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن أبي الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى انصرف إليهم فقال لهم :" لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي، أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لملئ مني رعباً، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في بيعهم وكنائسهم، والخامسة هي ما هي قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل فأخرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله " . إسناد جيد قوي أيضا ولم يخرجوه، وقال أيضا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال :" من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة " وهذا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر عن أبي موسى قال : قال رسول الله" والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار" . وقال الإمام أحمد حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو يونس وهو سليم بن جبير عن أبي هريرة عن

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال : " والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار " . تفرد به أحمد، وقال الإمام أحمد حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى -رضي الله عنه- قال : قال -صلى الله عليه وسلم- : " أعطيت خمساً بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ،وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا " وهذا أيضا إسناد صحيح ولم أرهم خرجوه والله أعلم. وله مثله من حديث ابن عمر بسند جيد أيضا، وهذا الحديث ثابت في الصحيحين أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- " أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الناس عامة وقوله : " الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت " صفة الله -تعالى- في قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : " إن الذي أرسلني هو خالق كل شيء وربه ومليكه الذي بيده الملك والإحياء والإماتة وله الحكم " وقوله: " فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي " أخبرهم أنه رسول الله إليهم ثم أمرهم باتباعه والإيمان به " النبي الأمي " أي الذي وعدتم به وبشرتم به في الكتب المتقدمة فإنه مبعوث بذلك في كتبهم ،ولهذا قال: " النبي الأمي " وقوله " الذي يؤمن بالله وكلماته " أي يصدق قوله عمله وهو يؤمن بما أنزل إليه من ربه " واتبعوه "

أي اسلكوا طريقه واقتفوا أثره " لعلكم تهتدون " أي الصراط المستقيم " ، وفي تفسير القرطبي "ذكر أن موسى بشر به ، وأن عيسى بشر به . ثم أمره أن يقول بنفسه " إني رسول الله إليكم جميعا " و " كلماته " كلمات الله تعالى كتبه من التوراة والإنجيل والقرآن " .

قال تعالى في سورة آل عمران الآية (٨٥) : {وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِين } ، وجاء في تفسير ابن كثير " ثم قال تعالى: { ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه }. أي من سلك طريقا سوى ما شرعه الله فلن يقبل منه " وهو في الآخرة من الخاسرين " كما قال النبي –صلى الله عليه وسلم– في الحديث الصحيح " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " وقال الإمام أحمد : حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم حدثنا عباد بن راشد حدثنا الحسن حدثنا أبو هريرة إذ ذاك ونحن بالمدينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" تجيء الأعمال يوم القيامة فتجيء الصلاة فتقول يا رب أنا الصلاة فيقول إنك على خير، وتجيء الصدقة فتقول يا رب أنا الصدقة فيقول إنك على خير، ثم يجيء الصيام فيقول يا رب أنا الصيام فيقول إنك على خير، ثم تجيء الأعمال كل ذلك يقول الله إنك على خير، ثم يجيء الإسلام فيقول يا رب أنت السلام وأنا الإسلام فيقول الله تعالى إنك على خير بك اليوم آخذ وبك أعطي . قال الله في كتابه {ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين } تفرد به أحمد، قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد : عباد بن راشد ثقة ولكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ".

إن الحديث يأخذنا ناحية إكتشاف الحقيقة الأولى ألا وهي حقيقة الإيمان، بأن نؤمن بالله –عز وجل– وبأنه خالق هذا الكون وكل شيء فيه ، وبأن لا إله غيره ولا معبود سواه سبحانه ، وهذا الاعتقاد هو الموجود عند المسلمين

جميعاً، ويختلف عند غير المسلمين في باقي الديانات الأخرى المخالفة للحقيقة ، إذاً الحقيقة الأولى هي الإيمان بالله سبحانه وتعالى وتجنب نواهيه وعدم إقتراف المحرمات، وبذلك نكون في طاعته وننغمس في عبادته سبحانه وتعالى لأننا عبيده والمكلفين بعمارة أرضه .

أفكار برنارد[٤٤]

إننا اليوم لا نواجه حقيقةً واحدة بل مجموعةً من الحقائق ، فالأمة الإسلامية مرت بالعديد من مراحل التآمر على الإسلام والمسلمين ، رغبةً من أتباع الشياطين في السيطرة عليها ، وتغليب أفكارهم الهدامة ورؤاهم المقيتة ، بلا شك فإن العالم متغير في كل عصر وفي كل يوم وقد يكون التغير في ساعة أو ساعات أو أقل من ذلك كله ، لذلك فإن إحقاق الحقيقة في خضم ما سبق يكون بالتمسك بالأسس الإسلامية القويمة وممارستها، ومن ثم نيل الجزاء الموعود به من الله عز وجل ، ولكن اليوم نلاحظ أن هنالك أموراً متغيرة ومختلفة من دخول التكنولوجيا والتحديات العديدة، فالمسلمون لم يعودوا دولةً واحدة، والأعداء كثر والفتن كثيرة، كيف نتصرف؟ وكيف نجاهد أنفسنا على الانتصار على ما يحوم حولنا من مكتشفات وصناعات جديدة لا يكاد المرء أن يفرق بين صالحها وطالحها ؟

نتأمل فنجد من الخطط والتوجيهات لوأد أي محاولة من شأنها تحقيق الحقيقة أو الاعتراف حتى بوجودها، وهذا أحد مخططات الكفرة وهو لشخص يهودي يدعى برنارد لويس .

وهو برنارد لويس المولود من أسرة يهودية في لندن عام ١٩١٦م وأتقن العبرية و الآرامية والعربية و اللاتينية واليونانية والفارسية والتركية، وتخرج عام ١٩٣٦م من جامعة لندن كلية الدراسات الشرقية والأفريقية ، درس

[٤٤] الآن ، ٢٠١٢/٣/٨م.

القانون والتاريخ ونال الدكتوراة متخصصاً في التاريخ الإسلامي، وفي عام ١٩٤٠ م شارك في الحرب العالمية الثانية من ضمن الجيش البريطاني في الهيئة الملكية المدرعة وهيئة الاستخبارات ، اتجه إلى جامعتي برنستون و كورنل في السبعينات وحصل على الجنسية الأمريكية عام ١٩٨٢م ، وتقاعد عام ١٩٨٦م ،من أصدقائه : شمعون بيريز وأحمد الجلبي و ديك تشيني وريتشارد بيرل وجيمس ووزلي و كارل روف و بول وولفوويتز ، ألف العديد من الكتب وهي: العرب في التاريخ ١٩٥٠م، وظهور تركيا الحديثة١٩٦١م، و الحشاشون ١٩٦٧م، والمسلمون يكتشفون أوروبا١٩٨٢م، ويهود الإسلام، و الإسلام من النبي محمد وحتى فتح القسطنطينية عام ١٩٨٧م، ولغة السياسة في الإسلام ١٩٨٨م، والعرق والرق في الشرق الأوسط١٩٩٠م، و عالم الإسلام١٩٩١م، و الإسلام والغرب، والإسلام في التاريخ عام ١٩٩٣م، وتشكيل الشرق الأوسط الحديث، و ثقافات متناحرة مسيحيون ومسلمون ويهود في عصر الإكتشاف عام ١٩٩٤م، و الشرق الأوسط: تاريخ موجز لألفي عام، و كمال أتاتورك: تحويل صورة أمة عام ١٩٩٥م، و مستقبل الشرق الأوسط ١٩٩٧م، والهويات المتعددة للشرق الأوسط ١٩٩٨م، و فسيفساء الشرق الأوسط ٢٠٠٠م، و ما الخطأ ٢٠٠٢ م، وأخيراً كتاب أزمة الإسلام: الحرب المقدّسة والإرهاب المدنَّس ٢٠٠٣م .

قد يبدو لدى البعض من خلال عناوين كتب لويس أنه مؤرخ عادي يكتب ويسرد التاريخ ويذكر وجهة نظره إلا إننا إذا ما تمحصناها لوجدنا العجب العجاب، وأدركنا المخططات الصهيونية والسنياريوهات المدبرة للقادم من الأيام، وهو باختصار عبارة عن مشجع وشاحذ لهمم الغرب تجاه الإسلام والمسلمين حتى لا تقوم لهم قائمة ، في كتابه مستقبل الشرق الأوسط يقول

لويس حول مستقبل العلاقة بين الشرق الأوسط وإسرائيل : " إن الحل لن يتأتى إلا عن طريق التغيير الجذري لأنماط التفكير في العالم العربي والإسلامي... ابتداء من قبول واعتناق مبدأ التعاون في حل النزاعات، ونمو الحد الأدنى من بنية الاحتكاك والتواصل بين إسرائيل وجيرانها وصولاً إلى 'التأقلم'. بل أبعد من هذا، فقد يتطور التأقلم مع الوقت ليغدو تسامحاً، والتسامح قبولاً، والقبول ثقةً، وقد تتطور الثقة إلى صداقة" ، يقول أيضاً في مقال شهير حمل عنوان "جذور الغضب الإسلامي" عام ١٩٩٠م : "عانى المسلم من مراحل متتالية من الهزائم. الهزيمة الأولى كانت خسارته لموقع السيادة التاريخي في العالم، في مواجهة روسيا والغرب. الهزيمة الثانية كانت تحجيم سيادته الوطنية الداخلية عبر اجتياح الأفكار والقوانين وسبل العيش الغربية، وأحياناً إلى درجة تنصيب الحكام الغرباء وتوطين المستعمرين من غير المسلمين على أرضه. أما الهزيمة الثالثة، وهي القشة التي قصمت ظهر البعير، فكانت تحدي سيادته على أسرته من خلال تعميم شعارات تحرر امرأته أو تثوير أبنائه على أنماط وأساليب حياته التقليدية" ، من خلال هذه الكلمات لنتأمل قليلاً ونفكر بعمق في الهزيمة الثالثة التي أوردها لويس وهي تلك المتعلقة بإضعاف سيادة الرجل في بيته وهو ما شهدناه من مطالبات في مشاركة المرأة مع الرجل في العديد من الأمور ومساواتها معه، وصولاً إلى تغريبها عن المجتمع وتركها لشعائر المسلمين وأحكام المرأة المسلمة والأبناء في ممارسة حرياتهم بعيداً عن البيت والأسرة، والحرص على التفكك الأسري، بالله عليكم ألا نشاهد ذلك كله في هذه الأيام ؟ مع دخول صور التقنية الحديثة كالآيفون والآي باد، ألم تحكم السيطرة من قبل الغرب على المرأة والأبناء و الإتفاقيات القانونية المتعلقة بإباحة المثلية والشذوذ الجنسي ؟؟ وإذا عدنا إلى الهزيمة الثانية ألم

يؤت بكرزاي رئيساً على أفغانستان ؟ لنربط ما حدث للدول الإسلامية العربية وغير العربية في السنوات الماضية ولنفكر بعمق حول أفكار لويس ترى هل نفذت ؟ في لقاء أجرته وكالة الإعلام معه بتاريخ٢٠/٥/٢٠٠٥م قال : " إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُرِكوا لأنفسهم فسوف يفاجئون العالم المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمِّر الحضارات، وتقوِّض المجتمعات، ولذلك فإن الحلَّ السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم واستعمارهم، وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وفي حال قيام أمريكا بهذا الدور فإن عليها أن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة؛ لتجنُّب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان، إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن نضعهم تحت سيادتنا، أو ندعهم ليدمروا حضارتنا، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقوم أمريكا بالضغط على قيادتهم الإسلامية- دون مجاملة ولا لين ولا هوادة- ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها' لنجمع الأفكار ونحلل سوياً وصفه بأن تجربة بريطانيا وفرنسا للمنطقة الإسلامية كانت فاشلة وهو ما يفتح اعتبارات أن استقلال دولنا وحياتنا غير مستحقة في نظره، ويمكن لنا تصور أن هنالك تنافساً غير معلن بين اليهود والبريطانيين والفرنسيين لكون

الأخيرين فشلة من منظوره ، وأن مناداته لتقسيم المنطقة عرقياً وطائفياً هو الملاحظ اليوم من أصوات نشاز وصلت إلينا في الكويت، ونحن نحاربها ونحاول جاهدين، حتى وصلت إلى قبة البرلمان مع الأسف، وهي التفرقة على أساس سني وشيعي قبلي وحضري، وفي شق تدريب المنطقة ديموقراطياً مثل المطالبة بإنشاء الأحزاب وتوسيع نطاق مفهوم حقوق الإنسان كالشواذ وتحرير المرأة وغيره، ودعم الربيع العربي في بعض الدول لرفع شعار الديموقراطية ..!

في عام ٢٠٠٧م كتب مقالاً لصحيفة وول ستريت حول مؤتمر أنابوليس قال فيه: يجب ألا ننظر إلى هذا المؤتمر ونتائجه إلا باعتباره مجرد تكتيك موقوت، غايته تعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني، وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والأكراد والعرب والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضًا، كما فعلت أمريكا مع الهنود الحمر من قبل، وهنا لو نقلب صفحات الأحداث سوف نكتشف أنه في ٢٠٠٧/٩/٢٩م قام مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصويت على اشتراط انسحاب القوات الأمريكية من العراق على تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات ، وهو ما تم من قبل مسعود برزاني عندما استفتى لتقرير مصير إقليم كردستان العراق واعتبار عاصمته محافظة 'كركوك' محافظة كردية تم في أكتوبر ٢٠١٠م، وفي دستور طوني بريمر أقرت الفيدرالية التي تشمل ثلاث دويلات موزعة على أسس طائفية: شيعية جنوباً سنية في الوسط كردية شمالاً ، وتقسيم لبنان إلى نظام مقام على ثلاث طوائف سني، شيعي، مسيحي ، وكذلك تقسيم السودان وفصل الجنوب عنه على أساس إسلامي ومسيحي ، وفي الحقيقة عندما تتبعت أفكار لويس اكتشفت أنه في عام ١٩٨٠م –تقريباً– نشر دراسةً له في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) تناول فيها

مخططات لتفكيك الدول الإسلامية العربية وغير العربية إلى عدة دول طائفية عرقية، بشكل يؤدي إلى هدم الأنظمة والدساتير التي أقرت في عقود سابقة، والتفكيك يبدأ من باكستان وحتى المغرب، مشتملةً على خرائط مرفقة ومعبرة لمشروعه، وفي العام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع على مشروعه وجعله قانوناً معتمداً وإدراجه من ضمن الخطط المستقبلية !

في ١ /٥ /٢٠٠٦م ألقى 'ديك تشيني' نائب الرئيس 'بوش الابن' خطابًا يكرِّم فيه 'لويس' في مجلس الشئون العالمية في فيلادلفيا؛ حيث ذكر 'تشيني' أنه قد جاء إلى واشنطن ليكون مستشارًا لوزير الدفاع لشئون الشرق الأوسط.

إن مخططات برنارد ليست حبراً على ورق بل تشكل خطراً حقيقياً و تهديداً قوياً لسيادة دولة الكويت ودول المنطقة، وعلينا أن ندرك أنه من الواجب علينا اليوم التمسك بحكم أسرة آل الصباح الكرام، ونبذ كافة صور التعصب والأفكار الدخيلة التي تبهج العدو وتفرحه، وعدم الانصياع للمؤامرات التي تحاك ضد سيادتنا أو سيادة الدول الصديقة المسلمة سواء في الخليج أو غيره ، لذلك فإننا دائماً نتساءل بما (حدث) وما (سيحدث) وما الممكن حدوثه، وتبقى كلها (أحداث)، ونتساءل أيضاً لماذا يكشف لنا هذا وذاك مخططاتهم وأفكارهم؟ مع أن كل هذه الأمور ما هي إلا (أحداث) وما يخطط له هو خطوة لتغيير (الأحداث) وهي مجرد رغبة في (إحداث) تغيير، هذه الرغبة التي تتملك هذا أو ذاك في إحداث التغيير.

إن سؤالنا الدائم يدل على الضعف الابتدائي وهو مرحلة استباقية لعدم القوة والاستسلام، فمتى ما قام (ذاك) في نشر أفكاره فإنك تشعر بتبدد مخاوفك مع إنك في الحقيقة (خائف)، ينشر هذا وذاك أفكاره أو بالأحرى مخططاته

والتي يركز من خلالها على تكثيف مخاوفك من حيث لا تعلم ، وكل ذلك بمكر وكيد ، وما أن تبحث عن أفكاره فإنه يفرح ويعرف بأنك بانتظار أن تتحقق (الأحداث)، هنا لا بد أن أضع يدي على كتفك وأخبرك بأن تأتي معي حتى أبين لك بأن المرأة أضعف من الرجل ومع ذلك كيدها عظيم ، وما عظم كيدها إلا بعد أن عاشت ضعفها، وبالتالي لا بد أن ندرك بأننا لسنا ضعفاء بل أقوى من هذا وذاك، فلا بأس من نشر أفكاره حتى نكتشف مدى ضعفه بقوة مكره.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف نكون أقوياء؟ وعلى الرغم من طرحنا السؤال إلا إننا أقوياء ولسنا بحاجة إلى تقوية، بل بحاجة إلى جمع قوانا وتكثيفها بالتعاون وعدم ترك الفرصة لهذا أو ذاك ليفرقنا تحت شعاراته المزيفة، نعم نحن نضطر إلى السكوت عن الكثير من الأمور، ولكن هذا السكوت تكون له مبرراته وحساباته، فليس كل ما يعرف يقال، وقديماً كان أحد المفكرين يقول لي يا خالد تذكر بأن اللسان دائماً مطلق والقلم مقيد، وعليه فإن البعض من الأخوة يستغرب توقفي عن الخوض في بعض الأمور وهو الشيء الذي يسترعي منا دوماً تغليب الحكمة وطرح العاطفة جانباً، عندما نشاهد تسارع الأحداث وتسلسلها فإننا ندرك بأن كل شيء متغير، ويستحيل أن يبقى شيء على حالته، وهذه كلها (حكم) و(خبايا)، نعلم جيداً بأن السياسة أمرها متروك إلى عشاقها، ولكن ذلك لا يعني بأن نكون أنانيين ونتدخل بها فقط عندما تمس أمورنا الشخصية، بل نتدخل بالقدر المعقول وفي حدود إمكاناتنا ، وأن نحرص دائماً على الاتحاد مثلما قالوا لنا قديماً (الاتحاد قوة). ويجب علينا أن نوضح بأن الاختلاف في وجهات النظر يجب ألا يرقى إلى مرحلة العداوة ، وإلا فإننا لن نبحث فقط عن الأحداث بل نصنعها، وأن نعطف على ضعف المرأة التي تحت

ألويتنا، وأن نترك متقمصي ضعفها إلى قوتنا وسيطرتنا، ومن كل قلبي أقول تباً لك يا برنارد لويس.

فكر وكفر[٤٥]

كثيراً ما سمعت عن (برنارد شو) وعن كتاباته ولحظت الكثير من الناس يعجب بما يطرحه وبما يفكر فيه ولكن استوقفتني إحدى رواياته أن كاتباً مغموراً قد قال له ذات يوم : أنا أفضل منك أنت تكتب من اجل المال وأنا اكتب من اجل الشرف، فقال له: صدقت كل يكتب عما ينقصه؟، هنا لابد من الوقوف عند هذه الكلمات والتأمل ملياً في ما أخرج لنا (برنارد) من (خطأ) وهو المتمثل بما لديه من نظرة مادية ليست قاصرةً على الأموال بل على (فكر) أعطيك كي أأخذ منك واستبعاد فكرة (دون مقابل) أو (عمل خالص لله تعالى)، فهذه المدارس الفكرية (مثلما يسمونها) التي تخرج علينا من قبل أناس لم ينطقوا بالشهادتين من المفروض علينا ألا نأخذ منهم بل أن نعتمد على موروثاتنا القيمة الإسلامية والعربية المحسنة عن طريق الشريعة الغراء، لذلك فإن رد برنارد يخالف الواقع فهل إذا ما قام (س) بالتذكير بالأخلاق الحميدة يكون (ناقص أخلاق) وهل ما لدينا من موروثات جميلة تدل على أن من مارسها كان (ناقصاً)، هذا ما يبين لنا الفرق بين الفكر المستنير المستلهم من الإسلام وبين الكفر المتمثل بطمس كل ما هو جميل تحت شعار (المادية) والتي لن تقدم بل فقط (تؤخر)، فهو هنا انتقص من ذلك الشاب المغمور المعتد بدفاعه عن الشرف والفضيلة ومن يردد خلفه هذه الرواية يكون قد ساهم في هدم معاني (التعاون) و(العطف) و(الإخاء) وغيرها من المعاني الراقية.

---

[٤٥] الراي ، العدد : ١٢٠٣٨ ، ٢٠١٢/٦/١٦م ، ص ٢٥ ، ونشرت في صحيفة الآن .

عند تمعني لسيرة برنارد لم أستغرب منه هذه العبارة، ولكني أستغرب من (الترويج) لعباراته وتجميل سيرته فتجد أحدهم يقول بأنه عرف عن (برنارد شو) تسامحه مع الأديان مع أنه يفتخر بإلحاده؟ فكيف يتسامح مع الأديان وهو فخور بإنكار الدين؟ أتألم وبشدة من الترويج إلى هكذا مفكرين كالتدليل على أن (المدلل) إنسان (واع) أو (مثقف) وذو (إطلاع) مع الأسف أخذنا نتعايش يوماً عن يوم وبشكل أكثر من قبل على تقبل انقلاب الموازين فيروج للكفر على أنه (فكر،) فكيف لنا أن نقول بأن (الملحد) ذو فكر وهو ينكر (الخالق) سبحانه وتعالى؟ فهل فكر كيف أتته القدرة على التفكير؟ وهل شاهد عقله حتى يؤمن بوجوده وبفكره؟، أود أن أبين بأن الملحد ليس بمفكر أياً كان (جمهوره) ومهما زاد (نقاده) والذين إن ركزنا فيهم لوجدنا بعضهم (ملمعين) له بتخطيط وتدبير مدروس حتى يكسروا من عزيمتنا، لذلك لا بد علينا الانتباه إلى مصادر فكرنا حتى لا نفاجأ بأن أرضنا قد غدت أرضاً بور لغش في البذور أو لعدم صلاحية المياه كأن تكون غير صالحة فتكون مياه (غير صالحة) (ملوثة) للواقع فلا تتحقق سوى نتيجة (الفساد في الأرض) لننتبه ونقارن الفرق الشاسع بين (الفكر) و(الكفر).

تعديل المادة الثانية[٤٦]

يثار بين فترة وأخرى وبين أروقة مجلس الأمة جدل ونقاش حول ضرورة تعديل المادة الثانية من الدستور الكويتي حتى يتم تطبيق الشريعة الاسلامية كاملة وإذا نظرنا إلى المادة نجدها قد نصت على أن ((دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.)) و هذه المادة هي في حقيقة الامر امتداد لما تم في مجلس العام ١٩٢١م من الانتهاء

[٤٦] الآن ، ٢٠١٢/٢/١٣م.

بقرارات تاريخية تبرهن على تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهي الاتفاق على أن جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات تكون طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

وفي العام ١٩٣٨م دليل آخر تناقلته الكتب والدراسات التاريخية الكويتية وهو ماجاء في الوثيقة الدستورية في البند (٢) والذي جاء فيه:
"- قانون القضاء- والمراد به الاحكام الشرعية و العرفية بحيث يهيئ لها نظاما يكفل تحقيق العدالة بين الناس."
وبعد ذلك ألزم القضاة بالاستناد على مجلة الأحكام العدلية والتي تعتبر أول مدونة رسمية في الفقه الحنفي في شأن المعاملات والقضاء ، و جاءت مفصلة على ١٦ كتاب :

١-كتاب البيوع.
٢-كتاب الإجارات.
٣- كتاب الحوالة.
٤- كتاب الكفالة.
٥- كتاب الرهن.
٦- كتاب الأمانات.
٧- كتاب الهبة.
٨- كتاب الغصب و الاتلاف.
٩ -كتاب الحجر و الإكراه والشفعة.
١٠- كتاب الشركات.
١١- كتاب الوكالة.
١٢- كتاب الصلح والإبراء.

١٣- كتاب الإقرار.

١٤- كتاب الدعوى.

١٥-كتاب البينات و التحليف.

١٦- كتاب القضاء.

كل هذه الدلائل ترشدنا إلى حقيقة واحدة ألا وهي أن دولة الكويت الدولة الدستورية التي يحكمها دستور عادل قد سارت على تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة المجالات وطوال الثلاثة قرون الماضية، ولكن ظهرت قوانين بصياغة من السنهوري وبشكل شبيه للتشريعات الفرنسية والمصرية شرعت هذه القوانين والتي خالفت الوثائق الدستورية في بعض أحكامها، وحق علينا تسميتها بالقوانين غير الدستورية بالدولة الدستورية .

فعبارة دين الدولة الإسلام تحمل في طياتها أن الإسلام دين ودولة، وهو اتجاه قد سارت عليه عدة دساتير عربية، فعلى سبيل المثال الدستور المصري ينص في مادته الثانية على أن: دين الدولة الرسمي الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

والدستور السوري ينص في مادته الثانية على أن: الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع ، والدستور السوداني جعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لقوانين الدولة.

إذا عدنا إلى الوضع في الكويت لوجدناعلامات الشريعة بارزة فمثلاً اللغة التي دونت بها جميع الوثائق الدستورية الكويتية هي اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) نظراً لأن الكويت بلد عربي مسلم يتحدث اللغة العربية ومن أصول عربية ، والتدوين بهذه اللغة يدل على تعلم أهل هذا الإقليم (الكويت) وعدم أميتهم في وقت انتشرت فيه الأمية في معظم بلدان شبه الجزيرة العربية و انقطع العلم فيها بشكل جعل نسبة غير المتعلمين أكثر

من المتعلمين، إلا أن المؤسسين من رجالات هذا البلد عرفوا بنظامهم الأساسي عام ١٩٢١م باللغة العربية .
والاتجاه نحو العربية هو اتجاه موفق ، ففي وقت دأب فيه بعض الساسة في دولة الخلافة العثمانية على جعل لغة أخرى مغايرة للغة العربية لغة رسمية لم تكن إلا محاولة عابثة لطمس الدور العربي في دولة الخلافة الإسلامية ، فكيف للمكان الذي انطلقت منه الدعوة المحمدية الصافية أن يهمل اللغة العربية وهي علاوةً على ماتقدم لغة القرآن الكريم كتاب الله عز وجل ، و من الملاحظ أن كل الوثائق الدستورية قد ابتدأت بالبسملة ((بسم الله)) وهو توجه إسلامي بصياغة عربية متمثلة باللغة العربية.
وكذلك لم يكن التوجه ناحية هذه اللغة توجهاً شكلياً بل توجهاً فعلياً، ففي دستور ١٩٦٢م جاء في المادة الأولى منه أن :" الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية." وفي المادة الثالثة " لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية." و في المادة الثانية عشرة أيضاً"تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية." وفي المادة الثامنة والستين "يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم، أما الحرب الهجومية فمحرمة." وهنا فسر النص بأن الحرب الدفاعية لا تكون فقط من أجل الدفاع عن الكويت بل لأي قطر عربي شقيق مثل مشاركة الكويت في الحروب العربية أعوام ١٩٦٧م و١٩٧٣م .
ماسبق هو تبيان لأحد الملامح البارزة التي اتضحت لنا من الوثائق الدستورية الكويتية، ونأتي للهوية الأبرز وهي إسلامية هذه الوثائق وهو مايتضح في وثيقة ١٩٢١م و التي ابتدأت بالبسملة و انتهت إلى النتائج الآتية :

"أولاً: أن تكون جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات تكون على حكم الشرع الشريف.

ثانياً: إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع، تكتب قضية المدعي والمدعى عليه وحكم القاضي فيها وترفع لعلماء الإسلام فما اتفقوا عليه هو الحكم المتبع.

ثالثاً: إذا رضي الخصمان على أي شخص أن يصلح بينهما، فالصلح خير لأنه من المسائل المقررة شرعاً.

رابعاً: المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة او دفع مفسدة أو حسن نظام .

خامساً: كل من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله يعرضه على الحاكم ويشاور فيه جماعته فإن رأوه حسناً ينفذ."

والواضح في هذه الوثيقة التاريخية أن أهل الكويت وثقوا أساسيات مجتمعهم المسلم المحافظ عن طريق التدوين والذي حافظ على فكرة الشريعة الإسلامية الغراء وعدم تجميدها تحت أي ادعاء ، وبالتالي فإن التدوين لايعني أبداً أن مثل هذه الأمور لم تكن موجودة من قبل، آلية اختيار أمير الكويت وهي وفق مبدأ الشورى الإسلامي، وكذلك اختيار أمير الكويت لقاضٍ شرعي عارف وعالم بأمور الدين، و الذي يعهد إليه السير في أحكامه وفق القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكذلك إمامة المسلمين في الصلاة والخطب والوعظ وتدريس القرآن الكريم والفقه والإفتاء وإبرام عقود الزواج وإقامة الحدود الشرعية وتحرير صكوك الوقف وكتابة الوصية وصكوك بيع العقارات .

وبنـاءً عليـه فـإن الحكـام والمحكـومين فـي الكويـت رغبـوا فعـلاً فـي اسـتمرار تطبيـق الشـريعة الإسـلامية فـي المعـاملات المدنيـة والتجاريـة وفـي تطبيـق الحدود والتعازير .

وكذلك بدأت الوثيقة الدستورية الثانية لعام ١٩٣٨م بالبسملة، و هو مايبدأ بـه كـل مسـلم عنـد شـروعه لأي عمـل ، وجـاء فـي البنـد الثـاني أن قـانون القضـاء هو عبـارة عن الأحكام الشرعية والعرفية، وهنا نستلهم من خـلال هذا البند استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية، وبالفعل تم الأخذ بأحكام مجلة الأحكام العدلية والتي سبق وأن فصلنا ماجاء بها من أحكام شرعية، وهي دليل على تطبيق الكويت للشريعة الإسلامية.

كمـا بـدأ الدسـتور الحـالي ١٩٦٢م أيضـاً بالبسـملة، وجـاء فـي نـص المـادة الثانيـــة"دين الدولـــة الإســـلام ، والشـــريعة الإســـلامية مصـــدر رئيســـي للتشريع."وهذا النص فيه دلالـة واضحة وقاطعة بأن الكويت دولـة مسلمة، بل أنها أخذت بكملة دين الدولة أي أن الإسلام ليس دين بل دين ودولة، وهو فكر إسلامي واضح، ومن ثم قال والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشـريع، وهـي عبـارة شـارحة لنفسـها وليسـت مثلمـا قـال الـبعض مـن أنهـا مصـدر مـن مصـادر التشـريع، وإن كانـت كـذلك لمـاذا لـم يـذكر الدسـتور مصدراً آخر في نصوصه ؟ ولماذا لم يذكر صراحة في النص أنها مصدر من مصادر التشريع بل قال مصدر رئيسي وهي مرتبة عالية لم تأتي في مسيرة التشريع الكويتي مراتب أخرى تعلوها أو تكون أدنى منها منزلة، بل لايوجـد مصـــدر آخـر، وهـذه المـادة مـاهي إلا امتـداد للـوثيقتين ١٩٢١م و١٩٣٨م وهي وثائق مكتوبة، فإن قلنا بأنه لايوجد في الكويت وثائق مدونة تبرهن على تطبيق الشريعة لبحثنا في العرف وهو ما ادعاه البعض حين قال بـأن أعراف الكويـت لـم تأخذ بالشـريعة الإسـلامية، وهـو كـلام مغلـوط

جملة وتفصيلاً على اعتبار وجود وثيقتين دستوريتين، الأولى إنتهت بالأخذ من الشريعة الإسلامية والثانية ورد في أحد بنودها بتطبيق الشريعة ، وفي العرف غير المكتوب فقد قامت الأسرة الحاكمة على نظام الشورى ولم تقم على غيره ، ولم يعهد القضاء إلى غير مسلمين أو إلى أشخاص عاديين بل عُهد به إلى فقهاء متبحرين في العلم الشرعي الإسلامي، فلا العرف ولا القانون الدستوري الكويتي خالف الشريعة، فلماذا علت أصوات البعض وصاحت بأن الرجوع إلى الشريعة تأخر وتشرذم بل يتعارض مع فكر الدولة، وذلك وفقاً لما دون في وثائق المجلس التأسيسي أعوام ١٩٦١م و١٩٦٢م ، نضيف أيضاً أن وجود واو العطف في المادة الثانية حين ذكرت والشريعة الإسلامية يدل على الترابط عند علماء اللغة ، مما يرشدنا على ضرورة اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

في الحقيقة إن النص على أن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع ليس توجيهاً بل هو بيان لآلية التشريع وكيفيتها، نستشف من خلال المادة المذكورة عدم إمكانية وجود تشريعات أو قوانين كويتية تتعارض مع الشريعة الإسلامية، إلا أن الواقع يرينا عكس ذلك في عدد من القوانين كالجنائي والتجاري .

تشرح لنا المذكرة التفسيرية معنى المادة على أن "وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية ، دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشياً مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن، بل أن في النص ما يسمح مثلاً بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، إذ مقتضى هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشريعة

بحكم، مما قد يوقع المشرع في حرج إذا ما حملته الضرورات العملية على التمهيل في التزام رأي الفقه الشرعي في بعض الأمور وبخاصة في مثل نظم الشركات والتأمين والبنوك والقروض والحدود وما إليها".

نلاحظ عند قراءة المذكرة أنها لاتفسر وفق أسس القانون بل بالتفسير السياسي لتوجه معين، فإنه ينبغي علينا الانتباه إلى مصطلحين مهمين هما "الشريعة الإسلامية" و"الفقة الإسلامي"، فقد قام البعض بخلط المصطلحين بحسن نية على أنهما (مترادفين) أي مصطلح واحد ولكنهما في واقع الأمر مصطلحين مختلفين، والمذكرة التفسيرية أوضحت أن لكل معناه الخاص عن الشريعة الإسلامية حين قالت:"مقتضى هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشرعة بحكم" وقالت عن الفقه الإسلامي:"دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها".

كما يتبين الفرق في حديث المذكرة وتفسيرها حين تقول:" إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ماوسعه ذلك ، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة ، ومن ثم لايمنع النص المذكور من الأخذ ، عاجلاً أو آجلاً بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور ، إذا رأى المشرع ذلك".

وهنا يتضح لنا التناقض في التفسير، فالأمور التي واجهتها الشريعة الإسلامية بحكم هي القاطعة التي لا مجال للاجتهاد فيها، وتكون واردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فقد تتمثل في أمر أو نهي من آيات القرآن الكريم أو من حديث للرسول – صلى الله عليه وسلم– يبلغ فيه عن الله –سبحانه وتعالى– ، ومن أمثلة الحكم الشرعي المستمد من القرآن الكريم قول الله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} صدق الله العظيم، وبالتالي فإن الفوائد محرمة شرعاً وفقاً للنص القرآني القاطع.

أما الفقه الإسلامي فهو باختصار الأحكام الاجتهادية التي يستنبطها الفقهاء المسلمون، أي الأمور التي لم يأتِ فيها نص من القرآن الكريم أو من السنة النبوية .

إذاً دستور دولة الكويت كما وصفه الدكتور عثمان عبد الملك الصالح ذو نزعة إسلامية، ونحن نؤكد من بعده (رحمه الله) أن أي قانون يصدر بعد الدستور يجب أن يكون متفقاً مع الأحكام الشرعية وغير مخالف لها إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور والمذكرة التفسيرية، ويجمع شراح القانون على (قاعدة التدرج الشرعي) والتي تقول أن التشريع الدستوري هو الأعلى في النظام القانوني، فلا يتصور صدور تشريع أدنى منه (كالقانون) (تشريع عادي) مخالفاً لأحكامه. (سنبين لاحقاً القوانين المخالفة في بعض موادها للدستور)

من هذا المنحى فإن وثائق الكويت الدستورية والتي أصلت مبادئ أساسية بعد صدور وثيقة عام ١٩٢١م من حيث قيام الأعضاء بالاتفاق على أن جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات تكون طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وفي وثيقة عام ١٩٣٨م الدستورية ورد في البند (ب) فيما يتعلق بقانون القضاء أن الغرض من هذا تنفيذ القانون العام والمسائل المتعلقة بالشريعة لضمان حسن إقامة العدالة بين الناس ، والشريعة متعارف عليها بالإسلامية ، وبالفعل ألزم القضاة بالاستناد على مجلة الأحكام العدلية والتي تعتبر أول مدونة رسمية في الفقه الحنفي في شأن المعاملات والقضاء.

من هنا لم يستقر لدينا نحن معاشر أهل الكويت عرف مستقر، بل قانون مدون ورسمي ووثيقة دستورية على تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة الثانية من دستورنا الحالي .

إذاً يطرح البعض سؤالاً وهو إذا طبقنا الشريعة فيماذا نحكم؟ بفقه أهل السنة أم الشيعة؟ وبأي المذاهب نرجح؟ في الحقيقة إن الحديث عن هذا الأمر إجابته جداً سهلة وبسيطة، ولكن الكثيرين يغفلون أن الإسلام هو الرسالة السمحاء التي أبلغنا بها خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد – صلى الله وعليه وسلم– وفي وقته لم يكن المسلمون منقسمين إلى سنة وشيعة بل كانوا فريقاً واحداً، فلماذا نعود إلى المسائل التي لم تكن قائمةً في عهده – صلى الله عليه وسلم– ؟ هل نستمتع بالفرقة أم لم نعد واثقين من أنفسنا، الدين سهل وميسر وفيه سعة ولم يترك شيء إلا وعالجه لنا .

فنعم الله علينا كثيرة وكبيرة قال تعالى: { وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (٧)} ، وكيف لنا أن نعارض ماجاء في كتاب الله قال تعالى : {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٤٨) وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٥٠) }.

وفي ديننا سبل نحكم فيها بالعرف في حال عدم وجود حكم شرعي لأمور مستجدة، قال تعالى : {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ } ، ويبين لنا –سبحانه وتعالى– الحكم في القرآن قال تعالى : {وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا} وفي سور أخرى قَالَ تعالى : { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ

أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ (١٠٣)} ، وَقَالَ : { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا} ، وَقَالَ : {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا } ، وَقَالَ :{إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا }، وَقَالَ : { كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا} ، وَقَالَ :{ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ}، وَقَالَ : {قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } ، وَقَالَ : { وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا }، وَقَالَ : { لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (١٩٥)}.

فكل هذه الآيات القرآنية الكريمة تبرهن لنا مدى يسر الأحكام وإرتباطها في لغتنا كعرب فلما لا نذهب إليه وهو بلغتنا ؟

فإلى متى ونحن في بعد عن تفعيل الأحكام وعن تطبيقها يقول {هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ(٥٢) }.

يردد البعض أن التاريخ الاسلامي لم يعرف السعي إلى تقنين العلوم والأعراف بشكل يتواءم مع الشريعة الإسلامية، ونحن في هذا المقام نذكر الأدلة التي تثبت امتلاء الفقه الإسلامي بالمراجع القانونية الشرعية:

- قانون الحكم في ديوان سيد العرب والعجم.
- قانون الرشاد تركي لذكسي محمد بن أحمد الرومي.
- قانون الرشاد في تدبير النفوس والأجساد تأليف عمر الشقائي.
- قانون السلطنة لغياث الدين منصور بن صدر الدين الشيرازي.
- قانون عثمان تركي لعبد الرحمن التوقيعي الرومي.
- قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف تأليف محمد قدري باشا المصري.
- قانون العلوم لنور الدين حسن بن مسعود اليوسفي المغربي المالكي.
- قوانين البلاغة لموفق الدين البغدادي الفيلسوف عبد اللطيف بن يوسف.

- قوانين الصرف للسيد أحمد بن مصطفى الشهير ببلالي.
- قوانين الطب لخواجه نصير الدين الطوسي.
- علم قوانين الكتابة . للعلامة أبو الخير.
- قانون الأدب في ضبط كلمات العرب للآبي الفضل حبيش بن إبراهيم بن محمد التفليسي.
- قانون التأويل لابن العربي.
- قانون التعليم في صناعة التنجيم . لظهير الدين أبي المحامد محمد بن مسعود بن زكي الغزنوي.
- قانون الحكماء وفردوس الندماء لابن رقيقة.
- قانون الرسول للإمام أبي حامد الغزالي.
- قانون الصلاحي في أدوية النواحي لأبي الفتح محمد بن سعد الديباجي.
- القانون في النحو المعروف بالمقدمة الجزولية.
- قانونجه في الطب محمود بن عمر الجمغميني.
- القانون في الطب لأبي علي حسين بن عبد الله المعروف بابن سينا .
- القانون في فروع الحنفية للإمام نصر الدين قاسم بن يوسف الحسيني السمرقندي الحنفي.
- القانون في اللغة لسلمان بن عبد الله (النهرواني) النحوي .
- القانون الكبير في صبغ الأكسير . للشيخ ايدمر بن علي الجلدكي.
- القانون المسعودية في الهيئة والنجوم لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي.
- قانون نامة عثماني تركي . والمشهور أنه للوزير الأعظم لطفي باشا .
- قانون الوزارات لأبي الحسن علي بن محمد البصري الماوردي الشافعي .

- قانون إلهي في ترجمة لغات القرآن الشريف تأليف عبد المجيد بن عز الدين بن عبد اللطيف التيره وي الرومي الشهير بابن ملك الحنفي.
- قانون البلاغة لأبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي.
- قانون الحساب وغنية ذوي الألباب لنور الدين علي القلصادي.
- قانون الحكماء وفردوس الندماء لسدير الدين محمود بن عمر المعروف بابن رقيقة.
- شرح قانون ابن سينا في الطب لأبي الفرج الملطي.
- قانون الإسلام في الفضائل الإسلامية تأليف جعفر بن الشريف علي القريشي الهندي الغولغوندي .
- كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية على غرار التقنيات الحديثة.
-كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.
-قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف.
- ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية للشيخ محمدمحمد عامر.
- مشروع: "مجلة الالتزامات والعقود التونسية" من الشريعة الإسلامية فيما بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٦م. وهو للمستشرق الإيطالي سانتيلانا Santilana .
- مجلة الأحكام الشرعية للشيخ أحمد القاري .
- مجلة الأحكام العدلية .
- قانون العائلة العثماني.
- القانون المدني العراقي عام١٩٥١م.
- القانون المدني الأردني عام ١٩٧٦م .

- قــانون رقــم ١٤٨ لســنة ١٩٧٢م فــي شــأن إقامــة حــدي الســرقة والحرابة(ليبيا).
- قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣م في شأن إقامة حد الزنا(ليبيا).
- قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٤م في شأن إقامة حد القذف(ليبيا).
- قــانون رقــم ٨٩ لســنة ١٩٧٤م فــي شــأن تحــريم الخمــر وإقامــة حــد الشرب(ليبيا).
- قانون الزكاة(ليبيا).
- قانون المعاملات السوداني لسنة ١٩٨٣م.
- قانون العقوبات السوداني سنة ١٩٨٣م.
- القانون التجاري اليمني رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩م
- نظام المرافعات الشرعية المملكة العربية السعودية.
- نظام الإجراءات الجزائية المملكة العربية السعودية.
- نظام المحاماة المملكة العربية السعودية.
- قانون المعاملات المدنية الإماراتيسنة ١٩٨٥م .
- قوانين الأحوال الشخصية في الكويت وسوريا ومصر والعراق والأردن والمغرب والسودان.

-القانون المدني الكويتي لعام١٩٨٠م في (١٠٨٢) مادة والذي نقح أيضاً طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بمعرفة اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري بالكويت، وصدر بهذه التنقيحات القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠م بإصدار القانون المدني.

يتبين لنا من خلال ما سبق ذكره أن لدينا في الكويت وغالب الدول الحالية المعاصرة رؤية شرعية، ونظرة للتشريع وفق منظور إسلامي، وتحدثنا عن

الموروثات التي تواترت إلينا لذلك فمن الممكن جعلها واقعاً يتفق مع الحقيقة لحضور الشريعة في تعاملاتنا كالقانون لكونه نظام الحياة الأساسي .

الكويت ليست للكويتيين وحدهم[٤٧]

أنزعج وبشدة من العبارات التي ترمز إلى أي إشارة ترمي إلى إقصاء الآخر أو الاستكبار عليه، ويتحول انزعاجي إلى اكتئاب عندما أستشف منها وجود نية وعزم على استغلال أصل الكلمة لمآرب شخصية فانية وموقتة كاستغلال اسم حبيبتي الكويت. عبارة (الكويت للكويتيين فقط) أؤيدها ولا أرفضها، ولكن عندما توظف لإهانة الناس وهدر كراماتهم واستعبادهم، فهنا أرفضها.

في كتاب الدكتور أحمد البغدادي رحمه الله (الشيخ عبدالله السالم... انسانا ورجل دولة) ينقل عن سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح راعي نهضة الكويت الذي جعلها دولة مستقلة عبارة يقول فيها: (بلدنا وقلوبنا مفتوحة دائما أمام كل أخ عربي وكل باحث عن العيش الكريم في ربوعنا، فالكويت ليست للكويتيين وحدهم بل لأخوتهم أبناء العروبة و الاسلام)، هل تأملنا في ما قاله رحمه الله أم نمر على العبارة مرور الكرام؟ لقد قال في كلمته (الكويت ليست للكويتيين وحدهم بل لأخوتهم أبناء العروبة والاسلام)، أي أن نتشارك مع إخواننا في العروبة والاسلام على أرض هذا الوطن وفق الأطر الموضوعة بعيش محترم كريم وهي الكلمات التي سبقت الحكمة التي ذكرها لنا (كل باحث عن العيش الكريم) والتي يمكن لنا أن نستشف بأنها أرض ترحب بمن يرغب في الحياة المحترمة الشريفة.

---

[٤٧] الراي ، العدد : ١٢٠٠٩، ٢٠١٢/٥/١٨م ، ص٢١ ، ونشرت في صحيفة الآن .

مع بالغ الأسف نشاهد من يتباكى على أبوالدستور دونما يطبق وصاياه بل يعقون وصايا الأمير الراحل في القاعة التي سميت باسمه رحمه الله. لنتذكر فترة الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، ولننظر هل قول مثل هذه العبارة تدعو الدول الشقيقة الى الوقوف معنا أم العكس؟ رسالتي التي أود أن أوضحها هي الوقوف عند هذه العبارة ونبذ كل أشكال التعصب الذي لن يضر إلا الكويتيين أنفسهم حتى ينتقل المواطن الكويتي بعد التعصب بين الكويتي وغير الكويتي إلى التعصب الكويتي – الكويتي وهو ما نلاحظه أخيرا، اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

حتى لا تحدث فاجعة بيئية[٤٨]

قبل عام تقريبا أصدرت كتاب «صفحات من الصليبيخات» وهو كتاب قمت بتأليفه عن ماهية منطقة الصليبيخات وحدودها القديمة والحديثة، وسلطت الضوء على تاريخها كما تناولت أبرز المشاكل التي تعاني منها، وبكل أسف فان المنطقة أخذت تقام على أرضها مشاريع من شأنها أن تخلق أزمات بيئية تضر بالانسان، فبعد أن عانى أهالي منطقة الدوحة من مداخن المحطة القريبة منهم أقيمت منطقتا الشيخ جابر الأحمد السكنية ومنطقة عكاز، وهاتان الأخيرتان تمثلان مشروعا جديدا لتكرار كارثة أم هيمان جديدة من وجهة نظري، لقربهما من محطة الدوحة بشكل أكثر من المنطقة القديمة، محدثة أمراضاً تنفسية وأخرى جلدية ضارة، والحل الذي طرحته في كتابي هو تغيير مكان المحطة في أماكن أخرى في البلاد لا يكون عليها تواجد بشري.

وأيضا من المشاريع التي اذا نفذت سوف تخلق لنا فاجعة بيئية هي مشروع الجسر، والذي سوف يقام بامتداد جون الصليبيخات، أو دوحة

---

[٤٨] الراي ، العدد : ١١٨٢٨ ، ٢٠١١/١١/١٩.

الصليبيخات، والذي سوف يؤدي الى هجرة الكائنات الحية من طيور نادرة وأسماك ومخلوقات برمائية الى غير رجعة، ما يترتب عليه حرماننا من دورها في احداث توازن بيئي على الماء والهواء، وكنت قد تكلمت في عدد من اللقاءات التلفزيونية والصحافية عن مخاطر اقامة هذه المشاريع على البيئة الكويتية، فأنا لست ضد العمران والتطور ولكن مع التأني في اقرار المشاريع المهمة والحيوية ودراستها بيئياً وتغيير مواقعها...

لنتصور معاً اذا تم اكتشاف طاقة بديلة عن النفط أو اذا نضب أو خفضت عملية الشراء من قبل المستهلكين له ألن نتجه الى البيئة كخيار وحيد وآمن؟ فالرعيل الأول من أهل الكويت اعتمد على البحر وما به من خيرات وثروات، فلم يمد أحدهم يده لطلب المساعدة بل عاشوا بحياة كريمة تملؤها روح الاخاء والتعاون المثمر. لا شك أن اقامة مشاريع حيوية هو واجب وطني ومطلب ضروري، ولكن مع اتاحة الفسحة والمجال للأجيال القادمة للنهل من الخيرات التي وهبنا اياها الله عز وجل في البيئة الكويتية... لنتعاون معاً حتى لا تكون لدينا فاجعة بيئية.

حفظ التراث الكويتي[٤٩]

إن للكويت معالم وآثارا تاريخية ذات طابع يعكس تراث مؤسسي الدولة، كقصر السيف ونايف والأحمر ومشرف وخزعل والغانم وبوابات السور الثالث، إن مثل هذه المعالم تعاني من النسيان والإهمال فقصر الشيخ خزعل أخذ يتهاوى مع قصر الغانم دون أي ترميم أو تحسين يذكر، والأمر نفسه ينطبق على قصر مشرف، قبل شهور مضت تمت إعادة افتتاح كشك الشيخ مبارك الكبير بعد أن طواه الإهمال لعقود طويلة وكذلك بيت العثمان، إلا أن هنالك مبان أخرى نتمنى من المسؤولين التوجه نحو

[٤٩] الراي ، العدد : ١١٨١٦ ، ٢٠١١/١١/٧.

الاهتمام بها مثل بيت الفنان الراحل خليفة القطان ففي دول عديدة في العالم يتم الاهتمام بالمباني التاريخية وبشكل ملحوظ، أما لدينا فالوضع مختلف لكوننا نفتقر إلى وسيلة ملزمة لتبيان وشرح الطريقة التي تتم من خلالها المحافظة على التراث الكويتي القديم والمعاصر، فالمباني آنفة الذكر، وغيرها مما تم استحداثه بمجهودات أهلية غير حكومية، يتحتم بأن يصدر تشريع وطني يعزز مسألة المحافظة على ديمومتها.

لقد أتيحت لي الفرصة مرتين لزيارة بيت القطان (الزجاجي) مرة في حياته ومرة بعد مماته ولاحظت بأن البيت يعاني، فأرملته تحدثت إلي وأخبرتني بأن المنزل يعاني من تآكل يأتيه من قبل النمل الأبيض، فقد تآكلت الكتب الخاصة بصاحب البيت وبعض معداته، مع مشاكل في التهوية. وربما يتصور البعض من أن المنزل لم يعد يرتاده أحد ولكنني لاحظت طلبة المدارس والمهتمين في الفن يرتادون المنزل وبشكل مستمر وكذلك السياح من خارج الكويت، ماذا لو صدر تشريع محلي من شأنه أن يحافظ على بقاء المنزل بصورته المعهودة مع تنظيم المسألة بوجود حراسة وادارة خاصة تتولى مسألة تنظيم العمل بالمنزل على أنه معلم كويتي وتنظم إليه الرحلات و يتردد عليه السياح، إن الاهتمام بالتراث الكويتي القديم والحديث أمر دعا إليه الدستور الكويتي فمتى يشمر المسؤولون على حماية تراثنا؟

لاحظت أخيرا الكثير من المجهودات غير الحكومية من أفراد لا يريدون إلا الحفاظ على التراث الكويتي، وهم صالح المسباح، وطلال الرميضي، ونواف العصفور، وأنور الرفاعي، وخالد الرشيد، ونقول لهم شكراً على المجهود الطيب.

ساحة العلم وساحة بن بحر[50]

طالعتنا الصحف المحلية بخبر مفاده أن الحكومة سوف تقوم بإنشاء دار للأوبرا على موقع ساحة العلم، وفي الحقيقة إن تناول الحديث عن عزم الدولة لإقامة مشاريع تعد صروحاً ثقافية ما هو إلا واجب وطني، ولكن لدينا طلب ورغبة ملحة في تخليد المواقع التاريخية الكويتية وبيان قيمتها وسرد قصصها مثلما تم لساحة بن بحر، إن لساحة العلم ذكريات كثيرة في ذاكرة كل كويتي فما مصيرها اليوم، هل سوف تزال وتقام عليها الدار المذكورة أم تقام بالقرب منها؟ لم أكف عن تذكر الذكريات الجميلة التي عشتها على أرض هذه الساحة، ولعل أبرز الذكريات التي تصدرت في ذهني هي اليوم الثاني لتحرير دولة الكويت من براثن الاحتلال العراقي البغيض، وكيف قام الصامدون مع الحلفاء بالصعود على سارية العلم فوق بعضهم البعض لرفع علم الكويت الكبير في مشاهد تدمع لها العيون وتخفق لها القلوب وبقوة، فعند النظر وتذكر هطول المطر في ذلك اليوم الأغر من عام ١٩٩١م أتذكر كيف كانت الفرحة بالتحرير، وأتذكر الحزن على الشهداء وكيف أخذ الكل يكبر ويهنئ ويبارك لتحرر الكويت، بلا شك أن ساحة العلم تحن كما نحن نحن وتشتاق لتذكر ذلك الموقف الغالي والذي لا يقدر بأي ثمن، لا أخفى عليكم بأني حاولت كثيراً الدخول إليها اخيراً ولكني لم أستطع لكونها محوطة ومقفلة؟

طلبي للحكومة هو الحفاظ على ساحة العلم كحفاظها على براحة بن بحر لكونها موروثا خاصا لكل الكويتيين.

---

[50] الراي ، العدد : ١١٨٠٩ ، ٢٠١١/١٠/٣١.

رجال قانون ولكن منسيين[٥١]

تراودني بين فترة وأخرى صور وذكريات خاصة عن كلية الحقوق في جامعة الكويت، تلك الكلية التي درست فيها وتعلمت القانون في فصولها، أستحضر تلك الصور فتارة أتذكر مرحلة الدراسة وأخرى مرحلة الطفولة عندما كان والدي يصطحبني معه في يوم الخميس إلى الكلية لأشاهد الجيل القديم مثل الدكتور عثمان عبدالملك الصالح رحمه الله والذي يعتبر أول خبير دستوري كويتي والدكتور عبدالرسول عبدالرضا وأسماء أخرى من أساتذة عرب وأفكر في نفسي أين هؤلاء من جيل القانونيين اليوم، هل شاهد الدكتور عثمان ما حل في الساحة من نقاشات وأحيانا أخرى جدليات؟، هل لدى البعض من رجال القانون في الكويت الثروة القانونية الفكرية التي وفرها لنا الدكتور عثمان أو حتى غيره من مؤسسي الكلية أمثال الدكتور عبدالحي حجازي والذي وافته المنية بعد إحدى محاضراته وكان أول عميد لها.

ثمة أسماء تستحق مقالات عديدة وكتباً وتحقيقات صحافية وبرامج وثائقية، لا مقال عابراً لأن مقام هؤلاء الرجال ليس بالشيء البسيط. أخذت أتجاذب أطراف الحديث مع أحد الاخوة وعرضت عليه فكرة أن تقام احتفالية خاصة على مسرح كلية الحقوق نكرم من خلالها رواد القانون حتى لا يُنسون وتهضمهم السنون فكيف لنا كجيل لاحق أن نترك سيرتهم من غير أن نتحدث عن مناقبهم؟ أين جيلنا من عبدالرزاق السنهوري، عبدالحي حجازي، عثمان عبدالملك الصالح، عبدالرسول عبدالرضا، عبدالفتاح عبدالباقي، أحمد أبو المجد، بدرية العوضي، منصور مصطفى، عبدالوهاب حومد،

---

[٥١] الراي ، العدد : ١١٨٨٤ ، ٢٠١٢/١/١٤.

حسني المصري، عادل الطبطبائي، فاضل النصر الله، طعمة الشمري، أحمد السماك، يعقوب صرخوه، أحمد السمدان.

نعم لن نوفيهم حقهم، لكن تكريماً مثل هذه الأسماء مع غيرهم من الرواد المؤسسين لجمعية المحامين الكويتية وغيرهم في حقل الدوريات القانونية والمكتبات القانونية يعد لزاماً وواجباً.

أصحاب الراية والمادة الثانية[٥٢]

قبل أعوام مضت وتحديداً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ أصدرت كتابي «تاريخ القانون في الكويت» و«حقيقة الهوية الدستورية الكويتية» وبينت من خلالهما وجهة نظري حول المادة الثانية من الدستور الكويتي وأن تعديلها غير ضروري، بل المطلوب هو تفعيلها لكون المادة نصت على أن دين الدولة الاسلام والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وبتفسيرها لغوياً سنجد بأن معناها صريح وواضح ولا يتطلب أي تعديل لكون الدستور قد خلى من إيراد أي مصدر آخر غير الشريعة الاسلامية، فنجد في المادة الثامنة عشرة توضيحا أن الميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية وهو المصدر الوحيد الذي تم ذكره، وبالتالي فإن السبر نحو معاني الكلمات وتفسيرها الحقيقي يرشدنا نحو وضوح الرؤية، فالأحكام التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هي المطلوبة، وأن المسموح بالاجتهاد به يكون مقنناً ومعهود تحديده إلى المشرع.

وكنت قد بينت الأساس التاريخي لهذه المادة والذي استُمد من وثائق الكويت الدستورية في عامي ١٩٢١م و١٩٣٨م ونظام القضاء الكويتي المتبع في السابق، وأوضحت آلية تطبيق المادة كيف يمكن تصورها مع ما يتعارض من قوانين تتلوها في المرتبة، فعندنا نحن – أهل القانون – تدرج

---

[٥٢] الراي ، العدد : ١١٨٧٧، ٢٠١٢/١/٧.

خاص يضع التشريع الأساسي الدستوري أولا وما يليه لا بد وأن يراعي ما جاء في المرتبة الأعلى، والإشكال الذي نعاني منه في الكويت هو وجود تشريعات سبقت صدور الدستور الكويتي تتلوه في المنزلة كقانون الجزاء وقانون التجارة وما بهما من مواد مخالفة لنص المادة الثانية. وبينت أن هذه المواد تعتبر في فقه أهل القانون ملغية لكون التشريع الأسمى ألغاها ضمنياً، ولكن السلطتين لم تقوما بتعديلها حتى الآن، بل نجد المنتمين إلى التيارات الإسلامية قد تمسكوا برأي تعديل المادة وإضافة ألف لام التعريف والتي لا أرى لها حاجة لكون الدستور واضحا وصريحا في هذه المادة، وبالتالي فإنني لم أتوقف عند الكلام النظري بل راسلت وتواصلت مع عدد من هؤلاء النواب، ومنهم من اقتنع ومنهم من سكت، ولكن إلى اليوم تتم تعلية راية التعديل والتي لا أرى طائلا من ورائها سوى تسجيل موقف.

لقد اتجهت فلسفة التشريع الكويتية خلف احترام المادة فلم يصدر أي تشريع لاحق يخالف محتواها وجوهرها، إضافة إلى إنشاء اللجنة الاستشارية العليا للعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية والتي تقدمت بعمل إضافات تشكر عليها، وبالتالي فأنا أطالب أصحاب الراية بأن يعاونوني على التطبيق لا التعليق.

مستقبل سورية[٥٣]

أكاد أجزم بأن التغيير وشيك وقريب على النظام في سورية، وبما أن عجلات التغيير قد سبق وأن انطلقت في أقاليم متفرقة من الوطن العربي فان السيناريوهات التي تابعناها تبقى متقاربة ومتشابهة، ولكن الضمانات التي أفسحت أمام النظام السوري (قد) تجعل السيناريو مختلفاً نوعاً ما من

---

[٥٣] الراي ، العدد : ١٢٠٨٠ ، ٢٠١٢/٧/٢٨م ، ص ١٣ ، ونشرت في الخليج ، والخبر .

ناحية (الجرائم البشعة) التي ارتكبت كونها تعتبر جرائم جنائية دولية والتي تساعد على جعل السيناريو (مغايراً).

ففي مصر حوكم النظام على جرائم لا تفتح الباب للقانون الدولي كي يتدخل وفي اليمن وتونس كذلك، أما في ليبيا والعراق فان النظام كان انقلاباً على ما يعرف بـ (شرطي العالم)، فالرئيس الليبي السابق لم يحاكم والرئيس العراقي حوكم (شكلياً) لا موضوعياً ولم يحاكم على جرائمه البشعة تجاه الكويت، والمقصد هنا لماذا تتم المسارعة في اسكات تلك الأنظمة وبصورة شبه مرضية هل في كشف بشاعتهم ضرر على ذلك (الشرطي الأوحد)؟

في سورية اختلف الوضع فمن كان يعرف عنه محاربة (ميثاق روما) أو بمعنى أصح نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة أصبح اليوم منادياً الى الاسراع في تطبيقه واعماله وهو ما سنشهده عند سقوط النظام السوري، والسبب هو الرغبة الجامحة من الشرطي في (كسر) أنف من يحاول الوقوف أمامه، ففي محاكمة النظام السوري أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة تعرية لعدة دول تقف خلف النظام السوري الأمر الذي سوف يجلب استياء دولياً وربما يثمر عن حصار اقتصادي (كبير) يعزز للشرطي مكانته التي أخذت تترنح بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لذلك فانه كان من المفترض ألا تقوم محاكم جنائية دولية خاصة بعد عام ٢٠٠٢م خصوصاً وأن ميثاق روما جاء كي يطور من تجارب محاكم جنائية دولية خاصة كنورمبيرغ وطوكيو ورواندا ويوغوسلافيا السابقة والتي يفترض ألا تقوم محاكم مماثلة لها في المستقبل، الا أن الأمر كان (تجاهلا) واضح لمن تعمد احتقار دول العالم أجمع وخصص محكمة جنائية للنظام العراقي البائد والذي كان من المفترض أن يعرض على تلك الدائمة لا أن تخصص

له محاكمة لم تفتح لنا نحن ككويتيين باب القصاص العادل من ذلك الطاغية وزبانيته، والسبب معروف لذلك فان مثل هذه (الأحجية) لن تتكرر مع النظام السوري للأسباب التي سبق وذكرناها، وللأمانة أصبحت أرى القانون الجنائي الدولي قد تحول الى أداة لا نظام لها سوى (أهواء) ذلك الشرطي الأوحد.

اللهم اشغل الظالمين بالظالمين واخرجنا من بينهم سالمين.

تُبّع الأيادي الخفية[٥٤]

هنالك فرق بين من يتابع الأوضاع في عينيه ومن يتابعها في عقله، فمن يتابع في العين يكون دائماً مشغولا ومن يتابع في العقل يكون دائماً مهموما، وعلى الرغم من أن الشعب قد ساهم في اتخاذ القرار سواء في عينيه أو عقله إلا أن حقائق كثيرة تبقى مغيبة، كنت ألاحظ ولحظت أخيرا وجود أيادٍ خفية تعبث في صنع القرار. نعم، لقد تغيرت ملامح المجلس في الانتخابات الأخيرة، ولكن يبقى وجهه واحد، لا أنكر بأن أحد عوامل الاستقرار المتمثلة في زيادة عدد الأعضاء المنتمين إلى تيارات إسلامية ليس غريباً على المجلس، ففي بداية الثمانينات وحتى منتصفها شهد المجلس عدداً مقبولاً للتيار الاسلامي وكذلك بعد تحرير الكويت فما الفرق؟ أعتقد أن وجود هذه التيارات يشكل غطاء آمناً للاستقرار العام في البلاد، خصوصاً بعد أن جربت الأيادي الاقلال من عددهم في مجلس عام ٢٠٠٩، ولذلك فإن مصداقية هذه التيارات الآن على المحك خصوصاً استعمال موضوع تعديل المادة الثانية والذي أصبح (رمزية) خاصة لدى البعض يبين من خلالها مكان اصطفافه في طابور الانتظار الغامض! أنا هنا لا أقصد التشكيك وأتمنى أن أكون مخطئا ولكن التاريخ خير برهان،

[٥٤] الراي ، العدد : ١١٩١٢ ، ٢٠١٢/٢/١١ .

وكنت قد طالبت في عدد من الكتب والأبحاث والمقالات واللقاءات بأننا نحتاج إلى تطبيق المادة الثانية وإدخال تعديلات على القوانين المتعارضة معها لا التلويح بها ومن ثم السكوت والتبرم عن معانيها وإقناع الشعب بأنهم أبطال ولا غنى عنهم.

الأيادي الخفية اكتشفت بأن العودة إلى مربع الثمانينات والتسعينات أسلم لها ولمصالحها من ترك الأتباع المتنفعين بالتمتع بمنافع الأيادي الخفية المغايرة، ولكن الذي اختلف أخيرا هنا هو ارتفاع نبرة الصوت بالتنابز في الألقاب واستعمال أيادي التبع حتى يصدق الشعب بأن تبع الأيادي لا يعرفون تلك الأيادي، فمن كان يتصور تغير الملامح التي اعتمدتها القبائل في السابق، فمن كان يعمل منهم يوصم بالصانع وبعد ذلك يستعمل الصانع لكونه ضائع عن القبيلة وتجعل منه رمزاً للقبيلة وللوطن حتى تتمكن من تسيير مصالحها، وفي نطاق فئة أخرى من كان يتصور بأن من يفجر في أحد الأيام يصبح ذا منصب ومن المرضي عليهم، أتوقع بأن من يضرب تحت حماية ومن يسحل تحت وصاية سيان، ويحققان نفس الغرض ويدعمان من اليد نفسها ويتبعانها وإن اختلفت اليد فإن الجسد واحد.

بالله عليكم هل تغير شيء؟ هل اختلف المجلس؟ في عيون المنشغلين نعم تغير، ولكن في عقول المفكرين لا لم يتغير المجلس، وسيتم تجييش الشعب بطريقة تشغله عن تعطيل مصالح أصحاب الأيادي وللإضرار بالوطن وبالوحدة الوطنية، وفي الحقيقة أنا لا أملك إلا الدعاء بأن يحفظ الله الكويت وسمو الأمير والشعب من كل مكروه، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

ساعة الإرادة[٥٥]

الساعة كانت تقترب من الخامسة والنصف مساء والجهد الأمني أصبح واضحاً، سلمت بطاقتي لرجل الأمن حتى خاطب زميله الآخر باتباع اللازم امتثلت لطلباته وفق ما أملي عليه من تعليمات، وقدرت أنا تلك الطلبات، أطلقت قدمي للسير إلى ممر يوم البحار ومن ثم ساحة الإرادة، لم أر إلا أعدادا تحسب باليد الواحدة، لم أستغرب فالحقيقة مغيبة والعقول مقيدة، ولكن سرعان ما تزايدت الأعداد وأصبحت غير مقيدة بتلك اليد الواحدة.

مسكنا اللوحات صمتنا نستذكر اللحظات تلك التي كانت في تيماء بنت العزة والإباء، لن ننسى الورود كما لن نخذل الحشود ولكن أين هي اليوم؟ لا شاهد ولا مشهود، فقط نرى والعين تدمع وفي الأذن صوت يسمع الله ثم الوطن ثم الأمير، صور القلب لها يتقطع، ولكن ماذا نصنع لقد أصبح في بلدي ظلم ولكن لا أحد يسمع، ذكرت الله وأقسمت ألا أخنع لي وطن أغار عليه لي بيت أخاف على سمعته، فكيف أرضى وأخضع؟، للكويت فضل علي يرفع، وقسماً لن أترك مقلتها تدمع ليعلموا الحق ويعرفوا ماذا صنع وكيف غدا حال إخواننا بعد ذلك المصنع؟

وقفنا لساعة نحاول أن نقنع بمن تمسك برأيه ولم يقنع، فكانت ساعة بالساحة، وقفنا صامتين وبمواد الدستور متمسكين بألا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون وبقسمنا عنكم لن نتورع وبغير عدالتكم لن نرجع.

كان التجمع للحفاظ على سمعة البيت ولتبقى فعلاً الكويت، جرحتنا قبل ذلك قذائف القاذفين ونظرات المراقبين، كتبنا عبارة مفادها بأن الشعب الكويت شعب أصيل شعب لا يرضى بان يكون بينه أحد ذليل، شعب

---

[٥٥] الراي ، العدد : ١١٩٠٥ ، ٢٠١٢/٢/٤.

ارتضى على نصرة المسكين حتى لو قذف بحجارة أو طعن بسكين أو هاجموه أولئك المقنعون.

كان ذلك بحضور فهد سماوي وابتهال الخطيب ومبارك البذالي واحمدالدبين وفارس الوقيان وطلال منيزل ومها البرجس وبدر بن غيث وعبدالله الشلاحي وشرفاء آخرين لم انل شرف معرفتهم ولهم أقول شكرا على غيرتكم للكويت ولسمعتها.

التعبير عن الرأي أم انتقاص الذات ؟![٥٦]

أتيحت لي فرصة الانخراط في الحركة الطلابية الكويتية في بداية الألفية، ولا أخفي عليكم بأنني كنت متردداً في الدخول إلى هذا المعترك لعدم اقتناعي بما تطرحه البقية من القوائم الطلابية الموجودة في تلك الفترة، وبالفعل سعيت مع ثلة من رفاقي إلى تأسيس قائمة طلابية تمثل فكرنا وأهدافنا تحت اسم «الجامعة»، وخضنا الانتخابات وعبرنا عن أطروحاتنا وآرائنا بكل حرية، ولعل ما أثار فيّ العودة إلى مرحلة الدراسة الجامعية هو تغطية القنوات الكويتية الخاصة، والتي تتميز عاماً بعد عام، لتغطية العرس الديموقراطي الجامعي، إلا أنني لحظت تخلف الكثيرمن الطلبة عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع ليأس منهم عن النتائج التي سوف تؤول إليها الانتخابات فلا يصوتون ولا يشاركون في العمل النقابي الطلابي، وهنا لابد لنا من أن نبين لهم بأن التعبير عن الرأي هو أن تطرح أفكارك وتصبح متداولة بين أفراد المجتمع الذي تعيش فيه، إلا أن هذا المفهوم أصبح مختلطاً لدى الكثير من الطلبة (التعبير عن الرأي) و(فرضه) فهنالك اختلاف بين الحالتين، التعبير يتناقض مع الفرض وإن كان يأتي بعده ولكنه حالة مذمومة ومستهجنة لا يتقبلها الشخص الواعي، وهو الأمر الذي

---

[٥٦] الراي ، العدد : ١١٧٧٩ ، ٢٠١١/١٠/١.

انتقل بين العديد من رجال السياسة فتجده يحاول فرض رأيه بالاحتجاج أو الإضراب، ولا يعني مثل هذا التصرف وقوع فاعله تحت طائلة الخطأ بل أن يكون الموضوع أو القضية المطروحة متوائمة مع فعلك كغيرة على الدين أوالوطن أو العرض، فعلى سبيل المثال نجد (محمد) يؤمن بأن له رأياً مختلفاً عن نظرائه فتجده يدلي برأيه في تجمع اجتماعي أو ندوة منظمة أو مقال أو قصيدة وغيرها من وسائل التعبير عن الرأي فهنا يكون طرحه محموداً مادام متوائماً مع الدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية ويصنف على أنه من أصحاب الرأي، أما (جاسم) فتجده يؤمن بأن لديه رأياً يختلف عن الآخرين ولكنه لا يلجأ إلى ما لجأ إليه (محمد) فيقوم بجمع رفاقه ومؤيديه وينظم تجمعاً لا يتواءم مع الأعراف السائدة والأنظمة بل ويستمر في طرحه غير آبه للأنظمة المتبعة في مجتمعه حتى يكون من جماعة فرض الرأي.

من خلال الشرح المتواضع عرفنا بأن (الرأي) يختلف عن (فرض الرأي) وأن الأول محمود والثاني مذموم، لذلك فإن المجتمع الذي نعيش فيه يتمتع بحرية الرأي فلماذا نحجم من أنفسنا ونتنقص ذواتنا ونحتقرها عن طريق الإحجام عن التعبير عن الرأي الذي قد يكون بإدلاء الصوت أو الخوض في غمار الانتخابات.

إن تجربة العمل الطلابي أياً كان نوعه ستكون إيجابية ومفيدة إذا ما أحسن استغلالها خصوصاً إذا كانت لنفع الوطن.

شكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى مكتبة آفاق ولمديرها الدكتور ناصر أحمد الشمري لإقامتهم حفل إصدار وتوقيع كتابي الجديد (تاريخ الكويت الكبير) والشكر موصول أيضاً لكل من تشرفنا بحضوره.

أن نكون أداةً لها خيراً من أن نكون أداة لهم[٥٧]

جلست الجمعة الماضية في صالة المنزل وأخذت أشاهد أولاً بأول ما حصل من تظاهر وأخذت أفند المطالب التي يدعون إليها ولم أجد مطلباً دستورياً واحداً، عند التمعن في نص المادة (٥٦) من الدستور الكويتي نجد نصها يقول إنه «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه. كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء ويكون تعيين الوزراء من اعضاء مجلس الامة ومن غيره ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة». ومن هذه المادة الدستورية نعلم أنه لا يوجد شيء عنوانه رئيس وزراء منتخب أو وزراء منتخبون إلا من خلال الايضاح الدستوري بأن يتم من أعضاء مجلس الأمة ومن غيره، وبالتالي فإن مطالبهم باطلة في هذا الجانب وتخالف الدستور الكويتي، ويجب أن نفرق بين قول الرأي وفرض الرأي، ومن ناحية الألفاظ فإن رئيس وزرائنا شعبي وهو جزء من الشعب لأنه مواطن كويتي، وكان الأجدر مطالبة النواب بعرض تعديل نصوص الدستور ومن ثم الحكم بعد ذلك وما ترتضيه الديموقراطية التي ارتضاها النواب حتى وصلوا عن طريقها إلى البرلمان.

أما قضية تضخم حسابات النواب وأن هنالك مبالغ طائلة فإنه لا يوجد دليل مادي على ذلك، فقط أخبار متداولة بين الناس، فكيف نطلق الأحكام على الآخرين دونما برهان أو دليل، بل ان النيابة العامة والقضاء ينظران في الموضوع ولم يصدر حكم نهائي ولم تثبت أن هنالك جريمة رشوة أو غسيل أموال، فهل هذه المطالبات بقذف الآخرين ووصمهم بالرشوة من أخلاق الإسلام؟ في ظل غياب الدليل والمستندات كيف نقيم الندوات

---

[٥٧] الراي ، العدد : ١١٧٧٢ ، ٢٠١١/٩/٢٤.

والاعتصامات ونبني أحكامنا، فهل عيننا أنفسنا قضاة؟ إنهم يطالبون بمعاقبة الراشي والمرتشي من دون أن نعرف هل قامت الواقعة فعلاً، هل حدثت؟ ونحن لابد وأن نقدر غيرتهم على الكويت وخوفهم على سمعة مجلس الأمة الذي أصبح مشككاً في نزاهة بعض نوابه، وفي الوقت نفسه نطلب ممن صرح وصرخ وادعى بأن يتجه إلى النيابة ويقدم أدلته حتى لو كان لا يملك غير الشهادة لأن الأخيرة أهم من الصراخ في الشارع وتخدم القضية أكثر. ما رأيت في هذه القضية بأنه بات ضرورياً بأن يصدر قرار من القضاء بمنع تداول الموضوع المليوني حتى الفصل فيه بحكم نهائي حرصاً على عدم تأثير الرأي العام بقناعة القاضي لأن مثل هذه التشكيكات سوف تهدم وتفرق.

من جهة أخرى نرى الإضرابات العمالية والتي تتزايد الدعوة إليها يوماً بعد يوم ماهي إلا نتاج سياسة ديوان الخدمة المدنية الذي لم يساو بين الموظفين وفقاً لمهامهم ومؤهلاتهم، إلا أن ذلك لا يعني أن نشل البلد بكل قطاعاتها لكون الصالح العام أهم من الصالح الخاص.

على الصعيد الشخصي لا أؤيد هذه التظاهرات إلا إذا كانت رداً على قيام فئات من الشعب العراقي باهانة العلم الكويتي لأنه يفترض بأن يكون دافعنا للاعتصام والتظاهر لا المشاكل الداخلية، بل ان دعوة بعض نوابهم الأخيرة بمباركة الربيع العربي في الكويت هو مدعاة لأن نتوحد ونعتصم ونتظاهر ضد إهانة العلم الكويتي لا لقضايانا الداخلية المحسومة دستورياً والمنظورة قضائياً.

إذاً ينبغي أن نكون أداة في بناء الكويت لا أداة في يد غيرها يحققون من خلالنا مآربهم وأهدافهم المريضة.

التفكر[58]

لقد خص الله عز وجل الإنسان بنعمة العقل والذي عن طريقه يتمكن الفرد من التمييز والتفرقة بين الخطأ والصواب، شيء مؤكد أن الناس غير متساوين أو متماثلين في القدرات العقلية ولكن ثمة مراحل يتفق على تفاصيلها الغالب الأعم من بني البشر ومن ضمنها (التفكر)، قد ينشأ الخلاف حول المعنى الاصطلاحي لهذه المرحلة إلا أن الملاحظ أن الاختلاف يدب غالباً حول مدى فهم واستيعاب كنهه لا على اعتباره مرحلةً عقلية لكون علماء النفس يعتبرونه التفكير، أما علماء المسلمين فإنهم يدرجونه تحت طائفة الأعمال العبادية لما فيها من تدبر لآيات القرآن الكريم، ونحن نتفق بأن التفكر رياضة عقلية قل استعمالها في عالمنا اليوم لسبب واضح وهو تسارع وقع الحياة فلا مجال اليوم للمتفكرين إذا أرادوا مسايرة ذلك الوقع السريع، إن الوقت الذي نعيش فيه اليوم لا يتطلب شخصيات قوية أو حاذقة أو ملهمة لأن المسايرة التي تُتَطلب منك هي أن تكون بنفس السرعة وبنفس الشكل حتى لا يشاهد شكلك أو تُعرف سرعتك فقط أن تُقلد وتؤدي وبعدها تصبح (عصرياً) وربما (مقبولاً) في هذا المضمار ومتى ما قررت في داخلك أن تفكر أو تتفكر فإن التيار السريع سوف يقذف بك خارجاً حتى لا يحدث أي سبب للتصادم.

عن طريق التفكر يمكن للفرد أن يتعرف على ما يدور حوله من أحداث فليس كل خبر أو معلومة تصل إلينا بأي وسيلة بالضرورة يكون صحيحاً لأن ممارسة التفكر يمنحنا الطمأنينة والراحة النفسية والتي تؤدي بنا إلى الاستقرار والتوازن النفسي بدلاً من الانهماك على الأخبار التي لا تمنحنا سوى القلق والتوتر.

---

[58] الراي ، ٢٠١٣/٩/١٣.

وقد صدق ابن القيم الجوزية حين قال عن التفكر «هو المبدأ والمفتاح للخيرات كلها، وأنه من أفضل أعمال القلب وأنفعها له».

أشكر كل من تكبد عناء السؤال سواء كان هاتفياً أو عبر الوسائل التواصلية الأخرى طوال فترة غيابي.

الألم الموجود والأمل المفقود[٥٩]

بل أسابيع توفي مخترع الريموت كنترول فأخذت أتذكر أقدم ريموت كنترول عرفته وهو الخاص بجهاز الفيديو في الثمانينات، وكيف كان موصلاً عن طريق (سلك) لا يتعدى طوله المتر ولم أنسَ كيف كنت أتأمله بأنه (تطور) وأمر غير (مسبوق) حتى وصل إلى الشكل الحالي، أتذكر إلى الآن ليالي صيف أواخر التسعينات وكيف كنت ألملم ما لدي من إمكانات كي أهيئ الأجواء المناسبة (لي) لقضاء وقت مسل، لا أنسى كيف كنت أنتزع رؤوس التلفونات في المنزل وأوصل الهاتف القريب لأتمكن من الاتصال بشبكة الانترنت وصوتها المزعج وما يخلفه من صوت أشبه لصوت التلفاز عند انتهاء بثه سابقاً والذي أصبح اليوم يبث دون توقف، نعم كانت الإمكانات متواضعة بالنسبة لإمكانات اليوم، إلا أن فرحنا كانت أفضل من فرحة اليوم وفق المعايير التي اقتنعت بها. تمر الأيام وتمضي وأتذكر كيف كنا نتعامل بجهاز التنبيه (البيجر) والذي كان وسيلة للاتصال وكيف تطور الأمر من تلفونات نقالة بلون واحد أو لونين ولا نعرف حينها من اتصل علينا فيظهر الاتصال دون الرقم وبعد ذلك وضعت خدمة كاشف الرقم ورويداً رويداً أصبحت الشاشة ملونة وبكاميرا وبعدها كاميرتين حتى استقر الحال إلى الهواتف الذكية وغيرها، كثيرون من حولي يلحون عليّ بأن أقتني هذا النوع

[٥٩] الراي ، ٢٠١٢/٧/٦.

من الهواتف وأن استعمل خدمات (الواتس آب) وغيرها ولكنني أتمسك بالرفض، لقد لاحظت بأن هذه الأجهزة تأخذ من وقتنا الكثير على الرغم من أنها اختصرت لنا (الوقت) أساساً، فالوسائل أصبحت وسيلةً واحدة، الدخول إلى الإنترنت يكون عن طريقها وتقصي الأماكن التي كنا نسأل عن وصف دقيق للوصول إليها أو نستوقف من هو مار على جنب الطريق لتحديدها أصبح أيضاً عن طريقها.

ومع كل هذه الميزات أتمسك برأيي بعدم اقتناء هاتف (ذكي)، لأنني أؤمن بأنه لا جدوى من الركض خلف تلك السلع المتطورة، أحاول أن أفهم فلسفة الآلات والتي كنت أنا أتعامل معها دون مشاعر أو إخلاص، ففي السابق كانت تمتلك (رونقاً) خاصاً وكنت أنظر إليها بأنها (أجهزة) نستعملها ولا نتمسك بأحدها ونعلم بأن هذه الأجهزة بلا مشاعر وأحاسيس، ولكنني أصبحت أؤمن بأن الأجهزة أصبحت تتعامل معنا دون المشاعر والأحاسيس وأخذت تتسابق معنا وتسبقنا في كل يوم.

(صحيح) أن المواكبة تعد ضرورية ولكن ألا نلاحظ أنها باتت لا تحترم مشاعرنا، كم جهازا وكم تطبيقا وتحديثا خاصا بها يفرض نفسه علينا دون أن نبين له من (نحن) حتى بدلاً من أن نفرض أنفسنا (عليه)؟

أهذه هي حياتنا أم هذا هو سبب وجودنا نستعين بتلك الوسائل وغيرها من الأدوات التي لم نراع (مشوارها) مع حياتنا حتى أصبحت هي من تقوم بهذا الدور معنا؟ ألم نلاحظ أننا أصبحنا أداةً في يد الشركات التي تبنت اختراعات تلك الأجهزة وهي تعلم بوجود أخرى أفضل منها؟

في نهاية عام ٢٠٠٧ م اتذكر أنني قرأت عن اختراع تبنته شركة آسيوية يوفر علينا الكثير من الأقراص المدمجة أو شريحة الذاكرة المتنقلة ولكن لم يتم لأسباب اقتصادية خاصة بهم، ولذلك فإن علينا أن ننسى أنفسنا

ونغمض أعيننا ونترك أنفسهم كي تقودنا، هذا مثال وليس (أساسا) للبناء، ولكن للمساعدة على النظر معي إلى المدى الذي نراعا به مشاعرهم ولا نكترث نحن لا بمشاعرنا ولا بمشاعر من هم حولنا، ألم يحن الوقت للمنكبين على التطور كي يستشعروا بقيمهم؟ هذا المنهج اليوم (عمم) وأصبح الغالب (الأعم) مجرد (أتباع) أو بمعنى أصح (مركبات) ولكن من دون (مقود) ولا (مفتاح) فقد فوض الناس أمرهم لمن لا يحترم (مشاعرهم) ولا حتى (إمكانتاتهم) وحاولت أن أبحث لهم عن (كابح) ولكنني اكتشفت أنه لم يصنع حتى يصطدم (س) و(ص) ببعض أو بغيرهم مثل (ع) و(ل) و (ح) والبقية وبعد ذلك يغدو الجميع بلا عقل وبلا حركة ويغدو الجميع (درجة) يرتقي عليها ويبلغ أولئك الطامعون عليها إلى الأعلى ونحن إلى (الأسفل).

انتبهت اليوم إلى أن فريقاً من أبناء جلدتنا قد تتلمذ وتمنهج وتطور وأصبح أداة متطورة لا يملك الناس إلا أن يكونوا تبعاً خلفه ويمجدونه ويقوم هو بامتحان مشاعرهم وبصناعة أشخاص كي يكون لهم فرق ومجاميع وكتل (بشرية) وبعد ذلك يضربها ببعضها ويراقب من هم المخلصون ومن هم أصحاب الولاء، ولكن أصبح الناس في (سكرة) فقد تعودوا على دور التابع الذي لا عقل له كي يفكر ولا كابح كي يتوقف عن السير وبعدها يحدث التصادم الكبير والضياع الذي لا يفرح أحدا حتى يكتشفوا أنهم قد توقفوا فعلاً ويتذكروا أن لديهم عقولاً يفكرون بها وأقداما يستخدمونها حتى يتوقفوا ويسيروا من خلالها إلى الطريق الصحيح لا الطريق الخطأ ولكن بعد فوات الأوان، فالأقدام أصبحت دون فائدة... تكسرت العظام وقبلها الرؤوس وأصبحوا لحماً على الشارع فقد كتب على صورتهم بالغلاف الألم الموجود والأمل المفقود.

السور والمنتظر[٦٠]

بلا شك كانت الحياة خارج السور صعبة وغير ميسرة، وكذلك كانت حياة الذين هم داخل السور صعبة وغير ميسرة، ولكن ما الفرق؟ لقد بقي خارج السور في مكانه ليشاهد أقرانه يتمتعون بالنعم التي اكتشفت خارج السور، وبقي المسكين يشاهد ويشاهد فهو مشروع مؤجل للجريمة بعد أن تتلقفه أيدي الرذيلة، ولكنه صمد ولم يفكر بالحسد، لقد اجتهد ولم يتأمل في الحشد، يوماً عن يوم يزداد العدد! وبالمقابل يزداد الخير وهو دوماً للغير، ما الحل، ماذا يفعل؟ جلس بصمت يفكر ولكنه لم يقرر سوى أن يبرر صنيعة من كانوا داخل السور، لقد كان جد جده خارج السور وظل يعيش في الخارج من غير دستور، وفي يوم واحد خرج الرزق من خارج السور ولم يخرج من داخل السور تفجر وعبر وأصبح للبلد شأن يذكر هكذا قرأت وهكذا ذكر... وأخذ يتدبر في سيرة من سبقوه كيف أصبحوا شيئاً يذكر، بكى وصبر، وقال حقي لم يبتر ولن يضيع أو يهدر، أنا أحب أهلي والله أكبر...

عاش جد جدي ومات، ومن بعده جدي صبر وقال له أبي هات دعني أمسك الراية وأكون منتظرا لعلي أنال شيئاً لم تنله أنت، وأصبح شيئاً يذكر، نظرت إلى أبي وقلت له يا أبتي إلى متى المنتظر يا أبي؟ ليس عندي في الجيب أي شيء ينظر لماذا أنتظر ولماذا المنتظر؟ قال أبي وعيناه تكاد تحمر يا ابني انا وجدك وجد جدك أخذنا الأيام والسنين ننتظر فكيف الرحيل والفرج أخذ يتفجر؟ اذهب يا ابني واجلس هناك قرب السور وتدبر لعل المطر يتقطر والقلب يتبصر، جلس الابن يبيع البطيخ ويتبصر أقرانه، فاذاهم خلف السور وهو خلف السور! ماالفرق؟ سوى أنه خارج السور وهم

---

[٦٠] الراي، العدد: ١١٧٩٣، ٢٠١١/١٠/١٥.

داخل السور... فيا قلب متى تتفطر، أنا ابنكم ومن عشيرتكم عشت معكم تاريخكم ولكني اليوم لا شيء يذكر، لا أريد ترقيعه لبضع سنين بل أريد أن أعيش معكم العيش الكريم، قم يا أخي هاك الدستور نحن اليوم لا نريد السور فلم الغرور؟ قم أنت معي وأنا معك لنهدمه ونعلي لبلدنا صرحه فالكل أخذ يتحسر والبلد اليوم يتأخر، قم يا أخي فديني دينك، وعرقي عرقك، ووطني وطنك، ولغتي لغتك، ولبسي لبسك، واسمي اسمك، ووجهي وجهك، وكرامتي هي كرامتك، وقفت ونظرت إليه يهذي تحت الشمس والحرارة مرتفعة ولكنه أخذ يتحسر وأصبح شيئاً لا يذكر، أتى أخوه يبيع البطيخ من بعده وهو يبكي ويتحسر وفي قلبه يقول... حسبي الله والله أكبر.

الحرية[٦١]

الحرية هي لفظ يكثر ترديده وتداوله بين الناس وفي مختلف أوساطهم الاجتماعية، ولعل أكثر استعمال لهذه الكلمة هو ذلك المتمثل بالندوات والتجمعات السياسية، وربما يتساءل البعض عن سبب تكرار البوح بالخوف والخشية على تحجيم وانتقاص الحقوق لكونه يتنافى مع الحرية ومبادئها ومكوناتها، إن وضع الأمر بيد الغير هو انتقاص مبدئي لها لسبب يعزو إلى أنها ملك لصيق وخاص لكل إنسان في هذه الدنيا الواسعة، ولكن الناس تم إقناعهم بأن مسألة (التوكيل) إلى الغير هي ممارسة للحرية وجزء لا يتجزأ منها، فحتى تكون حراً لا بد من توافر إطلاق الاختيار واتخاذ القرار وبالتالي فإنها موجودة مع الإنسان منذ خروجه من بطن أمه بعد ولادته وتنمو معه مع نمو عقله وجسده حتى يصبح بيده إمكانية اتخاذ القرار، ولا بأس أن يعلم الإنسان من محيطه الاجتماعي من أن ممارسة

[٦١] الراي، ٢٠١٣/٥/١٧.

حريته يجب وأن تكون ضمن إطار مبادئها والتي بنيت من أركان الإيمان والإسلام، فلكل فرد يتمتع بالقدرة على التمييز بين الخطأ والصواب والأهلية المطلوبة للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الحق بممارسة الحرية المنظمة، وهذه الأخيرة تكون ضمن إطار الإسلام والقانون والأعراف الاجتماعية السائدة، فهو أي الفرد له مكانة التفرد بقراراته ولكنه بعد سن معينة ونمو مقدر لا بد وأن يلتزم بتلك المبادئ والمكونات.

في عالمنا اليوم تطرب الآذان لسماع مثل تلك العبارات ذات العلاقة مع هذه الكلمة ولكنها قلما ما تصدق لمصالح ضيقة يحاول من خلالها المخاطب حشد الجموع وترتيب تصرفاتها، وهكذا يبتعد الفرد البسيط المنزوي على حاجاته اليومية والمنكب على أموره الشخصية عن أسس العقل والاتزان لأن الآذان طربت لسماع مثل هذه العبارات فيتذكر أموره الخاصة ورؤساءه بالعمل ومواقفه التي لا يد له في التصدي لها إلا ذلك الشخص المخاطب والذي خصه وبين له دفاعه المستميت عن الحريات والتي هي بالأساس في متناول كل فرد منا، تغلب العاطفة وتتحرك المشاعر ويدخل الهوى والحب إلى قلب هذا الفرد وذاك فهو تناسى ما لديه من مزايا وذهب إلى السلبية المتمثلة بالإنصات إلى الكلام المبهرج والمصفوف حتى مكن ذلك الشخص الذي يخاطب الحشود من سلب حقه في اتخاذ القرار وتبيان المواقف.

من هنا تضيع شخصية الأفراد وتصبح مسطرة على ورقة أشبه ما تكون بوثيقة توكيل رسمي إما لتغييب العقل تماماً بالطاعة العمياء أو بتوكيل جزئي بالتنازل عن بعض الحقوق اللصيقة إلى ذلك الشخص والذي استحق لقب السارق بجدارة، ورويداً رويداً نرى السطحية بالطرح وهلامية الجمع، فلا حقيقة في الكلام، فقط أكاذيب بمسميات تتنافى مع الواقع فيتهم المنتبه

إلى مثل هذه التفاصيل بالشذوذ أو الخطأ لأنه لم يهدر ما أنعم الله عليه من نعمة العقل والتمييز والأهلية لخلافة الأرض، فأين الحرية؟ هل غدت تحمل نصيباً من اسمها أم أنها أصبحت شعاراً لا حياة فيه. والله سبحانه المستعان.

العلاج الأخير لقضية «البدون»[٦٢]

إن الناظر إلى تطور أحداث قضية إخواننا البدون سوف يتفق معي على أن القضية في طريقها إلى التصعيد الدولي، فمن منا كان يتصور ذلك خصوصا بعد أن تناولت الصحافة العالمية أحوال المعارضة ومطالبتهم للحكومة الكويتية بالانصات إليها؟ وبالتالي فإن الكويت بمثابة بيتنا ككويتيين، وهو الأمر الذي لا نرضاه على سمعة بيتنا، وبالتالي فإنه لابد من التحدث عن مكان الجرح وتشخيص علاجه وتناوله في وقته وبمقاديره المناسبة حتى تأتي النتائج المرجوة.

في السنوات الخمس الأخيرة لاحظنا اهتمام القيادة بالأمر، وتشكيلها جهازا موقتاً لمعالجة المشكلة، إلا أن العاملين في الجهاز لم يحققوا النتيجة المطلوبة، خصوصا بعد أن مرت سنة وثلاثة اشهر من عمر تشكيل الجهاز المحدد بمدة خمس سنوات لإنهاء هذه المعاناة، وبالتالي فإن ماقام به الجهاز هو إعادة أوضاع البدون إلى مرحلة ماقبل الغزو وليس كل البدون، وسبق أن تناولت مع عدد من الأخوة العاملين في الجهاز آلية جديدة بأن يقسم الملفات إلى بدون حقيقي وآخر مزور، والأخير تتم إحالة ملفه إلى إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء الموقر تمهيدا لمقاضاته وفقا للبراهين الدالة على التزوير، ويطبق عليه القانون الكويتي ومن ثم ينال جزاءه وفق ما نص عليه الدستور والقوانين، مع الأخذ بعين

[٦٢] الراي، العدد : ١١٨٦٣، ٢٠١١/١٢/٢٤.

الاعتبار بأن يعاقب المزور وليس أبناؤه، وبأن يتمتع كل من البدون الحقيقي والمزور بالحقوق الانسانية كاملة، مع إعفاء الدولة من المساءلة خلال فترة منحه هذه الحقوق إذا كانت في صدد التحقق من مصداقية وضعه فيما إذا كانت الدولة قد وضعت له المسمى الخاص بفئة البدون، وبعد ذلك ينادى البدون الحقيقي ويعطى الحقوق التي تنص عليها التشريعات الكويتية.

ويتحتم على المسؤول الذي وضع وادعى على البدون جنسية دولة معينة أن يثبت دليله الرسمي، مع إعطاء البدون المدعى عليه الحق في التظلم ورفع القضايا لتبيين موقفه وأدلته، وهذه الأمور من وجهة نظري تتطلب كحد أقصى مدة ستة اشهر أو تسعة على المدى الطويل لكون المستندات والأوراق والملفات موجودة لدى الجهات الرسمية ولا تحتاج سوى ترتيب وتصنيف نهائي، أما أن يتبقى من عمر الجهاز ثلاث سنوات وتسعة اشهر من دون نتائج قوية فهو الأمر الذي يتطلب من كل كويتي غيور التحرك لأجل سمعة بيته الكبير الكويت، وعدم السماح لمن ادعى بأنه بدون بالعيش والتخريب على البدون الحقيقي، أما إذا عاقبنا الناس من غير دليل وعدم السماح لهم بإبداء دفاعهم ومواجهتهم فإن ذلك لن يجدي نفعاً ولن يقف البدون مكتوفي الأيدي، بل سيتواصلون مع المجتمع الدولي، ولأنني مواطن كويتي أرغب في الحفاظ على سمعة وطني وبيتي وحبي الكويت فأنا قلت كلمتي بضرورة الاستعانة بالقضاء الكويتي النزيه، وهذا الأمر لا يتعارض مع عمل الجهاز بل مكمل له، أما مسألة التصريحات عبر وسائل الاعلام فهو أمر لم يعد يعالج أو يهدأ لأن جسد البدون قد اعتاد على هذا المسكن وأصبح بلا قيمة دوائية، فالحل هو القضاء الكويتي لا الدولي اللهم بلغت اللهم فاشهد.

مواطن كويتي متزوج من امرأة بدون اضطر إلى استخراج عقد زواج بعد معاناة عام واشهر وإلى وضع جنسية على خانة زوجته وليس غير كويتي، وذلك قبل صدور قرار مجلس الوزراء، ثم حاول تعديل الوضع وفقا للقرار الأخير ولم يتمكن من ذلك، طرق باب وزيري الداخلية والعدل وأخبراه أن يقاضيهما وفقا للقرار، توجه إلى المحامين فأخبروه بأن القضاء تبنى نظرية لا تسمح له بتعديل عقده بل تثبيت جنسية الزوجة وإلحاق الضرر بها وبأهلها، فهذا المواطن احترم القانون الكويتي ولم يتمكن من تعديل العقد أو تجنيس زوجته بعد زواج دام سبع سنوات... ومنا إلى المسؤولين.

«البدون» بين الرفع وتعديل الوضع[٦٣]

كنت ولا أزال من المتابعين والمؤيدين لمطالب فئة البدون والتي تتضح أمامي تبعاتها وخطورة التأخر في حلها، ففي مثل هذه القضية ينبغي أن يكون الحل سريعاً لا بطيئاً خصوصاً بعد أن انقضت مدة زمنية جاوزت العام من عمر الجهاز المركزي، وبكل أسف شد انتباهي استحداث إدارة خاصة بتعديل الوضع لمن يبرز جنسيته الحقيقية، وهنا لا بد من التوقف والتفكير ملياً أن هذا الأمر يعد إيجابياً ولكن فيه استثناء على قانون الإقامة، فكيف لمن التزم بحسن الإقامة ولم يقم بتزوير أوراقه من الوافدين بأن يتحمل تبعات إقامته في حين من زور يمنح امتيازات نظير كشفه لوضعه الحقيقي؟ ولابد هنا أن نتذكر المستحقين الذين تكلم عنهم رئيس الجهاز المركزي ولم تتطور أوضاعهم إلى مثل أولئك (المزورين)، فمن أخفى جنسيته يستحق الإبعاد لا تجديد الإقامة ومكافأته! فقانون الإقامة واضح وصريح وهذا الشخص مخطئ، ومن الواضح ان بعض هؤلاء يمثلون (ثغرة) أمنية تؤرق هاجس المواطن الكويتي والجهاز الأمني ممثلاً

---

[٦٣] الراي، العدد:١٢٠٣١ ، ٢٠١٢/٦/٩م ، ص ٢٧ .

بوزارة الداخلية فلماذا أخفى جنسيته لعقد أو أكثر؟ وما المصلحة من فعلته هذه؟

تابعت ولأكثر من عام تطورات قضية شبكة او خلية التجسس الإيرانية، وكنت متشبثاً في ألا أنتقد التجاذبات التي اعترت القضية وانتظرت صدور الحكم بفارغ الصبر حتى أبين (الثغرة الأمنية) وهي لأحد المتهمين كان ممن اعتبروا من فئة البدون وتم تجنيسه بجنسية دولة خارجية وصرف مرتب خاص به! ألا يدعونا مثل هذا الأمر إلى التفكير ومراجعة الحسابات وبكيفية تغليب مصلحة الكويت الأمنية في هذا المقام؟ كل منا قد سمع أن هنالك عدداً من بعض الوافدين أتوا إلى الكويت واتضح في ما بعد أنهم (عيون) استخباراتية لدول أخرى بل أن منهم من قام بأعمال (إرهابية) فكيف لنا أن نتعامل معهم بهذه (الليونة)؟

دائماً تطالعنا الصحف بأن هنالك (فئة مندسة) بين إخواننا البدون تسيء لهم وتحرمهم من نيل حقوقهم فهل من المنطق عدم محاسبة هذه الفئة (المندسة) أو (الدخيلة) وتأخير حقوق المستحقين.

إن مكافأة حملة الجنسيات عن طريق إدارة تعديل الوضع ومعاقبة البدون المستحقين بتعطيل مسيرة حياتهم الطبيعية يشكل خطراً امنياً على دولة الكويت،وليس من مصلحتها بقاء الموضوع ومعالجته بهذه الصورة، مع إنني على ثقة بأن الجهاز يجتهد ويعمل ويسعى بقدر الإمكان إلى حل هذه المشكلة (الإنسانية) في المقام الأول، ولكنني أخشى أن يضيع هذا الجهد والتعب إلى تمديد عمل الجهاز وعدم إعطاء المستحق لحقوقه، ما أنادي به لإخواني في الجهاز هو بإحالة من عليهم ما يسمى بالقيد (الأمني) إلى إدارة الفتوى والتشريع ومن ثم مقاضاتهم وتمكينهم من سماع أقوالهم وإبداء دفاعهم حتى يتحقق مبدأ المواجهة الرصين بين هذه الأطراف، أي بمعنى

أصح استبدال إدارة تعديل الوضع بإدارة قانونية ترفع ملفات المشتبه بهم إلى الفتوى والتشريع تمهيداً لمقاضاتهم.

أثر الشعب الكويتي على العلم[٦٤]

في هذا الأسبوع مرت ذكرى غالية علينا كشعب كويتي ألا وهي مرور خمسين عاماً على رفع علم دولة الكويت الحالي، ففي صباح يوم٢٤/١١/١٩٦١م رفع العلم الحالي بيدي المغفور له الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في قصر السيف العامر بعد أن أقيمت مسابقة خاصة لاختيار أفضل تصميم للعلم، بكل أسف أستحضر هذه المناسبة وعيناي تتجهان ناحية ساحة العلم المهجورة والتي لم تقم عليها لسنوات متتالية أي مناسبة، فلماذا لا تتوحد الجهود لتكثيف العمل على جعل هذا اليوم احتفالية وطنية تشترك من خلالها جميع الفئات ويكون هذا اليوم هو «يوم العلم».

عند التوقف والنظر إلى علم الكويت فإننا لا نجده مجرد قطعة قماش جميلة بأربعة ألوان، بل هذه الألوان وضعت وفقاً لما قاله الشاعر صفي الدين الحلي:

بيض صنائعنا سود مواقعنا خضر مرابعنا حمر مواضينا

فنحن كشعب كويتي نحتاج على الدوام أن نتفكر ونتأمل في رمزية العلم الكويتي، فأفعال الكويت حكومةً وشعباً بيضاء لم تدخل عليها الشحناء رغم اختلاف الأصول والأنساب والمذاهب، إلا أننا نبقى شعبا صنيعته ومنجزاته بيضاء، أما السواد فنحن شعب لا يحارب إلا لنصرة الحق، فكانت حربنا شريفة دفاعية وبقية أفعالنا نقية خيرية إنسانية. واللون الأخضر هو لون أرض الكويت بنخيلها ورمثها وقلمانها وبيئتها الجميلة. والأحمر هو ما

---

[٦٤] الراي ، العدد : ١١٨٣٥ ، ٢٦/١١/٢٠١١.

سيسفك من دم كل حاقد ومتربص لأمن الكويت وسلامة أراضيها مهما بلغ عدوانه وبغيه وغيه وعتوته.

هذا علم الكويت قد ارتبط بالشعب الكويتي الأبي الشعب المتماسك، أبيض الصنائع إذا اجتمع، أخضر الأرض التي يطأها بقدمه، ومن يتوعده بالشر لن يجد موقع المعركة إلا ولونها أسود والسيوف قد احمرت من دماء العدو.

قبل أيام كان أحدهم يقول ان الشعب الكويتي أغلبه هاجر من إقليم معين، وأجابه أحد الحاضرين بأن إقليماً آخر كثافته أكثر، فقاطعتهما مبيناً أن شعب الكويت هو كل كويتي سواء كان مواطناً عادياً أو عضواً في الحكومة أو عضواً في المجلس، وخاطئ عظيم الخطأ من يفرق بينهم... فشعبنا واحد ورايته واحدة وستبقى كذلك.

معرض الكتاب بيعة وولاء[٦٥]

بعد ستة وثلاثين عاماً يتجدد اللقاء مع أحد أنجح المعارض الكويتية وأقدمها معرض الكتاب الدولي، ولهذا المعرض مكانته المميزة على قلب كل كويتي، فمن منا ذهب إلى المعرض برفقة عائلته ومن منا تجول بين ممرات المعرض وهو يراقب العقارب خوفاً من أن تسبق حاجته لشراء الكتب التي يريد!

إن من ميزات المعرض هي المشاركة الدولية المتنوعة فتجد كتباً من جمهورية مصر العربية، ومن لبنان، وسورية، والمملكة العربية السعودية، وغيرها. ولعل ما يميز المعرض خلال الأعوام الأخيرة هو تزايد ظاهرة المؤلفين الكويتيين الشباب وهي ظاهرة صحية وتدل على تزايد الوعي والثقافة بين أفراد المجتمع الكويتي، كما نلاحظ تزايد حفلات التوقيع والندوات العصرية المتعلقة بآخر التطورات في مجال الثقافة، ولكن عند

---

[٦٥] الراي ، العدد : ١١٨٠٠ ، ٢٠١١/١٠/٢٢.

النظر إلى المردود المادي للكتب المطبوعة فإنها اليوم أخذت تتراجع عن سابق عهدها بعد غزو التطور العلمي لعملية النشر والطباعة، فأصبح لدينا الكتب الإلكترونية غير المطبوعة والتي يتم تحميلها عن طريق الإنترنت حتى هجرت الكتب وتركت على الرفوف وكأنها عديمة القيمة.

إن مما لا شك فيه بأن الكتاب لا يمكن الاستغناء عنه، فلو انقطع التيار الكهربائي كيف سنقرأ من الأجهزة المختلفة، وإن كانت مشحونة وتعمل عن طريق البطاريات! بلا شك فإن العودة إلى الكتاب المطبوع ستتصدر بعد حدوث مثل هذه الحوادث، ناهيكم عن القيمة المعنوية التي يتمتع بها الفرد عند إمساكه بالكتاب وقراءته، نعم هنالك تراجعا في قراءة الكتب المطبوعة التقليدية إلا أنها تبقى مراجع حقيقية، ففي الانترنت من الممكن تحريف المعلومة، أما الكتاب فإنه يراجع من الدولة ويوثق وفي بعض الأحيان يحقق، وبالتالي فإن قيمة الكتاب التقليدي لا يمكن الانصراف عنها وستبقى محتفظة بقيمتها، إن معرض الكتاب بالنسبة لعشاقه بمثابة تجديد البيعة وترسيخ الولاء للكتاب التقليدي المطبوع.

شكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى فريق الأمل الكويتي التطوعي وذلك لرعايتهم وتنظيمهم المحاضرة التي حاضرت فيها عن كتاب «تاريخ الكويت الكبير» في اتحاد الجمعيات التعاونية.

صيحات الصليبيخات وجاراتها[٦٦]

البعض يتصور بأن منطقة الصليبيخات تحمل المشاكل والهموم لنفسها فقط دون أن تكون لمشاكلها أثر على الكويت بشكل عام، مشكلة بيوت التركيب ليست الوحيدة التي تعاني منها المنطقة ولا مضخة المياه بل هناك مشاكل

[٦٦] الراي ، العدد : ١٢٠٤٥ ، ٢٠١٢/٦/٢٣ ، ص ١٩، ونشرت في مصر اليوم.

لها آثار طويلة الأمد وليست محدودة على أهالي المنطقة، من وجهة نظري إن أبرز مشكلة هي محطة الدوحة وصب الصرف الصحي على الجون، فقد يسأل البعض ماهي هذه المحطة ولماذا نطالب بنقل مكانها بين فترة وأخرى؟ أقول له إن هذه المحطة صحيح بأنها من المصادر الرئيسية من ناحية توفير احتياجات الكهرباء والماء وإنجاز كويتي فذ ولكن نلاحظ ونرى بشكل شبه يومي السحب الكبريتية سوداء اللون حائمة وراكدة على سماء المنطقة والمتكونة جراء عمل ٨ وحدات بخارية لتوليد الطاقة الكهربائية قدرة الوحدة ٣٠٠ ميجاوات وبسعة إجمالية قدرها ٢٤٠٠ ميجاوات، كما تتكون المحطة من ١٦ وحدة لتقطير مياه البحر إنتاج الوحدة ٧.٢ مليون جالون إمبراطوري، من كان يتصور بأن خطط التنمية الصحية في الكويت توقفت بعد أن بدأ العمل في إنشاء المحطة عام ١٩٨٠ ثم بدأ تشغيل الوحدات ودخولها في الخدمة تباعا خلال الفترة من ١٩٨٢–١٩٨٥، ففي ستينات القرن الماضي كان من المفترض أن تكون المناطق المحيطة كلها صحية ممتدة من مستشفى الصباح وصولا الى الطب الطبيعي والسارية وماخلفها نظراً لنقاء الجو في تلك المنطقة واليوم لم نحزن على فقد هذه المشاريع بل على صحة أبنائنا حتى أخذنانطالب بإبعادها عن مناطق السكن والتجمعات البشرية بحيث لا نتضرر من تلك الأدخنة، ومع كل هذا يتم. تعمد إغلاق الطريق المؤدي إلى مناطق الأندلس الفردوس صباح الناصر وماخلفها بدون أي سبب يذكر ففي السابق كان الطريق يوفر على أهالي الصليبخات وغرناطة عناء الاستعانة بدوار العظام أو الأمم المتحدة، أما اليوم فهم مجبرون على استعماله أو استعمال الإشارة المؤدية إلى الصليبية بين المقبرتين، قريباً سوف تستقبل منطقتي (عكاز) و(جابرالأحمد) المواطنين

فهل لدينا المستشفيات والأطقم الطبية الكافية لعلاج أمراض الحساسية والجلد والرئة؟

ماذا نحتاج؟[٦٧]

لم يكن من المتوقع أن يصدر حكم من المحكمة الدستورية كي ينهي حياة مجلس الأمة للعام ٢٠١٢، هذا الحدث المفاجئ لم يسبق أن واجهنا وضعاً مماثلاً له، واليوم يتصور الغالب الأعم من الشعب بأننا لا نملك من الأمر شيئا بينما ينادي فريق آخر إلى النزول للشارع، ولا ألوم أياً من الطرفين على اتجاههم ولا أزايد عليهم في وطنيتهم وحبهم للكويت، بل أذكرهم بأهم أمر كي نخرج مما نحن فيه وهو (التعاون) لأن في الأخير فقط نستطيع المرور ومن ثم تجاوز هذه المرحلة.

يجب علينا اليوم ان نستحضر إرشادات قائدنا سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه عند افتتاحه لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الحادي عشر لمجلس الأمة في يوم الاثنين الموافق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م حين قال سموه: «إن التعاون الذي ننشده هو التعاون الذي يقوم على الحوار الديموقراطي، والنقد البناء، وحسن الظن، وصدق القول، والعمل لبلوغ الرأي الأصوب والغاية المثلى لمصلحة هذا الوطن في الحاضر والمستقبل، وهو لا يعني عدم وجود اختلاف في الرأي، ولكن اختلاف المجتهدين للبحث عن الحقيقة تتعدد فيه الاجتهادات وتتباين فيه المواقف بحوار يتسم بالموضوعية والتجرد، يترفع عن النوازع الشخصية والمصالح الفردية، ويغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فترسخ به و من خلاله ثقة المواطن في النظام الدستوري الذي ارتضيناه منهج حكم و أسلوب حياة، ونكون فيه شركاء في تحمل المسؤولية الوطنية».

---

[٦٧] الراي ، العدد : ١٢٠٥٢ ، ٢٠١٢/٦/٣٠م ، ص ١٧ .

بهذه التوجيهات السامية يجب أن تتجه رؤانا ونضعها نصب أعيننا حتى تتضح بها معالم طريقنا نحو كويت المستقبل وكويت الأمن والأمان، يجب علينا في هذه الأيام أن نبتعد عن مصالحنا الشخصية وأن نغلب مصلحة الكويت لأنها بيتنا الذي نعيش فيه، وهي الأرض التي سوف يعيش عليها ابنك وابني وبنتك وبنتي وأحفادهم بإذن الله تعالى لذلك لابد لنا من التعاون المعتمد على توجيهات قائدنا ورؤية سموه الثاقبة فالكويت تنادينا اليوم كي نعبر بها (معاً)، اللهم احفظ الكويت من كل مكروه.

غريب أنا يا كويت[٦٨]

يا كويت إن كنت تسمعينني، فأنا أحد أبنائك كويتي ولدت على أرضك عام ١٩٨٢م وكذلك أبي عام ١٩٤٥م وجدي عام ١٩٠٦م، إلا إنني رأيت غربتي في عيونهم وقرأتها في عقولهم وشعرت بها في عواطفهم ولحظتها وفق تصنيفاتهم وأفكارهم ومعتقداتهم وعشتها مع قوانينهم حتى أصبحت غريبا.

عندما أعبر عن رأيي أكون غريبا، أتكلم غريبا، أفرح غريبا وأحزن غريبا... والسؤال كيف غريب؟ غيرتي عليكِ كانت سبباً في غربتي... هل ترضين يا كويت بأن يكون للظلم على أرضك شجر! أو للفساد في باطنك جذر! هل تقبلين بأن تكون للفرقة العرقية والمذهبية والفئوية ثمر!

أنا على يقين بأنكِ لا ترضين ولا تقبلين بكل هذا بين أبنائك، كويت هل إذا طالبت بتفعيل القانون أكون مؤزماً! أم إذا ناديت بحق المظلوم مخرباً! أم إذا تكلمت عن الحقائق مقتحماً! أم إذا شكرت من حماك عدواً!

لماذا يستمر الظالم في ظلمه والكاذب في كذبه والمعطل للقانون في عطلته؟ لماذا تعطل بعض أحكام الله على أرضكِ؟ لماذا يضرب الضعيف

---

[٦٨] الراي ، العدد : ١١٨٩٠ ، ٢٠١٢/١/٢٠.

بين أبنائك؟ لماذا يمرح المجرم في غيه؟ يا كويت أنا أتشرف بأن أكون أسيراً في حبك ومكبلاً في احترامك وغريباً على أرضك؟

قسماً بالله لن أترك حبك أو احترامك أو الانتماء لكِ، وسأبقى مطرقة لقانونك، وساتراً لمن ظلم عندك، ومكدراً لمن يجرم في حقك، سأبقى وربي محافظاً على سمعتك وأميناً لأبنائك وشاكراً لمن بهت رجالك، سأبادل قنابل خوفهم بالورود وهروات جبنهم بالصمود.

ياكويت لست الغريب بل هم أنا، سأبقى ابنك وأفخر بانتمائك ولن أرد على أعدائك.

نعم إنها الحقيقة[٦٩]

نرى نسمع نقرأ نتابع، نكون آراء وربما قناعات بأن لنا رأياً حول موضوع ما ولذلك نعتبر أحد أصحاب الرأي، ولا بد أن نوقن بحقيقة تتلخص حول تمسكنا برأي معين على ألا يدمج مع رأينا بأمر آخر، بمعنى أن البوح بالرأي لا بد من عزله عن احترامنا لمن كونا رأينا به في الغالب، وحول هاتين المسألتين تستشري في مجتمعاتنا وتسري نخور المشاكل وربما الأزمات.

ما يحدث عندنا سواء في الكويت أو غيرها من شتى بقاع العالم هي التأثر بطريقة إيصال المعلومة ونلاحظ أنه منذ الوهلة الأولى نشاهد تشابهاً في الآراء المتوالية بعد مشاهدة طريقة التوصيل والتي قد تكون مخصصة لتحوير حقيقة ما على نقيضها.

أي أن المسألة تكون أمام علاقتين الأولى بين المعلومة وتكوين الرأي والثانية بالتفريق بينه وبين احترام من كون حوله، من خلال العلاقتين تتمخض وتتكاثر المشكلات ويفرح أثناءها ضعاف النفوس ورخيصو الذمم

---

[٦٩] الراي ، ٢٠١٣/٣/١م.

وعديمو الأخلاق حتى ظهر لنا اليوم المرتزقة وهم أشخاص يعيشون معنا ويصعب أحياناً التعرف عليهم، يعتاشون على حيثيات العلاقتين الآنفتين والنتيجة أزمات ومماحكات طائشة وشاذة ترهق المجتمع وتجعله يتخبط في ردهات الظلام الدامس وبالكاد تتمكن من التفريق وكشف الحقائق.

الأهم هو تثبيت الأسس والمبادئ السامية في كل شاردة وواردة والتمعن في المعلومة وقت وصولها وعدم التأثر في تحركات الآراء المتشابهة سلبيةً كانت أو إيجابية وبعدها نبين الفرق بين رأينا وبين احترامنا لمن كونا الرأي حول تصرفه هنا سوف لن يتمكن المرتزقة من ممارسة عاداتهم السيئة بيننا ويلملمون أحمالهم للهجرة من بلادنا حتى ننعم بالأمن والاستقرار لنقول بأعلى صوتنا نعم إنها الحقيقة.

نصوص مكتوبة[٧٠]

فجأة بعد ذلك السكون والهدوء الطويلين راح الرجل المسن يهرش رأسه الكبير ببطء ودقة شديدين، ثم حرك مقلتيه الغائرتين بالاتجاه الأيمن حيث يجلس صاحبه الذي يصغره قليلاً في السن والذي انهمك هو أيضاً بعملية الهرش التي ألحقت بالطويلين ثم قال الكبير للأصغر : هل تعتقد أن أصدقاءنا الذين واعدونا خارج السور في تلك السنة قد قرروا الاستعاضة عنا أم لا؟ فقال له الأصغر طبعاً لا فنحن من خيرة (الممثلين) بل وأحسنهم، أنظر إلى جيناتنا الوراثية كيف تمكنت ولقرون طويلة من حفظ تلك العروض التي كتبت إلا أنني عرفت من القزم أن دورنا سوف يتغير دون أن يستعاض عنا.

انتقل صاحب الرأس الكبير من الهرش في رأسه إلى ظهره مسرعاً وابتسم متوقفاً حتى سبقت بحته كلماته وهو يضع يده على وجنته اليسرى ليقول

---

[٧٠] الراي ، ٢٠١٣/١/٢٧م.

(من أنتم) حتى أخذ يتأمل صديقه الأصغر يميناً ويساراً وهو يقول تقصد من! حدق به الأول قائلاً: من يأخذ دورنا من؟ من؟ الثاني مهدئاً اخفض صوتك، الناس في الشارع سوف تكشف كل شيء ضحك بأعلى صوته صارخاً ومخنوقاً الشارع وتقول لن يتخلوا عنا.
الأصغر أمسك بكتف الأكبر وأخذ يهمس في إذنه حتى وجه عينه إلى اتجاهي، هنا شعرت بأنني المقصود من تلك النظرة، فسقطت على الأرض بعد أن كنت متسللاً على تلك الجلسة، سكت لفترة وجيزة وقلت لمن يحدثني يبدو أنني سوف أكمل النتيجة بذهني، فقلت له كل من حضر ونزل إلى الشارع هم من أولئك (التبع) تربطهم العلاقات القديمة مع (الجماعة) إياها التي لقوها خارجاً أليس كذلك؟ أجابني الراوي وقال نعم. قلت ما الفرق ولماذا أستهلك طاقتي على نصوص مكتوبة ونهايات شبه محبوكة، صدقني لن أكلف نفسي مرة أخرى في الانشغال بالممثلين إياهم فأدوارهم باتت مكشوفة، قال لي صديقي، وما العمل؟ قلت له العبادة خير من الجلوس طويلاً منتظراً بلا أمل ولا عمل، هيا نذهب إلى العمل فأنا طال بي الجلوس على قارعة الطريق وقد حان لي الوقت كي أسلك ذلك الطريق من غير رفيق.

الإرادة كانت عنواناً[٧١]

إن مما لا شك فيه أن حملة استنزاف المشاعر قد كثفت جهودها وحشدت حشودها وتنوعت أساليبها وتعددت صورها، في يوم ينادون بتصفية العقيدة وهي بالأساس صافية فمن غير الصفاء لن تكون عقيدة وفي آخر ينادون بالجهاد وهم يعملون البلاء، ترى هل استوعبنا الهدف والرسالة أم المسألة تحتاج إلى مزيدٍ من العناية وهي لا تتطلب ذلك القدر من الدراية.

---

[٧١] الراي ، ٢٠١٣/٦/٢٢م.

الكل بلا استثناء أصبح وأمسى مشحونا وعن أموره مرهونا فالغاية أصبحت مطعونة والحاجة مركونة، انقلبت المسميات وضاعت العادات وتحول وضعها إلى رفات وربما كانت قبلها فتات.

نحن اليوم لا نريد سوى الشتات عسى أن يجمع ويشكل لنا صرحاً تدنوه الرايات، والسؤال دوماً يكون عن ماهية الرايات التي تعبر فعلاً عن الذات، وماذا عن الأمهات هل منهن المنسيات أم ترامينا إلى أحضان الغريبات وعلمنا ما بهن من زلات نعلم ونوقن منذ البدايات بأنهن أهل المنكرات بعد أن حجرنا على المنسيات بداعٍ من تلك التلويحات وغيرها من التلميحات، ومع ذلك نبرر ونزمجر ونقول وننكر وندعي السيادة التي لا تتجاوز تلك السجادة، فأصبح الشتات لا يقرأ ولا ينصت إلى الملامات، فقط ينهمك إلى ساعة تُكشَفُ فيها الذات وينظر إلى المنسيات على أنهن أفضل الخيرات ويعيش الجميع برقي وقناعة وثبات وتتحقق الأمنيات وتعلو الصيحات ونسمع الأناشيد والأهازيج.

ترى ماذا حصل؟ ماذا جرى؟ نعم أهلك مستنزفو المشاعر ونزلوا من على المنابر ولم يحل بيننا وبينهم سوى أذل المسافات انهزموا وكشفت أوراقهم وولوا مع الغريبات إلى المنفى، فهم من سعى لا هذا أو ذاك، بل الإرادة كانت عنواناً يتوسط اليافطات وبعدها نام الشعب بكل راحة بعد أن حارب المنكرات وهجر الملذات وأنصت إلى صوت الذات.

الإصلاح اللئيم[٧٢]

لا بأس مع الحياة من غير القليل من اليأس، هكذا أخذت أتلاعب مع المثل الدارج لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس بعد أن تعب ذهني ومن بعده كلي من تلك الممارسات التي أخذت تتسلق إلى عليات حياتنا دون يأس مع كثير من البأس.

إن الإصلاح كلمة يرددها الكثيرون في خطاباتهم المختلفة وندواتهم الممتدة من شمال الأرض وصولاً إلى جنوبها والعكس، إلا أن نقد المرددين الذين ترددوا في خط طريقهم إلى الإصلاح هم من نريد ونقصد لكونهم ارتضوا الدنيا حياةً أبديةً لهم ولم ينتظروا الآخرة، إن الرسل والأنبياء عانوا من وعورة طريق الإصلاح ولكنهم لم يكفوا السير في ردهاته وأزقته التي لا تخلو من النقد واللذع والوصم بأبشع التهم وأرذل الحمم التي لا تصدر إلا من البليد وأصدقائه الذين تلبدت مقلهم بغيوم الوهن والرهن لكون الأول تملك أفئدتهم وأما الثاني كان من فقرهم الشديد لقواعد الأخلاق فاستعملوا الرهن حتى يلجو إلى طموحاتهم الضئيلة ويتبجحوا على الناس برؤاهم الضيقة،إن من يؤمن بالإصلاح لا يحق له ان يصنع حارةً متسخة غير نظيفة تملؤها الأوحال والأوساخ بذريعة أن الغاية تبرر الوسيلة فلم يستعمل هذه العبارة لا الأنبياء أو الرسل أو الصحابة أو غيرهم من قدوات الأمة الإسلامية.

إن التشويه المتعمد لقلب الحقائق ويصرخ بها مدعوا الإصلاح وتصدح بها حناجرهم ليس له جزاء معتبر إنما ذل مستمر، فالأمة تداعى بنيانها المرصوص وأخذ يتهاوى ولكنه سرعان ما رمم بالاستعانة بفضائل الأخلاق ورفع النمارق على كل واقع ينتظر بشغف أي أحد لاعق، إن التبجح والكثرة

---

[٧٢] الراي ، ٢٠١٢/١٠/١٩م.

ليست دلائل قوة وإن كانت تغلب شجاعة البعض، لكنها ضعف ممن هو فرد وأقوى من الجمع لكون الأسس والمبادئ لا تسمح أبداً بالتجمع على الضعيف ولا بسلب الرغيف، إن المصلح لايفكر أبداً بالتهادن مع المفسد حتى وإن انقلب عليه لاحقاً لأنه كان بائعاً لضميره فكيف له أن يشتري ضمائر غيره من المغررين والباحثين عن حقيقة الفترة التي بها هم عائشون.

هل يصدق أحد منا شخصاً يدعي حرصه على الدين ويستخدم كل انواع الغدر والتخوين دون أن يخرجنا من خطابه المهين للأمة وللناس أجمعين، عندما أتى محمد صلى الله عليه وسلم للناس أجمعين لم يقل لهم اتركوا الأصنام بالشكل دون المعنى بل الاثنين مجتمعين، واليوم يأتون إلينا بفكرهم ملمعين لأصنام صنعوها بالمعنى دون الشكل وأصبحوا بذلك مشركين، لقد كرموا العادات على الدين ورموا العمامة ورفعوا الطيلسان وتركوا بقية لباسهم للدين وأليس الدين هو رأس كل أمر ألا يحق لنا أن نتدبر السنة مجتمعة أم نأخذ ما يحلو لنا ونترك البقية ونحن له رامون.

من يحبس الحقيقة ليس إلا حارماً للناس مجتمعين، وعليه كل الأضواء مسلطة حتى يلين ويبين لنا أنه حال كل البشر خلق من ماء مهين واختلف عنهم بهجره للدين القويم وتركه للحقيقة وتغليب العادات على الدين. ويحكم وويح فكركم اللعين الذي اتبعتم فيه خطوات الشيطان الرجيم ليذهبوا خلفه في إصلاحهم اللئيم ونحن بعيداً عنهم بإصلاح العادات لتطوع لأجل الدين.

اللهم احفظ عبادك المسلمين من كيد الشيطان الرجيم.

آفة الفساد[73]

إن الحديث عن السلوكيات الخاطئة حديث متشعب وجداً (طويل) إلا أن سبل العلاج لن تكون (أطول) منه.

دائماً نتصور بأن الشخص الذي يتمتع بأتباع (كثر) وأبراج (عالية) على أنه صاحب شخصية (كبيرة) وذو مكانة (رفيعة) خصوصاً عندما نكتشف بأنه يرانا (صغاراً) في عينه أو عين أتباعه في حين اننا لو كنا فعلاً في وضعية متدنية عنه وعن أتباعه فإن بعدنا عنه سيجعلنا نشاهده بمثل الصورة التي يشاهدنا (هو) بها (صغيراً)، لذلك فإن قناعته لن تختلف عن قناعتنا وأفكاره لن تختلف عن أفكارنا.

إن مسألة (الاستغراق) في تبادلنا لمشاهدته ومشاهدتنا من المؤكد بأنها (عديمة) الجدوى والفائدة ولن تثمر سوى كره وبغض ومضيعة للوقت والعمر، وبالتالي فإن النظر في (معيار) واحد سوف يوفر علينا الكثير، نشتكي في كل يوم وربما في كل ساعة من اتساع رقعة الفساد على مناح عديدة دون أن نتجه إلى محاسبته أو مواجهته باتباع (المحاسبة) المطلوبة فقط نتكلم عنه ونواجهه بشكل (صوري) وليس بشكل (حقيقي) مخلفين وراءنا الأهم وهو أن المفسد المعروف فساده للقاصي والداني لن يغير وصفه من عمله شيئاً وسوف يبقى (فاسداً) فلو بترنا أجزاء منه فإن ذلك قد يجدي ولكن رفضه واعتداده بما يملك وعدم إنصاته لنا سوف يصيب جسده بالكامل بمرض الفساد وما يميزه من (نتن) يجعل مصيره الهلاك.

هنا يختصر علينا الدور في تغطية أنوفنا واستعمال ما يتطلب منا لإزالته بصورة أسهل من تلك المراحل الأولى لفساده.

---

[73] الراي ، ٢٠١٢/٩/٨م.

إننا متى ما حملنا هذه المعاني في الأذهان بعد اتباع القول اللين والمحاسبة (الصورية) فإننا بلا شك سوف نحمل الفساد إلى مثواه الأخير.

الشتاء وظروفه

يتملك الجو اليوم برد الشتاء الذي نحاول بتكسية أجسادنا جاهدين مقاومته والعمل على مسايرة ظروفه القارسة فلا يمكن البتة ارتداء ملابس الصيف خلاله، ومن حكم الله عز وجل أن الشتاء ليس بدائم؛ حاله حال بقية فصول السنة، له فترة وينقضي بعدها، وحتى الوصول إلى مرحلة الانقضاء فإن لكل فترة متطلباتها وظروفها التي تفرض نفسها وهي أيضاً ليست دائمة فلكل شيء في هذه الدنيا الموقتة فترة وتاريخ ومدة، اليوم طال الحديث عن مجلس الصوت الواحد وعن مجلس آخر يسمى مجلس الظل ونعلم علم اليقين أن غالبية الشعب الكويتي له وجهة نظر تجاه المجلسين بل يعتقد اعتقاداً قوياً في قرارة نفسه أن أهم المسائل لايمكن مرورها أو التعاطي معها إلا بالطرق المتعارف عليها، ونتساءل هل هنالك ديمومة تسيطر على المجالس بالطبع الإجابة (لا).

فللحياة بشكل عام فصول وللمجلس أيضاً وبالتالي ماذا يمكننا أن نفعل كمواطنين سوى التعاطي مع هذه المجالس وفق متطلباتها، هل من المنطقي أن نتجاوز كل الطرق المعتمدة ونأتي بغيرها بحجة اختلافنا معها في الرأي قد تكون لكل منا مبرراته ولكن لنتصور معاً ماذا يحدث إذا لم نتعاط مع الأمور وفق تلك المعطيات بالطبع سوف تكون النتيجة انعدام الحوار والتفاهم.

إن معرفة سبل ووسائل التعامل مع الفصول بشتى أنواعها وأنماطها تكفل لنا الاستمرار في المضمار السليم والطبيعي لهذه الحياة، بل انتهاج غير ذلك لا يخلفه خير أبداً بل المزيد من الفوضى هاهم يجرون في المضمار

في زيهم المعهود حتى يصل كل منهم إلى مبتغاه وفق طاقته فهل رأينا يوماً أحداً من المتسابقين يجري حافي القدمين أو بزي تراثي؟ وهل رأينا أحداً يركض خارج المضمار من دون أن يستبعده (الحكم) وهل إذا ضرب أحد أياً من المتسابقين يترك لكي يستمر في الضرب من دون تدخل، أياً كان نوع (التدخل) فإنه يتم ويحدث أثره المرجو.

إن العقل والمنطق يرشدان الفرد إلى جادة الصواب فلماذا نسعى ناحية المرض بتحدي الشتاء البارد أو العقاب بالخروج من المضمار أو التدخلات المختلفة بالخروج عن المألوف، أترك لكم ما تملكون لأن يدي لا يحق لها التدخل إلا ما قرأتم من السطور السابقة.

نحو تطويع القوانين[٧٤]

لقد كنت و لا أزال أحد المطالبين بضرورة سن قانون ينادي بحماية الوحدة الوطنية الكويتية وبالفعل ألفت كتاباً في هذا الشأن في بداية العام الماضي وأعددت دراسةً قانونيةً بشأنه بالإضافة إلى المقالات التي نشرت وبشكل دوري على هذه الصفحة في صحيفة «الراي» الغراء، إلا أن ثمة نقاطا أريد أن أؤكد على ضرورتها وهي مطالباتي السابقة بأن يتم تطويع القوانين المحلية لخدمة ما جاء في نص المادة الثانية من الدستور الكويتي والتي لم تأت إلى مقدمة الدستور عن طريق المصادفة بل هي نتاج أعراف وقوانين قديمة جبل عليها أهل الكويت ولأكثر من ثلاثة قرون مضت.

إن النظر إلى الشريعة الإسلامية في عين والقوانين الوضعية في عين أخرى يفتح لنا المجال للمقارنة الواسعة المنقسمة بين المزايا من جهة والعيوب في الأخرى حتى نجزم بأن الأولى وهي الشريعة تبقى متصدرةً في

---

[٧٤] الراي،٢٠١٣/١/١٢م.

المحافظة على المزايا أولاً وفي طرح العيوب ثانياً فلماذا الاستغراق في العيوب والاتجاه إلى المزايا الأقل دون الأكثر.

ننكر إرثنا كمسلمين ونبحث عن جديد أقل جودة وأقصر عمراً، فالشريعة الإسلامية إلهية وليست بشرية وهي صالحة لكل زمان ومكان لا تنتهي ولا تأتي بزيادة أو نقصان محققةً العدل في الميزان فنرى عن طريق تطبيقها التوازن في كل مكان، إننا إذا حدقنا على كل الأزمات والمشاكل التي اعترت مختلف الأنحاء سواء عندنا او عند غيرنا، فإننا سوف نلاحظ أن التعطيل هو السبب الرئيسي في بطء الإنجاز وتأخر العمران، فهل نأتي بها وفق الدستور أم نتركها حبراً على ورق لكي نعيش مزيداً من الأرق، إن إيجاد قانون لحماية الوحدة الوطنية أمر متطلب وضروري ولكن لا بد من تغيير نظام العقوبات وجعله متفقاً مع جوهر المادة الثانية والذي يجب وأن يكون متكاملاً أي أن نعدل جميع القوانين كالجزاء والتجارة فنحقق الرضا والقبول المتبادلين، والله سبحانه وتعالى المستعان.

في وداعك يا جدي[٧٥]

في صبيحة الأحد الماضي فارق جدي الحياة بعد أن أتعبه المرض، وعلى الرغم من أنه قد أدخل إلى المستشفي قبل شهر رمضان المبارك إلا أن الله عز وجل قد جعل وفاته في هذا الشهر، ولله الحمد في مراحلي العمرية لم تكن علاقتي بجدي علاقة الحفيد بجده بل كانت صداقة وأحياناً أخرى أخوة، الجيل القديم ممن سبقونا في هذه الحياة الفانية شهدوا العديد من الأمور التي لم تسنح لنا الفرصة على مشاهدتها، أي نعم نحن نقرأ الكتب ونشاهد التلفاز ونسمع المذياع ولكن ليس مثلما يصفها لنا كبار السن، من أحب الهوايات لي قراءة كتب التاريخ وتأليف الكتب في هذا المجال، وكان جدي (عايد) رحمه الله يشجعني دائماً على توثيق تاريخ الكويت وعلى حب هذه الأرض فقد كنت أستمتع كثيراً في قصصه التي لم أكن أجد لها وجوداً في بعض الكتب التاريخية إلا بعد سنين من البحث والتقريب بين رواياته الشفهية والكتب التوثيقية، ولقد كانت طريقته في الشرح تغنيني عن العديد من الكتب وترسخ المعلومات في ذهني على الرغم من أنه رحمه الله لا يقرأ ولايكتب ولكنه كان واسع المعرفة والحكمة ومن الجيل الذي عاش في بادية الكويت وإنتقل إلى العمل في بحرها فجمع البيئتين بجدارة.

في أيامه الأخيرة كان ألمه أكثر على واقعنا السياسي وكان يتأسى على ماضي الكويت، وفي كل مواجهة له كان يتأكد مني ويتثبت من الأخبار التي يسمعها في الدواوين وكنت أحاول أن أنكر بأن واقعنا الحالي جداً إيجابي حتى يقاطعني بالدعاء للكويت ولحكامها، وكان يوصيني بمواقف أفراد أسرته في الماضي من الأحداث التي عاشتها الكويت وكيف كانت وحدة الكلمة هي سيدة الموقف، لقد أحب جدي الكويت كثيراً ولكن حجم

[٧٥] الراي ، ٢٠١٢/٨/١٠م.

حزنه كان بقدر حبه لها، كانت لجدي أماكن يأمرني بأن نذهب إليها ويقصد عند وصولنا إليها مثل الصبية وعشيرج وجزيرة الغربا والروضتين وقبور حكام الكويت الذين كان يتوقف عندهم ليقرأ لهم مما يحفظ من آيات ويرفع يده لهم.

لقد كان متواضعاً وبسيطاً وغير متكلف إلا أن هنالك بعضاً من الأمور التي يكرهها رحمه الله وهي تصنيف الناس على أساس المذهب والأصل وكان يغضب منها ويقول كلنا من آدم وآدم من تراب.

لقد كان جدي بالنسبة لي موسوعة حية تتكلم عن الحاضر وتستذكر الماضي وتدعو للمستقبل، لقد تعلمت منه الكثير وحتى يوم وفاته فعلى الرغم من أنه معمر فقد حرص على عدم تأخير الصلاة والصيام في مرضه وذكر الله عزوجل وإماطة الأذى من الطريق والدعاء للناس كافة بالهداية، أعتز بجدي كثيراً وأفتخر به فقد كان أحد المشجعين لي على مواصلة تأليف الكتب بل وكنت آتيه فرحاً لكي يشاهد كتبي وأقرأ له بعضاً مما كتبت وأستمع إلى ملاحظاته التي كانت خيراً لي في مشوار التأليف.

لقد كان فقدي لجدي خسارة أعترف بها ولا أنكرها واليوم لا أملك له سوى الدعاء بأن يرحمه الله برحمته الواسعة، ربما كنت قد تكلمت اليوم في موضوع خاص ولكنني ارتأيت من خلاله رسالة قد تلامس أفئدة البعض منا كي نرتقي في طرحنا لأجل الوطن، كما أتقدم بالشكر بالجزيل على كل من تكبد عناء تعزيتي في وفاته.

ردة الفعل والمستقبل[٧٦]

في خضم قراءة الأخبار والوقوف عندها فإن عمليةً مهمة يجب أن ندركها وألا نتجاهلها وهي (ردة الفعل)، قد لا ننتبه إلى هذه الجزئية أو نرمي عليها أقوالاً سبق وان رددها أمامنا الغير ولكنها جزئية مهمة فهي لا تقل أهمية عن الموقف الشخصي لكون الموقف يعبر عنا وعن ما هيتنا وأحياناً عن الإجابة على التساؤل الذي يطرحه البعض (من أنا؟).

نعم إننا نردد دائماً أن (الأنا) يجب أن تكون في سبيل الصالح العام وأن إنكارها أمر متطلب ولكن من باب أولى أن نعطيها فسحةً من التفكير والمراجعة، قد نتصور نحن ومن حيث لا نعلم أن الخبر ونقله للغير قد يخدم الصالح العام ولكن بعد ذلك نصطدم بأنه لا يمت للصالح بصلة.

ردة الفعل قد تبني معتقدك وقد تبني معتقد غيرك عنك، وبالتالي فإن التأمل والجلوس مع الذات لتحديد ما هيتها، وتعريفها أمر متطلب ومهم جداً.

مسألة التعرف على الخبر وردة الفعل إزاءه يجب أن تكون متوائمة مع شخصيتنا والتي يرسم إطارها الأساسي قيمنا الإيمانية ومن بعدها أعرافنا المتفقة مع تلك القيم، لقد علمنا ديننا الحنيف أهم مسألة يجب أن تكتب على السطر الأول في صفحة تعاملاتنا في هذه الحياة بشكل عام وهي (التثبت) قال تعالى : (يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

لا ننكر أن التطور قد أقحم نفسه وبسرعة شديدة في حياتنا ومن أهم صوره مواقع التواصل الاجتماعي والتي تكثر فيها عملية (تداول الأخبار)، وبالتالي فإن كل شخص منا يقع عليه واجب التعرف على الذات وتبيان تعريفه عن نفسه كيف يعرفها هو وكيف يحب أن يعرفه الآخرون، لا شك

---

[٧٦] الراي ، ٢٠١٢/٨/١٧م.

أن أموراً معينة لا يحق للغير أن يعرفها عنا وبالمقابل فإن هنالك أموراً معينة لا يحق لنا أن نبحث عنها عند الغير، وفي المقابل فإن نقل الخبر في معناه الإعلامي لابد وأن يتسم بالحياد وألا يلحق به تعليق شخصي فنحن هنا نكون أمام رأي شخصي وغير إعلامي، أما مسألة نقل الأخبار بشكل شخصي وعادي وطبيعي فلا بأس هنا من ذكر الرأي الشخصي، نظراً لكون عملية البوح بالرأي الشخصي والبوح بالرأي الإعلامي تتفق بأن تسبقها مرحلة التثبت والبحث عن مدى حقيقته ومواءمة تداوله إلا أنها تختلف في الصبغة الشخصية بينهما ففي الإعلام لا تكون متطلبة وفي الأخرى تفتح أمامها شخصيتك.

موقفنا من ردة الفعل قبل أن يكون موقفنا من ردة فعل الغير بنا هو مربط الفرس والغاية التي لابد وأن نتوقف عندها على الدوام، لأن توقفنا المستمر سوف يحقق لنا مساحةً من الأخبار الصحيحة والمواقف الصريحة، صحيح أننا لا نملك السيطرة على ردود الأفعال لكوننا أشخاصاً مختلفين ومداركنا متفاوتة وليست واحدة ولكن وضع مثل هذه المعاني في أذهاننا سوف يوفر لنا بيئةً مستقرة ولمستقبلها مستبشرة.

وأتى العيد[٧٧]

الحمدلله على النعم التي حبانا بها سبحانه وتعالى وها هو العيد يأتي إلينا بعد شهر مبارك حتى نفرح ونمارس الفرح، إن صور الفرح تختلف من شخص إلى آخر وقد تتشابه أحياناً، إن العيد فرصة لنا للتعبير عن السعادة ولنبذ الحزن ولتجديد الطاقة التي استهلكناها في فترات سابقة.

العيد مرتبط بالسرور وبالسعادة ولا يعني قدوم العيد بألا نفرح إلا في يومه فقط، في السابق كنت أشعر ببعض الضيق عند اقتراب نهايته وكانت تختلف طرق تعبيري عن هذا الشعور فكنت أسمع رد والدي حفظه الله بأن أيام الله كلها عيد، إن ترديد مثل هذه العبارة بأن الأيام كلها عيد تجعلنا ننبذ كل المنغصات التي قد تعتري نفوسنا الضئيلة أمام هذا العالم الفسيح، إن تمرين العقل على تأهيله للسعادة يجعل منا أشخاصاً إيجابيين لا سلبيين، نقبل على الحياة ونحن نعلم بأنها منتهية، ولكن نتعلم كيفية التعايش مع منغصاتها وصعوباتها وهمومها، فكل هذا العالم برمته سوف ينتهي ومن باب أولى الأحزان فإنها سوف تنتهي ولن تكون دائمة، وحتى الفرح والسعادة وكل المشاعر الأخرى لن تكون دائمة ولكن يجب أن نعتاد على العيش فيها ونفهم الواقع ونعرف قدراتنا وحدودها ونتعاطى مع تلك الحدود بالقدر المناسب.

الخلافات والمشاكل التي نشهدها ليست دائمة، ففي فترة الاحتلال كان يأتي إلي هاجس وقلق في الكيفية التي سوف نفرح بها، هل سوف يأتي العيد ونحن شعب أرضه محتلة أم لا؟ حتى شاءت قدرة الله عز وجل وأنعم علينا بالتحرير في فبراير ومن بعده قدوم رمضان في مارس وبعده العيد، ففرحنا مع أن الامكانات لم تكن مماثلة لما نحن عليه اليوم ولكننا فرحنا ومارسنا

---

[٧٧] الراي ، ٢٠١٢/٨/١٨م.

الفرح، واليوم واقعنا السياسي قد يجعلنا قلقين وقد يزعجنا في التفكير مع سماع وتداول التصريحات والمواقف والتهديدات التي تشعرنا بأن الظروف غير مستقرة، إلا أن الفرح لا بد وأن يفرض نفسه، لذلك لنتيقن بأن التفاؤل مطلوب والتعايش أمر لازم وأن أيام الله كلها عيد، ولا يسعني إلا أن أقول تقبل الله طاعتكم وعيدكم مبارك.

عقوق الأمهات بين النزوات والأزمات[٧٨]

كثيراً ما كنت مستغرباً من أوضاعنا ولكن استغرابي تبدد بعد أن (توثقت) بأن الأزمة التي (نتعايش) معها ماهي إلا أزمة (أخلاقية مفتعلة) وحلولها (القانونية) موجودة و(معتمدة) ولكن (البعض) استغل (المكانة الاجتماعية) كي (يحدث) فجوة (اصطناعية) تعاون معه (البعض الآخر) من حيث (يعلم) ومن حيث (لا يعلم). في الكويت لدينا دستور ينظم كل الأمور ويبين لنا سبل ووسائل العلاج إلا أن (التصنع) أصبح (طبعاً) بعد أن كان (تطبعاً مستعاراً)، في الماضي كنا نفرح بامكانية (الاستعارة) أثناء الدراسة بمراحلها المختلفة عندما كانت عندنا (شطارة) ولكننا اليوم تمنينا عدم وجودها بدلاً من عدم تمني (توفيرها) كخدمة من الخدمات، كيف لا وقد أصبحت (نقمة) من النقمات و(شر) بعد أن كانت باب (خير) و فائدة (نبني) عن طريقها (الانجازات) حتى صرنا نعانينا من (الخيبات).

التهم من السهل جداً توجيهها ولكن من الصعب جداً (اليوم) السبر (نحو) النظر في (حقيقتها)، هذا يقول إن (س) مسؤول وذاك يصمت والآخر (يتبرم)، وأصبحنا ننظر و(نشعر) نتألم و (نتحسر)، ولكن كفعل وعمل (لا) نقدم أو نؤخر نمارس الصمت والسكوت بجدارة وغيرنا يمارس الاساءة (بمهارة)، أين الأمل وأين (العمل)؟ أصبحنا كلنا في مؤخرة الأمم وفي أدنى

---

[٧٨] الراي ، ٢٠١٢/٨/٣١م.

الهمم ولانحمل سوى (الألم). لدينا السلطات مع توافر (اليافطات)، لدينا الشوارع ونقود عليها المركبات، ولا نزال نعاني من (السبات) تمر مناسبة من (المناسبات) ونحلم بتحقيق أعلى الايرادات حتى أصبحنا بلا صادرات ولا واردات ولا حتى مرتبات، نعم هذا حال عقوق الأمهات بعد أن تحاملنا على أنفسنا وأغضبنا أم الأمهات كويت الفخر والثبات صاحبة العزة والهامات، وها هم هذا وذاك يفتخرون بعقوق الأمهات ونستمر نحن في سبات ونتمنى نزول الرحمات فقط أزمات وأزمات تجر بعضها بسبب تلك النزوات إلهي أنزل علينا الرحمات.

أزمة السكن إلى أين؟[٧٩]

نحن اليوم في العام ٢٠١٢م ولا تزال طوابير الإسكان في مكانها تنتظر (اقتراب) الدور (الموعود)، وها هو المواطن الكويتي ينظر إلى أسرته بعين وإلى قيمة الإيجار الشهري بعين أخرى.

لقد قامت الحكومة في عام ٢٠٠٦م بمنح المواطن (بدل الإيجار) كي يكون (معيناً) للمواطن الكويتي بعد أن طالت طوابير الانتظار، فالقانون الخاص بتوفير الرعاية السكنية للمواطن يبين أن الانتظار لا يتعدى الخمس أو الثماني سنوات في حين الواقع يترك المواطن مع طابوري الانتظار و(استعار) أسعار الايجار لمدة تتجاوز الخمس عشرة سنة؟

نلاحظ كثيراً مدى (تأخر) الوعود بالمدن السكانية على الرغم من توفر الأراضي في الدولة، فالكل يعلم عند النظر إلى خريطة دولة الكويت من أن المساحة المستغلة من الدولة (سكنياً) لا تتجاوز نسبة (٧%) فهل نلوم المواطن على (تبرمه) واستيائه.

[٧٩] الراي ، ٢٠١٢/٩/١م.

نعم وفرت الدولة بدل الايجار للمواطن (مشكورةً) ولكن أسعار إيجار العقار أصبحت لا تقل (أبداً) عن قيمة (البدل)، والسؤال هنا لماذا لا تتم معالجة مثل هذا الخلل فأين دور الحكومة وأين دور مجلس الأمة اتجاه هذه القضية الوطنية المهمة.

إن الناظر إلى آلية توزيع المناطق السكنية يصيبه نوع من التشاؤم، فهذه منطقتي الفردوس والظهر وأم الهيمان تعبر تعبيراً واضحاً عن روح التشاؤم الواقعية، ليذهب كل مواطن إلى تلك المناطق وينظر إلى مساحات البيوت التي تقل عن أربعمائة متر، ولينظر إلى التلوث في أم الهيمان ومعدلات السرطان فيها ولننظر إلى منطقة الأحمدي والوفرة ولننظر إلى بيوت التركيب في الصليبيخات والشامية، وفي الوقت نفسه لننظر إلى مناطق أخرى تم تثمينها و(الوعد) بإعادة توزيعها لعمل مشاريع تعود بالفائدة على الدولة أليس المواطن أهم أي نعم تلك المناطق تعتبر مناطق قديمة، ولكن لماذا لا يتم تعويض أهلها فالمساحات صغيرة إذا ما قورنت بالبيوت الممنوحة من الدولة وكذلك لا يمكن للمواطنين القيام بترميمها ففي بيوت التركيب لا توجد أساسات لها وكل بيت متصل (بوصلة) مع بيت الجار فلماذا لا تعوض؟

لو غضضنا النظر عن تلك البيوت وشاهدنا كل من مناطق (جابر الأحمد) و(عكاز) و (القيروان) لاكتشفنا أن السيناريو (ذاته) يعاد، ولكن مع اختلاف الأسماء والأمكنة، ففي أم الهيمان تلوث مصانع وفي جابر تلوث محطة الدوحة، وفي الظهر أرض (زاحفة) غير صالحة وفي جابر وعكاز(أسفلها مياه) أيضاً أرض غير صالحة، وفي الوفرة أسفلها غاز وفي القيروان أيضاً أسفلها (غاز)، إذاً متى (نتقدم) ونتعلم من أخطائنا؟

من جانب آخر نرى أسعار العقار في إزدياد غير طبيعي، الأمر الذي يدفع المواطن إلى (صرف) النظر عن الاستعانة بمساعدة بنك التسليف والادخار بعد أن حطم (الطمع) أي إمكانية لبداية أي حلم يريد (فقط) أن يحلم به دون أن يحققه.

اليوم تشهد الساحة المحلية (حملة) وطنية تعبر عن رفض تأخر طوابير الإسكان (الموعودة) والتي حملت عنوان (ناطر بيت) نتمنى فعلاً أن تنتهي معاناتهم ومعاناة غيرهم من المواطنين.

المشاريع الإسكانية ليست مجرد قضية[٨٠]

إذا ما بحثنا عن المشاريع الإسكانية التي تتولاها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فإننا سوف نلاحظ القبول النسبي والرضا الجزئي عنها لدى المواطن، الأمر الذي يستدعي منا البحث عن حقيقة القبول والرضا ومبرراته، جلست أخيرا مع أحد الخبراء في التربة والأراضي وتساءلت عن مشكلة المسجد الكبير، فأخبرني بأن المشكلة تكمن في أن كمية المياه الجوفية هي السبب الذي يسهم في إضعاف أساسات البناء نظراً للقرب من مياه البحر وهنا تذكرت معلومة مهمة ذكرها خبير آخر في برنامج إذاعي محلي من أن سبب الرائحة الكريهة في أجزاء من منطقة شرق تكمن بأن هنالك مياه تحت الأرض تسببت في انتشار هذه الرائحة الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن سبل علاج مثل هذه المشكلة.

لسنوات عديدة سكنت وما أزال في منطقة الصليبيخات ولاحظت مشاكل (جمة) في تربتها نظراً لكثرة (الجص) وهو مؤشر على وجود المياه خصوصاً عند القيام بالحفر علاوةً على وجود بعض المؤشرات على بقايا البيئة البحرية في بعض النواحي من قواقع وغيره، ومن وجهة نظري فإن

---

[٨٠] الراي،١٤/٩/٢٠١٢م.

الحل البسيط والأولى هو ألا يتم البدء في أي مشروع حتى تتم معالجة مثل هذا الأمر، إلا أن المشاريع انطلقت منذ العام ٢٠٠٩ ولم تتوقف، ففي طريق (أبوظبي) بدأ الحفر لتوفير الشبكة الصحية والبنى التحتية لمناطق عكاز وجابر الأحمد دون العمل على توسيع الطريق ما ينذر بأزمة مرورية متوقعة نظير زيادة عدد مستخدمي الطريق المذكور.

أعرف شخصياً عدداً لا يستهان به من سكان منطقة جابر وكيف توقفوا عن عمليات التشييد والبناء نظراً لخروج كمية كبيرة من المياه في سراديب بيوتهم ما يعتبر (مؤشرا) على تكرار تلك المشكلة في شرق ومدينة الكويت، وعلمت أخيرا أن مؤسسة الرعاية السكنية قد نقلت عبر الصحف المحلية في نهاية أغسطس الماضي عبر الصحف أنها تعكف على وضع تقرير مفصل عن المشروع الجديد (شمال غرب الصليبيخات) ووضعه البيئي، وأن العمل جارٍ تنفيذه وتهيئة أرضه بيئياً ومعالجتها كما يحتوي تقرير المؤسسة على رد قاطع ومقنع حول سلامة البنية التحتية إزاء ما تردد أخيراً عن أنها غير صالحة للسكن، إن نقل مثل هذا الخبر يدفعنا إلى التفاؤل و إن أخذنا به فإن رغبة (ملحة) تتملكنا وهي لماذا نستهلك ميزانية الدولة في مشاريع تتطلب مثل هذه (المعالجات)؟ لماذا لا يتم بناء المشاريع في الأراضي التي لا تتطلب إلى الحاجة للتكليف على الدولة؟.

أتمنى من كل قلبي أن يوفق الله كل مشاريع الدولة بشكل عام والمؤسسة السكنية بشكل خاص ولكنني أرى أن الأفضل هو (المصارحة) في موضوع تلك الأراضي.

المشاريع الإسكانية بشكل عام ليست مجرد قضية بل واجب على كل إنسان يعيش في الكويت أن يتبناها ويجعلها مسألةً ضرورية.

الإعلام بعد ذلك العام[٨١]

لم يعد مستغرباً أن يتطور الإعلام عندنا في الكويت خصوصاً بعد عام ٢٠٠٧م حين صدر قانون المرئي والمسموع ليتوج مسيرة الكويت الإعلامية من تجارب (مشهودة) لا يمكن لأي كان إنكارها.

وعلى الرغم من قدم الإعلام عندنا وإن اختلفت (وسائله) و(أدواته) والتي بدأت من الدواوين والمقاهي الشعبية وصولاً إلى القنوات والصحف الخاصة، فإنه لا يحق لنا أن (نبقى) مستغربين من (الانتقادات) التي توجه إلى وسائل الإعلام بين فترة وأخرى كما لا يحق لغيرنا أن يبقى عند (نهجه) في الانتقاد دونما (تطوير).

اعتدنا في الكويت على انتقاد وسائل الاعلام كانتقادنا للأشخاص، في حين أن الوسائل الإعلامية يقف خلفها عدة أشخاص وليس شخصاً واحداً، ولعل أحد أشهر تلك الانتقادات اللاذعة التي (طالت) بعض الوسائل صفة (الإعلام الفاسد)، ومع الأسف نكتشف بأن المنتقد قد استعان بتلك الوسائل قبل قيامه باستعمال ذلك الوصف مع إيضاح نيته بعدم العودة إلى الاستعانة بتلك الوسيلة! منكراً بموقفه أنها وسيلة ومؤكداً بأنها شخصية دون التفكير بأن الوسيلة (سبيل) وطريقة وأسلوب، وهنا قد ينتقد بعضنا (تصرفه) لأننا اعتدنا النظر إلى تلك (المواقف) على أنها مواقف تحدث (بين) أشخاص وليست بين مؤسسة وشخص أو شخص ومؤسسة، لذلك فإن التطور الذي تحدثنا عنه آنفاً ينبغي وأن يواكبه تطور في (الرؤية)، حتى نقيس تلك الأمور وهذا التطور الذي (ننادي) بالبدء فيه لا نتمناه على الصعيد الإعلامي بل على الأصعدة كافة، فإن أخطأ شخص من أي فئة كانت لابد وأن يحاسب هو وفق النظام المتبع لا أن نحاسب تلك الفئة التي

---

[٨١] الراي،٢٠١٢/٩/٧م.

يعود إليها وندخل في الأمور غير (القاطعة) لأن الحساب يتوجب أن يكون على ما هو أمامنا من فعل تم عن طريق فاعل وحدث على مفعول به، أما مسألة البحث عن (مسببات) الأفعال فإنها لا تكون بالطريقة نفسها التي نحاسب عليها الفاعل لأن فعلته لم تكن (واضحة) كوضوح فعلة الفاعل ولا يعني ذلك أن تكون مسألة التعامل مع (المسبب) أقل قوة من المتسبب بل قد تكون أكثر.

إن المسألة ترتبط بعدة (قناعات) وهذه الأخيرة تفتح أمامنا باب الإيمان والذي يتولد من بعده (الثقة) والتي من غيرها لن يكون هنالك تطور أو (تحسن) للواقع، نعم هنالك (البعض) من وسائل الإعلام ممن يكيدون للنيل من فئات في المجتمع للوصول إلى (ردود أفعال) غير مدروسة ومعاقب عليها (قانوناً)، والخطأ هنا هو التصور بأن الحملة الممنهجة هي للنيل من البعض دون التفكير بأن الغرض هو (الكل)، وهنا لا بد لنا أن نعلم بأن الوسيلة الإعلامية التي تخرج عن الحياد ليست بوسيلة إعلام وتخرج عن تلك (الحزمة).

الغاية من كلام اليوم هو ضرورة ألا نكون (مقدمات) لفتح الباب على الاعتداء على وسائل الاعلام أو القائمين عليها، أي نعم لم نصل في الكويت إلى مراحل مشابهة إلى تلك في الأقطار الأخرى، ولكن لنستفيد ونتعلم و نقرأ سير أولئك الاعلاميين وإلى (الأدوات) التي قتلتهم، هل نريد أن يكون لنا نحن دور مماثل لما تم مع حسين مروة ورياض طه وسليم اللوزي وعمر الزامل وكامل مروة ومحمود زكريا وسهيل طويلة ونسيب المتني وسمير قصير وميكا ياما موتو وجبران تويني وغياث عبدالله وطارق أيوب وعلي الجابر؟

إن عمليات القتل والاغتيال من وجهة نظري ليست إلا طرقا يستعين بها (العاجز) وأسلحة لمن لا يثق بمجتمعه ولا حتى (نفسه)، فهل نقبل أن نكون مثلهم فاقدي الثقة بمجتمعنا لنبرر بأننا غير واثقين بأنفسنا (حتى) ولا بقدراتنا؟ إن الشخص منا إذا سار في الطريق ووجد مجالاً في طريق ينقله إلى وجهة معينة فإن عليه استخدامه لا إنكاره لأنه إن أنكر لن يصل أبداً إلى مبتغاه.

وفي الوقت نفسه لا بد أن نتيقن بأن من يمارس (الفساد) ويصوره على عكس معناه، فإن الحساب سوف يطوله عاجلاً أم آجلاً، وفي الوقت ذاته لن يكون حاله إن (ترك) أفضل من حال أي شيء فاسد في الدنيا كالتفاح الفاسد لكون خاتمته لن تكون عبقة بل (منفرة).

جون الكويت[٨٢]

جون الكويت أو خليج الكويت أو خليج الصليبيخات وهو ما يعرف في الكتب القديمة بخليج (كاظمة) أيضاً، يحد هذه المنطقة من الجهة الشمالية منطقة الصبية ومن الجنوب مدينة الكويت ومن الغرب مناطق الميناء والصحية وغرناطة والصليبيخات والدوحة وعشيرج والجهراء، ولا يمكن لأي ناشط في الحقل البيئي أن ينكر أهميته للبيئة البحرية الكويتية بشكل خاص ولبيئة الخليج العربي بشكل عام، في سنوات مضت تعرض هذا الجزء من الوطن إلى مراحل إهمال عديدة يمكن أن نسميها بمراحل(مبعثرة).

منظمات كثيرة وجمعيات وهيئات علمية وذات ثقل أكاديمي علمي دولي ومحلي تطرقت إلى أهمية الجون وما يشكله من تنوع إحيائي وحيوي، وحسناً فعلت حكومة الكويت ممثلةً في وزارة الصحة في عام ٢٠٠٢م عندما قامت بتدشين محمية الصليبيخات وإنشاء محمية الشيخ زايد رحمه

---

[٨٢] الراي،١٥/٩/٢٠١٢م.

الله أيضاً نظراً لما تتمتع به المنطقة من مميزات قلما تتوافر في أماكن عديدة مثل الطيور النادرة المنتشرة كالهدهد والبلشون الأبيض والزمار والغاق والخرشنة والنورس والفلامنغو وغيرها الكثير، حيث قدرتها جمعية الطيور الكويتية في عام ٢٠٠٧م إلى أكثر من ١١٠٠ نوع من أنواع الطيور علاوةً على النباتات المفيدة كالخريزة والثليث والقلمان والطحماء والهطايس والهرم والسواد وغيرها، بالاضافة إلى كون الجون (مركزاً) رئيساً لمبايض الأسماك وتكاثرها، فهو أحد أكبر مواقع التكاثر في بحر الخليج حتى رشحها العلماء بأنها أكثر الأماكن (وفرة) للغذاء في الكرة الأرضية نظراً لخصائصها المميزة لها فبعملية متكررة من تبادل الأرض الملحية ومياه البحر حين يغسل البحر الأرض فيغذي البحر وبالوقت نفسه يغذي التربة فتخرج النباتات المذكورة فيصبح وبشكل طبيعي دون تدخل من الانسان محدثاً (تكاثراً) على البيئة البرية والبحرية في آن واحد فتتكاثر الأسماك والنباتات والطيور.

إن رؤى الحكومة في إنشاء المحميات هو توجه (حميد)، ولكن الرؤى اختلفت اليوم عن تلك التي كانت بالأمس فهذه المحميات لم تخصص لها مساحات شاسعة من الأرض بل اعتمدت كي (تغتال) عن طريق المشاريع الجديدة كمشروع الجسر والمحطة والمناطق السكنية القريبة جداً من الجون، الأمر الذي يؤكد لنا أن مصير الجون هو (الدمار)، فكيف تتكاثر الأسماك والنباتات بوجود الأعمدة الخرسانية في مياه البحر وكيف تكون بعد تزايد مايعرف عنه بالتلوث (الضوضائي) من تواجد دائم للمركبات على الجسر وعلى المناطق السكنية مما يدفع الكائنات إلى الهجرة أو الانقراض؟

في عام ١٩٦٢م عقد المؤتمر الدولي الأول للمحميات الوطنية ونودي من خلاله إلى إصدار القوانين الدولية التي تنظم وتصون المحميات الطبيعية، وهو ما تم بعد ذلك عندما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتبني برنامج البحار الإقليمية، وتبنت منظمة اليونسكو عدة برامج مثل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ووقعت اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة والطيور المائية، واتفاقية التراث العالمي وأسس الصندوق الدولي للحياة الفطرية والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية وقام الاتحاد بتشجيع الدول على إنشاء المحميات الطبيعية وتقديم المساعدات الفنية المتخصصة لها.

العلاج الذي ننادي به هو بجعل منطقة الجون (محمية طبيعية كبرى) كتلك التي أقيمت الصبية، ففوائد الجون ليست محصورة بما ذكرناه بل هي مفيدة للتأهيل الرئوي للإنسان وهو ما أكده الخبراء البريطانيون عندما (خططوا) بأن يتم تخصيص المنطقة وجعلها صحية في ستينيات القرن الماضي وهو مالم يتم إكماله عندما أسسوا مستشفيات الصباح واصطدم بمخططهم إنشاء محطة الدوحة والتي طالبنا ولا نزال بنقلها إلى مكان آخر.

نتحد[٨٣]

لا ننكر أن الاستغراق في الفرح أمر غير محمود ولكن لا بأس من الفرح ولو بشكل معقول إلا أن روح التشاؤم ورياح القلق باتت واضحة كوضوح قناعاتنا بأن الحياة فانية وهي فعلاً منتهية، لذلك كان من الأولى لنا أن نشحذ هممنا كي نستعد لما هو لاحق لذلك التشاؤم وألا نستغرق بالأخير أيضاً.

---

[٨٣] الراي، ٢٠١٢/٩/٢١م.

كُثر فرحوا من المحيط إلى الخليج والعكس بأن بواكير من الحركات الإسلامية في عالمنا قد اعتلت أعالي مراكز صنع القرار إلا أن الحيطة والتمعن تجعلنا صامتين قليلاً وبشكل مبتتر، إن إحسان النية متطلب ولكن في حدود نرسمها وفق قدراتنا المحدودة حتى لا ننصدم بأن الفرح ما كان إلا خبالاً أو سذاجة، إن ما تعلمت من قراءة كتب التاريخ هو الاحتياط المبكر فما نحن إلا نتاج لتنازلات كانت لازمةً في وقت ما لذلك لا بأس من التنازل ولكن لا للإسراف فيه، نعرف ونتعرف كل يوم على ثمرات البذور العرقية التي نثروها على أشلاء عقيدتنا فكونت لنا عرقيات وثكنات مدروسة و محبوكة حتى غدت عصبيات محمومة يتم تجميلها بين الفينة والأخرى.

المهاتما غاندي اعتبره الكثيرون رمزاً وأنا كذلك ولكن الرمزية التي يعنيها الكثيرون تخالف تلك التي أذهب خلفها ففي خلف غاندي سار الكثيرون وربما لحقهم من أولئك المتمنهجين.

إن أي وصول ينبغي أن تكون خلفه تنازلات ربما قليلة وربما كثيرة لذلك فإن التنازل ضعف، والنزول إليه أضعف وللمتنازل له القدرة على التعرف عليه! إن الشدة والشد والتصلب ليس المراد ولكنه مطلوب لكونه كرامة فمن بعد التنازل سوف نجبر على التخاذل، نعم نفرح ولكن بشكل يسير ولابأس أن نفكر بشكل أوسع، إن وصول تلك الجماعات في المناحي المختلفة جميلة كفكر ولكنها إن أحسنا النية فيها فسوف ترتفع حتى يتم إنزالها ويستعان بغيرها للنيل بفكرها بشكل أكثر من أشخاصها لذلك الفرح انتهى والتخطيط يجب أن يبدأ فقد سبق وأن تنازلنا ولا نزال فهل نفرح بنيل تلك الصفة؟

إن تسهيل صعود أصحاب الرؤى الإسلامية إلى مراكز القرار ليس إلا مقدمة لإسقاطهم وإحلال آخرين مكانهم بعد سلسلة من التنازلات لذلك أتمنى للمشروع الإسلامي النجاح وأن يكون متحداً لا متفرقا بل متجهاً إلى الإسلام الصحيح لأن التمسك فيه يقينا من تلك الدسائس والمؤامرات لنتحد... نعم نتحد.

هل هذه هي النصرة؟[٨٤]

وصلني عبر البريد الإلكتروني ملف بعنوان الفيلم المسيء إلى نبينا ورسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وفي الحقيقة من اللقطات الأولى لم يستهوني حيث لاحظت رداءة التصوير و ضعف أداء الممثلين أو المؤدين إن صح وصفهم، ولم أستطع إكماله بل بأخذ لقطات سريعة بينت لي بأن الجهة الممولة للفيلم أرادت الإساءة لأهداف معينة في نفوسهم.

وما جاء من هذا العرض المرئي وليس الفيلم، لأنه لو عرض وقيم على المعنيين فإنهم لن يصنفوه من ضمن الأفلام لكونه لا يتعدى وصف مادة مرئية وأضيفوا عليها لفظة سيئة.

وبكل أمانة دخل في قلبي بعض السرور من مشاهدة الناس وهي تهتف في نصرة قائد الأمة محمد صلى الله عليه وسلم بل وبيانات الشجب والاستنكار كانت جميلة، إلا إنني اليوم أود أن أسجل اعتراضي على طريقة حصر النصرة وصنع قالب واضح لها ومعلوم وكأنها مجرد لوحة أو خبر أو مادة إعلامية موقتة المدة ومحصورة بمكان معين على الوسيلة الاعلامية حتى تأتي مادة اخرى كي تشغل مكانها، إن النصرة الحقيقية تكون بالتعبير عن الحب نعم الحب وما يخلفه من مشاعر وأحاسيس تبين لنا ولغيرنا مدى حملنا للحب في القلب حتى يترجمه العقل بالعمل، إذا توفي شخص نحبه

[٨٤] الراي،٢٠١٢/٩/٢٢م.

ونعتبره قدوة لنا فإننا لا يمكن أبداً أن نرضى بالإساءة له، فهل مجرد هذا الفعل كاف؟ لأجل التعبير عن مدى حبنا للحبيب! فإذا ما كان لديك أب وتوفي وله من الأخلاق والأفعال الحميدة فإنك بالطبع لن ترضى بأن يمس سمعته أحد، ومن باب أولى أيضاً ألا تترك أخلاقه وأفعاله بل ستقوم بها وسوف تلتزم بأوامره ونواهيه ونصائحه وتحفظ علاقاته وما خلفها من أصدقاء وأحباب وأن تحافظ على الموروثات الأخرى، هنا نكون معبرين للحبيب الذي في قلوبنا عن مدى حبنا له، أي أن الاحترام والتقدير ليسا بالوسيلتين الوحيدتين لأجل التعبير عن النصرة، فالنصرة تكون بالأخذ بما فعله رسولنا من سنة نبوية جميلة، فنجتنب الحرام فلا نكذب ونمارس الصدق ولانرضى بالكبر ونقبل بالتواضع ونحترم بعضنا البعض ونحرم الربا وننشر قيمه وسنته ونحترم أصحابه وأهله ونسير على هديه ونختطي بخطواته لا أن (ننتهك) وصاياه بإباحة الحرام والانغماس بالرذيلة ثم نناد بنصرته، هل أخذنا بسنته؟ أم هل أخذنا بوصاياه؟ هل سرنا إلى ما سار إليه؟ بالله عليكم أيهما أفضل الانتصار له في كل وقت أم بمسيرة موقتة محددة ومعلومة الزمان؟

جهود مبتورة[٨٥]

في يوم الجمعة الماضية مررت مع صديقي بدر على شاطئ الصليبيخات لتغيير أجواء الأسبوع المنصرم والمليء بمشاغل الحياة الكثيرة، وكالعادة لاحظنا ملاعب (الكريكت) وهي منظمة مع نظافة مياه البحر اللافتة، إلا أنه لفت انتباهنا قيام عدد من الأشخاص الأجانب وبشكل منظم ومن جنسيات مختلفة بتنظيف الشاطئ وجمع ما عليه من مخلفات كان قد تركها مرتادوا المكان، وفي الحقيقة لم أستطع أن أترك هذه المجموعة إلا وأن

[٨٥] الراي،٢٠١٢/٩/٢٨م.

أستفسر عن وجودهم لكونهم ليسوا من أهل الدولة، فأخذوني إلى المسؤول عنهم وبين لي من أنهم تابعين لمجموعة تطوعية تدعى (الجمعية الكويتية لحماية الحيوانات ومواطنها) تأتي في كل نهاية أسبوع من الصباح الباكر وحتى فترة المغرب لتنظيف الشاطئ وبشكل منظم، وهم موظفون من عدة شركات أجنبية غير وطنية تهتم بمشاركة المجتمع في الأمور المهمة بيئياً دون مقابل، أوضحت لهم من أنني من أهل المنطقة وقد سبق لي القيام بتأليف كتاب وكتابة مقالات عن مشاكل المنطقة وهمومها ومن ضمنها (البيئية) ولم يسبق لي أن شاهدت مثل هذه الحماسة لشاطئ المنطقة.

بينوا لي أن الاهتمام بالبيئة لا يعرف جنسية معينة بل نحن جميعا نشترك في هذا الكوكب، وللأمانة أثرت بي صورتين قاموا بعرضها لي وهي عبارة عن المنطقة قبل التنظيف وبعده حيث تبين الصورة الأولى وبشكل واضح مدى التلوث على البحر والتربة وفي الثانية نمو النباتات وفوقها الأشجار على المياه وبشكل كثيف على المنطقة وبفرق ثلاثة أشهر بين الصورتين، إن القيام بمثل هذه الخدمات للوطن هي بكل تأكيد ذات فائدة وليست (هينة) بل جداً ضرورية وتبني الدولة ممثلةً بوزاراتها وجمعيات النفع العام لمثل هذه النوعية من الأنشطة (متطلب) و(مستحق) وهذه المسؤولية تلقى على المواطنين أيضاً، لقد كان للقائي مع هذه المجموعة نهايتان (محزنتان) الأولى هي أنني أخبرتهم بأن جسراً سوف يقام على الجون الأمر الذي سوف يلحق خسائراً مؤكدة بيئياً والثانية بأن جمعيتهم لم يتم إشهارها حتى الآن، عندما سرت في السيارة مع صديقي أخبرته بأن جهودنا وجهود غيرنا جداً جميلة ولكنها غير مكتملة و(مبتورة).

آثار الديموقراطية[٨٦]

كثيراً ما نتناول مفهوم الديموقراطية على أنه النظام الأصح والأفضل ولكننا لم نتطرق إليه صراحةً وهل هو المفهوم الصحيح والصائب أم يحتاج منا النظر والتمحيص؟ إن مفاهيم كثيرة شقت طريقها بيننا ولم يمض على مجتمعاتنا المسلمة أكثر من مئة عام تقريباً من ممارستها ومع ذلك نلاحظ أنها خلفت وراءها سلبيات ومشاكل عديدة لم تكن قائمة في مجتمعاتنا.

تعرف الديموقراطية باختصار على أنها حكم الغالبية أي أن تتم عملية اقتراع معينة ومن يحصد الأصوات الأكثر يكون هو الغالب، إذاً هل فكرنا بمن لم يحصل على الأصوات الأغلب وهو من يعرفون بأنهم الأقلية، في الحقيقة يوماً بعد يوم يثبت لنا الواقع مثالب هذه الفكرة، وبالتالي لا بد لنا من الوقوف أمام مفهوم آخر أهم وأوضح ألا وهو العدالة والتي تعرف باختصار على أنها الاستقامة والايثار لأجل الآخرين وبأنها ضد إهمالهم بل الموازنة في ما بين الناس، لذلك وضع مفهوم العدالة ومفهوم الديموقراطية والمقارنة بينهما يجعلنا نركز على عنصرين أساسيين هما الاهتمام والإهمال، ففي الديموقراطية نرى اهمال فئة من الناس، وفي العدالة نرى إهتماماً لكل فئات الناس.

تعتبر العدالة فكرةً خيريةً ذات طابع تكافلي وتعاوني بين الأفراد كافة في المجتمع، أما الديموقراطية فهي فكرة خيرية ذات طابع تكافلي وتعاوني بين بعض الأفراد في المجتمع، وبالتالي فإن نقد الديموقراطية يضعنا أمام خيار أصيل يحترم ما نعرفه اليوم من أفكار مثل التخصص وتقسيم العمل، فلا يحق لكل شخص لم يتخصص في دراسته أن يعمل في مهن مغايرة للتخصص، فخريج الشريعة يعمل في أعمال الشريعة والقانون في مجاله

---

[٨٦] الراي،٢٠١٢/١٠/٦م.

والتربية والهندسة والطب كذلك، وبالتالي فإن الديموقراطية من وجهة نظري فكرة غير ناجحة وتتناقض مع العدالة، وبالتالي فإن الشورى المعروفة في الاسلام والتي تكون لأناس ثقات ومن ذوي الخبرة في أساسيات الحياة هي التي تفترض أن تتشبث بها مجتمعاتنا للمساهمة في صنع القرار.

لقد أنتجت لنا الديموقراطية تداخلات كثيرة وضعتنا اليوم أمام فوضى مرتبة ومعدة سلفاً، فلو كان لدينا التخصص لتحقق حسن الأداء وصولاً إلى الإتقان والإنجاز، ولا يعني كلامي تسفيه أو تحقير الناس بل فتح الباب لهم إعمالاً للضوابط الإسلامية السمحة وتحقيقاً للعدالة التي كابد لأجل تحقيقها الرسل والأنبياء.

ماذا نريد من مجلس ٢٠١٣؟[٨٧]

قد تتعدد المطالب وقد تختلف الرؤى إلا أن الخطوط الأساسية التي تتفق حولها التجمعات السياسية وبقية النخب السياسية المستقلة في الكويت واحدة ألا وهي خدمة الكويت، ومع صدور مرسوم حل مجلس الأمة وحتى موعد الانتخابات فإن هنالك مطالب أساسية أكيدة لا بد من التذكير بها وعدم إهمالها، لقد نادى دستورنا الكويتي في مادته ١٨١ بعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكامه إلا عند قيام الأحكام العرفية، واليوم عندما نرى ١٨٣ مادة من الدستور ولايطبق منها إلا القليل فإنه يتوجب العمل على تفعيل مواده التي اعتراها النسيان.

إن العمل بأحكام دستور ١٩٦٢م والذي جاء بعد جهد دؤوب من رواد العمل السياسي في الكويت يجعلنا نتجه إلى جادة الصواب وإلى الارتقاء بسمعة الأوساط السياسية الكويتية لكون الصفة التشريعية هي الصفة الأساسية التي لازمت نواب الأمة، وبالتالي فإن مسألة تفعيل المواد هي أولوية لا بد

---

[٨٧] الراي،١٢/١٠/٢٠١٢م.

لها لأن تكون في المقدمة لا مادة إعلامية تثار عند بداية كل دور انعقاد أو افتتاح حتى تكون بمثابة التلويح لأجل تحقيق مطالب شخصية أو حزبية مقيتة.

يعتبر الدستور الكويتي دستوراً متطوراً ورائداً ولكنه مع شديد الأسف لم يحضر بيننا غير اسمه وبعض من مواده، فلماذا لا يطبق تطبيقاً كاملاً من المواد الأولى وحتى الأخيرة؟ ربما يقول البعض من ان الدستور طبق ومسألة مواده ماهي إلا توجيهات ورسائل تذكيرية وبعد ذلك يسارع إلى المطالبة بتعديله، وهنا لا بد لنا أن نسترعي انتباه إخواننا أصحاب هذا الرأي الأخير إلى أن الدستور جاء بتوجيهات أساسية لكونه التشريع الرئيسي في دولة الكويت وليس ديباجة أو رسالة تاريخية قديمة نطلع عليها ونستأنس بكلماتها ومعنى التشريع الأساسي هو أن تطوع التشريعات التالية له في المرتبة كي تصبح متوائمة مع أحكام الدستور لامتعارضة معه ومختلفة وكم نرى منها في حياتنا اليوم، ولعل فريقاً آخر قد ينطلق في حديثه لكي يقول بأنه لا يوجد دولة في العالم يمكنها أن تطبق نصوص القوانين كاملةً أو أن تطبقها تطبيقاً حرفياً، ونرد عليه بأن التطبيق نعم قد يكون صعباً ولكن الأصعب هو مخالفة أحكام القانون وتجاوزها باستثناءات باطلة وغير جائزة أشبه ما تسمى بالاستباحة، إلى اخواني الأعزاء نواب مجلس الأمة للعام ٢٠١٣ باذن الله فعلوا مواد دستور ١٩٦٢م ولا تترددوا لأنكم سوف تكونون نبراساً يحتذى بكم وفي كل المجالات بإذن الله تعالى، اللهم احفظ الكويت وسمو الأمير المفدى والشعب الكويتي من كل مكروه، اللهم آمين.

بين تعزيز قيم المواطنة وثقافة القانون[٨٨]

تعتبر مسألة تعزيز قيم المواطنة مسألةً مهمة جداً ولا تقل عنها أهمية مسألة تعزيز ثقافة احترام القانون، ان تحقيق مثل هذه القيم ليست فقط موجهةً الى الحكومة بوزاراتها ولا المواطن وأسرته ولا المجلس ونوابه بل الى الجميع، لاحظنا يوماً بعد يوم تزايد الظواهر السلبية بل وتفشيها مثل الواسطات وتعطيل القوانين وكذلك تزايد ارتكاب الجرائم. نمتاز عن غيرنا بأننا نعرف مسببات المشاكل وسبل علاجها وتوفيرها الا أننا أتقنا وبجدارة طرق التغاضي عنها والاكتفاء بذكر المشكلة وذكر مسبباتها مع وضع الحلول وجعلها مخبأة.

إن الأمثلة كثيرة وعديدة وليست قاصرة على جهة دون أخرى أو سلطة من السلطات دون غيرها، شعبياً نرى ممثلي الشعب يجتهدون في ذكر مسببات المشاكل ووضع الحلول بتشريعاتهم والتي بعد ذلك لا يجتهدون بمتابعتها بل فقط يفتخرون بتمرير القوانين التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن دون شرح أسباب عدم تطبيقها ويكتفون بالتفاخر بالانجاز المنقوص، حكومياً نرى محاولات جادة لتعزيز قيم المواطنة واحترام القانون كمنهج التربية الوطنية الذي فرحت كثيراً بأنه مقرر على الفصل الأول الابتدائي وقرأت محتوياته، وكيف ينمي في ذهن الطالب احترام القانون ورموز الدولة والتعاون مع المواطنين، وكيف أن له دوراً مهماً في بناء المجتمع وأخذت أتخيل وأستغرق في التفكير بأن مثل هذا المنهج سوف يضعنا أمام مدينة فاضلة، وأن المشاكل متى ما ظهرت فسيتصدى لها القانون، وكل مواطن يتعرض الى أي اشكال سوف يتجه الى القضاء، حتى انصدمت بأن الأهالي يكلفون بكتابة أسماء أبنائهم على الكتاب فقط ولصق الطابع ومن

[٨٨] الراي ، ٢٠١٢/١٠/١٣م.

ثم تجليد الكتاب وصولاً الى المدرسة التي تطلب من الطلبة اخراجه حتى يجمع ويوضع في الخزانة، وفي نهاية العام يرمى في صندوق جمع الصحف والمجلات!

مؤسف شديد الأسف أن تتوافر لدينا كل تلك الأمور ونتناساها ونحاول (صرف) أنظارنا عنها، لماذا لا نعزز قيم المواطنة؟ لماذا لا يحترم بعضنا بعضاً؟ لماذا لا نجتهد لأجل مستقبل مشرق للكويت؟ هل نسينا حقوق الوطن علينا أم نتذكر فقط حقوقنا؟ وبعد ذلك نغلق النوافذ والأبواب ونعدد ما لدينا، ومتى ما لاحظنا نقصاً صببنا جام غضبنا إما على الحكومة واما على المجلس.

لا بد أن نتعاون ونعزز مثل هذه الثقافات التي تبني الوطن وتعيد ثقة المواطن بالأدوات الدستورية التي يتمتع بها ولنفكر ملياً في الصباح عند الاستيقاظ بالامكانية التي نخدم بها الكويت وفي المساء نراجع أنفسنا، ماذا قدمنا لها هنا؟ سوف نصل باذن الله الى واقع أفضل اللهم احفظ الكويت من كل مكروه.

عيدكم مبارك[٨٩]

أتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الصباح وإلى الشعب الكويتي الكريم بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك أعاده الله علينا بالخير واليمن والبركات.

إن العيد فرصة لا تعوض لطي الصفحات الحزينة والمتوترة والمتخالف عليها خصوصاً إذا تأملنا أحداث هذا الأسبوع واستبدالها بالتقارب والتوادد والتوحد لما لعيد الأضحى المبارك من عبر كثيرة أبرزها اتحاد الأمة

---

[٨٩] الراي،٢٦/١٠/٢٠١٢م.

الإسلامية في الموقع والشعائر الواحدة في الحج تلك الصورة المهيبة التي تربك الشيطان الرجيم وأتباعه من أصحاب النفوس المريضة فهي تهز كل طامع يحاول تعكير صفوف المسلمين الأمر الذي يدفعنا ويستوجب علينا الاصطفاف معاً وسد الطريق أمام من يحاول التفرقة بين أبناء الأمة الواحدة أمة الإسلام.

اليوم ما أكثر المنتظرين والمتأهبين لأي فسحة أو مجال حتى يعمل من خلالها فجوة تفرق بين المسلمين بالاستعانة بوسائل وشعارات مزيفة تنهب من خلالها الخيرات وتزرع على أرضنا المنكرات، فهذه قصة الذبح تمر على مسامعنا في كل خطبة عيد نستذكرها ونستذكر الإيثار المتمثل بالسمع والطاعة من الابن لأبيه التي هي أساساً طاعة وقربة إلى الله عز وجل، إن التأمل والتوقف في عبر شهر ذي الحجة الحرام وفي يوم عرفة بالذات وما يلحقه من عيد وأيام التشريق كلها تدفع كل من به شر إلى الخير إن كان من أصحاب الضمائر الحية لنستغل هذه اللحظات الثمينة في ترديد تكبيرات العيد معاً وندعو الله عز وجل أن ينعم علينا بنعمة الاستقرار ووحدة الكلمة: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله الله أكبر الله أكبر ولله الحمد الله أكبر كبيراً والحمدلله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولانعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

شجون المرحلة الابتدائية[٩٠]

إن المتمعن لواقعنا التربوي الكويتي في السنوات العشر الأخيرة يوجد أن الكثير من المتغيرات قد طرأت عليه بدءاً من تغيير السلم التعليمي وصولاً إلى إجبار الطالب في الأول الابتدائي على اللغة الانكليزية، بطريقة خاطئة.

من منا يتصور أن تعليم اللغة الانكليزية يتحول إلى طريقة لتغيير أسسها الرئيسية، ففي المرحلة الأولى الابتدائية تأتي المعلمة لتلتزم بمنهج الوزارة وتعلم الطالب نطق بعض الحروف لا بالطريقة المعتادة بل بجعل حرف (الاس) إلى (سه) و(السي) إلى (كه)، ويتعلم الطالب في الشهر الأول الأرقام الانكليزية إلى الرقم سبعة في الدرس نفسه، وأما في الأرقام العربية فيتعلمها في شهرين حتى الرقم تسعة!

ومناهج التربية الوطنية التي رصدت لها ميزانية بطباعة الكتاب توضع بالخزانة ولا يتم تعليم الطفل الحروف بل يقفز من الألف إلى الميم، فلا يكتب الأبجدية، بل ينتقل إلى جمل لم يكتبها في الفصل بل واجب ليكتبها الطفل غما مع الأهل أو مع المدرس الخصوصي؟

وعودةً إلى السلم التعليمي، فإن الطالب ينصدم بوجود من كانوا في الأول المتوسط معه في المدرسة نفسها ليكونوا فرقاً نظامية ويراقبوه في المرحلة الأولى بدلاً من أن تقوم المدرسة بذلك.

إن الالتفات إلى المرحلة الابتدائية أمر مهم ويتطلب من الوزير الحالي أن يقوم بنفض الأتربة التي اعترتها كليةً لا تركها كي يتعذب الجيل الناشئ.

---

[٩٠] الراي،٢٠١٢/١١/٢م.

حفاظاً على وحدتنا الوطنية[٩١]

تشرفت في اليوم الأول للترشح للانتخابات الأربعاء الموافق ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢ ومنذ الساعات الأولى بالتقدم للترشح في انتخابات مجلس الأمة للعام الحالي عن الدائرة الانتخابية الثانية، وأقدمت على هذه الخطوة بعد الاستخارة والاستشارة حتى أسجل موقفي حول مدى حبي واحترامي لسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه دون مزايدة على أحد ولرغبتي في التشرف والسير خلف خطى سموه في طريق الإصلاح، ومنذ تلك اللحظة كنت قد واصلت العمل للبدء في برنامجي الانتخابي تحت شعار (استقرارنا في وحدتنا) نهارا وليلا للتواصل مع أطياف المجتمع الكويتي كافة في دائرتي الانتخابية، وفي الوقت نفسه انتظرت وبفارغ الصبر مشاركة إخواني من الكتل والتيارات السياسية في انتخابات هذا العام، إلا أنني لاحظت تحركات غير مسبوقة وغير معهودة من التوجه ناحية فكرة الامتناع عن المشاركة.

عبر سنوات ماضية خضت تجارب في العمل السياسي الطلابي وكنت أرى الرأي والرأي الآخر مع بقاء روح المشاركة ولكنني اليوم رأيت انقساماً في الآراء وتمسكاً بالمقاطعة، فكيف لنا أن نترك تكتلات سياسية لها بصماتها في تاريخ الكويت السياسي ونتناسى وجودها مهملين آثارهم الممتدة عبر خمسين عاماً من عمر مجلس الأمة. لقد أحزنني تمسكهم بفكرة المقاطعة واحجامهم عنها مع قواعدهم.

عن نفسي أرفض فكرة اقتناص الفرص أو استغلال انسحابهم حتى يكون بعد ذلك تسلقاً لاحتلال أماكنهم، إن التيارات السياسية وإن كنت لا اتفق معها إلا انني لا أقبل بغيابها، فهي تمثل غالبية اختارها عدد لا يستهان به

[٩١] الراي،١٨/١١/٢٠١٢م.

من الناخبين الكويتيين، فكيف لنا أن نتركهم يذهبون في رأيهم؟ أين المنافسة؟ إنني أشجع وأطالب بمسألة الرأي والرأي الآخر، ولكنني أرفض فرض الرأي في الوقت نفسه، كما لا أريد أن يكون هناك انقسام بين الكويتيين فأين الوحدة الوطنية الكويتية؟ و لا انكر أنني شهدت مراعاة من بعض المواطنين لمشاعر المقاطعين ورغبتهم الصالحة في النأي عن استفزازهم.

أنا متيقن بأننا في سفينة واحدة كشعب كويتي، فكيف للسفينة أن تسير وقسم كبير من شراعها قد غاب عن الاتجاه المراد به؟ هل تبقى السفينة بمكانها أم تغرق؟

أعتبر نفسي أحد مؤيدي الصوت الواحد، وفي الوقت نفسه أؤمن بأنه لا يمثل علاجاً كاملاً للنظام الانتخابي، ولكنه حل مناسب لمثل هذه الفترة نظراً لانعدام قيام مجلس عام ٢٠٠٩م، لقد التمست في الأيام الماضية بوادر انقسام بين أبناء الشعب الواحد، فكيف لي أن أقبل بأن يكون لي دور مشجع فيه؟ إنني لا أصنف نفسي من ضمن أي من تلك الفرق المنادية بالمقاطعة أوالمنادية بالمشاركة لأنني مع كلا الفريقين مجتمعين، لا مع فريق دون الآخر، لأننا شعب ديننا ووطننا وديدنا واحد، لذلك توجهت إلى إدارة الانتخابات في صباح الأربعاء الموافق ١٤ /١١/ ٢٠١٢م كي أتقدم بطلب سحب ترشحي عن الانتخابات والتي أتمنى من خلالها أن أكون قد قدمت رسالة إلى الجميع كي يجلسوا معاً على طاولة الحوار الوطني البناء للتوصل إلى اتفاق مرحلي يقي الكويت شر الفتن وأسباب التفرق والفراق ولتحقيق الرغبة السامية لمستقبل أفضل للكويت، كما اعتذر لكل أولئك الذين أيدوني وناصروني من قواعدي الانتخابية الرجالية والنسائية على هذه الخطوة والتي لم أتخذها إلا درءاً لقيام الفتنة وحفاظاً على الصالح العام

ولأننا كلنا للكويت، اللهم احفظ الكويت وسمو الأمير والكويتيين من كل مكروه ووحد كلمتهم اللهم آمين.

بين الدولة والقبيلة[٩٢]

عندما نقرأ ونتصفح كتب التاريخ فإننا نكتشف بأن القبيلة كانت أقدم تاريخياً من الدولة، والدولة عبارة عن مفهوم أحدث وتسمية لنظام إداري متطور تضم في حدودها المكونات البشرية الاجتماعية بمختلف صورها وأشكالها بما فيها القبيلة، وإذا ما أسقطنا المفاهيم بمعناها المحدد على الدولة والقبيلة سوف نلاحظ تشابهاً كبيراً بين الاثنين، يعيش الفرد داخل القبيلة في كنفها حتى تحتضنه وتأويه تدافع عنه ويدافع عنها يحمل اسمها والولاء يكون لها وتعتبر حياته بأكملها تحت لوائها، في حين نجد أن الدولة وهي التكوين البشري الأحدث تتولى الدور ذاته الذي تقدمه القبيلة لأبنائها.

إذاً كيف يمكن أن تكون القبيلة بكل ما تحويه من معانٍ تحت كنف وحماية الدولة؟ لا ننكر أن تغيير معنى القبيلة ببطونها وأفخاذها عملية صعبة واقعياً ولكنها متطلبة في عالم اليوم بعد أن شاهدنا (البعض) يغلب ولاء قبيلته على وطنه ويحاول أن يجعل من وطنه خصماً في بعض الأحيان حتى ينتصر لقبيلته التي لا يمكنها أن توفر له اليوم ما وفرته له الدولة ابتداء منذ فترة ما قبل الولادة مروراً بمراحل الحياة المتعددة، وأنا شخصياً لا ألقي اللائمة على هؤلاء (البعض) بل ألقيها وبشكل أكبر على المسؤولين الذين قاموا بتدعيم فكرة أن القبيلة هي من سوف تجلب إلى المنتمي لها ما تبقى له من حقوق لم يأخذها بعد، حتى نجد أن هذا المسؤول ساهم بطريق مباشر وآخر غير مباشر في صنع وإيقاظ عنصرية يتحقق من خلالها ما يعرف بنيل الحقوق.

---

[٩٢] الراي،٢٠١٢/١١/٢٣م.

هذا المسؤول هدم بيده مفهوم الدولة وتواطأ مع أقرانه في التفرقة بين أصحاب الحقوق حتى ميز بين أبناء القبيلة الواحدة وأيضاً أبناء القبائل الأخرى مطوعاً الصلاحيات التي بالإمكان أن تفتح لجميع المواطنين أي كان مكانهم الاجتماعي.

إن تدارس مثل هذه القضية ممن بيدهم المسؤولية ومن ثم اتخاذ القرار بالتطبيق المتساوي هو الحل الأمثل لوأد هذه العصبية التي يأباها الإسلام والقانون والقيم، ونود أن نقول للبعض من أبناء القبائل إن الدولة هي قبيلتنا ولا بأس من الاحتفاظ بقيم وعادات القبائل المتنوعة ولكن لابد من التآخي والتواد والتقارب لأجل الدولة لأنها باختصار شديد قبيلتنا.

غزة[٩٣]

إنها المدينة الساحلية الفلسطينية الأبية (غزة)، والتي تعتبر أحد أكبر مناطق تواجد الشعب الفلسطيني، أسست في القرن الخامس عشر قبل الميلاد على يد الكنعانيين وتعرضت للعديد من التحديات أبرزها سلسلة عمليات الاحتلال عبر القرون الطويلة من قبل الإغريق والرومان والفراعنة ولكن ليس أبشع من اليهود في قرننا هذا والقرن الذي سبقه.

غزة العزيزة على قلب كل مسلم تستنهض اليوم عواطفنا حتى نستذكر كتبنا المدرسية وغيرها من تلك التاريخية لنقارن الأوضاع التي مرت بها فكيف لأي مسلم أن ينسى (دخول) أجدادنا المسلمين لها وتحويلهم لها كي تكون مركزاً إشعاعياً دعوياً لقيم ومعاني الإسلام السمحة.

تصل إلينا صور عديدة وفي كل واحدة منها تحاكي ضمير الإنسان المسلم وتناديه لكن مع الأسف يقابل بالسكوت والسكون، إلى متى نتخاذل ونتوقف! قبل وقت قريب دعمت الحركات في سورية ولكن اليوم لانرى مثل

---

[٩٣] الراي،٢٠١٢/١١/٢٤م.

هذا الأمر لقطاع غزة؟ أين مبادئنا أين ضمائرنا أين المنطق والنخوة والحمية والكرامة؟

في غزة قبر جد رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم الثاني هاشم بن عبدمناف وكانت مسقط رأس الإمام الشافعي أحد أبرز أئمة المسلمين، شخصيات إسلامية تاريخية عديدة مرت على غزة وسجلت مواقف لاتنسى في حق هذه المنطقة المهمة فلماذا نصمت هذا الصمت المطبق؟

هذه المنطقة العزيزة كانت تحت إشراف مصر من العام ١٩٤٨ بعد الحرب العربية الإسرائيلية ولكن إسرائيل تلقفتها من بعد (نكسة) عام ١٩٦٧ وصولاً إلى العام ١٩٩٣ والذي نقلت بمقتضاه إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وقبل مايقارب السبعة سنوات اندلع خلاف بين فتح وحماس على عملية نقل السلطة فيها الأمر الذي أفرح إسرائيل لتفرض حصارها الشهير على غزة.

يفترض اليوم أن يتم التوصل إلى اتفاق عاجل بين الأطراف الفلسطينية لأن إسرائيل بدأت تستعمل العنف غير المبرر والمفرط تجاه الشعب الفلسطيني هناك أو يتم نقل السلطة إلى طرف إسلامي يتمكن من توفير الحماية والرعاية حتى تتوقف آلة القتل.

المجتمع الدولي لا أريد أن انتقده أو أتطرق إلى موقفه لأنني لاأكترث بردود أفعاله ولا أقواله بل سأكتفي فقط بالدول الإسلامية التي تهمني وأتمنى أن تسارع إلى اتخاذ موقف عاجل يقوم بوأد الهمجة الإسرائيلية الجبانة.

قبل أن يحدث ما شاهدناه.

كانت غزة قد استقبلت للتو الرئيس القطري في زيارة سريعة سبقه قبل ستة عشر عاماً الرئيس الأردني الراحل الملك الحسين بن طلال في ١٩٩٦ وهو نفس العام الذي شهد مذبحة (قانا) بعد عمليات عناقيد الغضب وكذلك نستذكر زيارة الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر قبل سبعة وخمسين

عاماً أي في ١٩٥٥ وهو نفس العام الذي شهد مذبحة غزة الأولى وما توالى بعدها من مذبحة ثانية عام ١٩٥٦ وصولا إلى النكسة! ترى ماهي رسالة إسرائيل القادمة هل ننتظرها أم نتحرك؟ أترك التفكير والقرار لكم.

خيبات باراك ووصية دلال[٩٤]

في يوم الاثنين الماضي شغل خبر اعتزال وزير الدفاع الاسرائيلي «إيهود باراك» للعمل سياسي مكاناً بارزاً في عدد كبير من الصحف العالمية والمحلية، وما شغل بالي أكثر هو تعبير بعض الصحف الأجنبية بأن إعتزاله يشكل خسارة لمعظم سياسيي اليوم؟ بل وراحوا يعددون ما أسموه بإنجازاته؟

أخذت أقرأ الإنجازات التي ذكروها وعددوها حتى توقفت عند قتله لـ «دلال المغربي»! والسؤال اليوم كم من أبناء هذا الجيل يعرف الشهيدة دلال وليست القتيلة التي راحوا يدعون بأن قتلها من إنجازات «باراك» المعتزل؟ دلال سعيد المغربي هي مناضلة فلسطينية ولدت عام ١٩٥٨م لأسرة لجأت بعد نكبة عام ١٩٤٨م إلى لبنان، أثناء دراستها انضمت إلى الحركة الفدائية وتدربت التدريبات التي تؤهلها للمشاركة في العمليات العسكرية وهو ما تحقق لدلال عام ١٩٧٨م لتكون من ضمن فرقة دير ياسين والمكونة منها كمفوض سياسي ومن محمود علي أبومنيف قائداً وخالد محمد إبراهيم وحسين فياض وحسين مراد وأبو الرمز ومحمد حسين الشمري وعبدالرؤوف عبدالسلام علي ومحمد محمود مسامح وخالدعبدالفتاح يوسف ومحمدالشرعان وعامرعامرية ويحيى سكاف، كانت مهمة هذا الطاقم القيام بعملية عرفت باسم «كمال عدوان» والذي كان قد قتل مع اثنين من رفاقه

[٩٤] الراي، ٢٠١٢/١١/٣٠م.

أعضاء اللجنة المركزية من حركة فتح في بيروت على يد المتشبه بزي إمراة حينها «إيهود باراك».

فرقة دير ياسين تمكنت عبر سفينة نقل تجارية من الوصول إلى معجان ميخائيل وهي مستعمرة إسرائيلية حتى قاموا بإيقاف حافلة (باص) أجبروها للتوجه إلى تل أبيب حتى ينفذوا عمليتهم الفدائية للوصول إلى مقر البرلمان هناك واستطاعوا أيضاً السيطرة على حافلة أخرى ليصبح مجموع عدد الرهائن ٦٨ رهينة.

قامت دلال أثناء سير الحافلة بترديد الأبيات «بلادي بلادي بلادي لك حبي وفؤادي» «فلسطين يا أرض الجدود إليك لا بد أن نعود».

بل وراحت تقبل العلم الفلسطيني وتعلقه داخل الباص، وهي الأثناء التي أخذ «إيهود» يصدر تعليماته في توجيه الدبابات وتركيز الآليات العسكرية لإيقاف مسير الفدائيين بأي ثمن حتى عطلت الإطارات واستوقفتهم مدرعة عسكرية حاولت دلال ورفاقها التفاوض للحفاظ على أرواح الرهائن، لكن الجيش الإسرائيلي لم يهتم بأمر الرهائن حتى اندلعت المعركة والتي لم يجبن أمامها فريق دير ياسين حتى خسر الطرف الاسرائيلي ٣٠ قتيلا و ٨٠ جريحا، لكن كثرة اليهود تمكنت من تحقيق السيطرة على الوضع باستشهاد أعضاء الفرقة عدا حسين فياض وخالد إبراهيم، أهم ما ركز عليه الإعلام في ذلك اليوم هو سؤال «إيهود باراك» لأحد الأسرى المصابين عن قائد الفرقة والذي أشار إلى دلال حتى التقطت الصحافة صورة باراك وهو يمثل بجثة الشهيدة دلال المغربي ويشد شعرها ويركلها في أكثر من جهة حتى يشفي غليل دولته المزعومة، فهل هذه من قبيل الانجازات أم خيبات إيهود باراك الذي قتل أعضاء فتح متستراً بملابس وشعر إمرأة وصولاً إلى تمثيله بجثة الشهيدة دلال المغربي؟

إلى أين وصل بنا الحال حتى يتم الحديث عن اليهود بهذه الصورة؟ أريد أن أذكر جزءاً من وصية الشهيدة والتي أوصت رفاق الفداء بالتعاون لتحرير فلسطين حتى قالت رحمها الله في ختامها « المقاومة حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني»، فهل يتذكر وصيتها أحبابنا في حركتي فتح وحماس أم ينتظرون عودة العدوان الاسرائيلي على غزة وبقية الأراضي الفلسطينية واللبنانية؟

جنوب السودان وحب الهيمنة[٩٥]

لعل ما أشارت إليه تلك الكتب التي أرخت أحوال جنوب السودان في القرن التاسع عشر تثبت لنا سبباً رئيسياً كافياً لقيام (عداوة) بين جنوب السودان وشماله حين تستعرض لنا تعاون بعض أهل شمال السودان مع الرحالة الأوروبيين والمصريين على عمليات الغارات الخاصة بجلب الرقيق القائمة في الفترة من ١٨٨٥م وحتى ١٨٩٩م وهي ذاتها التي كان يتولى فيها الحكم التركي (الخديوي) على مصر حينها، إلا أن مراجع أخرى تثبت عكس ذلك السبب (تماماً) لأنه فيما قبل فترة غارات الرقيق تمكن الإنجليز منذ عام ١٨٤٨م من ممارسة أنشطة غير مباشرة مع سكان الجنوب حتى عام ١٨٩٩م مع قدرتهم الواضحة على توفير الحماية لأولئك السكان في فترة الحكم التركي للمنطقة إلا أنهم تركوهم في الوثنية والعرقية إلى أن بسطوا سيطرتهم على المنطقة ومارسوا التبشير عليها رويداً رويداً بحملات مدروسة عن طريق الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية حتى أفهموهم بأن العداوة قائمة لسبب غارات الرق والعبودية بمناهج التعليم وبشكل رسمي عام ١٩٢٧م، أحداث تاريخية كثيرة تبين لنا مدى استرخاص أهل الجنوب وتركهم يواجهون معارك وحروبا وأزمات كانوا في غنى عنها إلا أن

---

[٩٥] الراي،٢٠١٢/١٢/٨م.

المصالح تسيدت بشكل قوي بعد عام ١٩٩٦م وهو العام الذي تعاونت به الحكومة السودانية مع الشركة الكندية حتى ظهر النفط على أرضها في شهر يونيو من ذلك العام، الأمر الذي جلب عدداً من المهتمين للتعاون بنسب موزعة بين الحكومة وكندا والصين وماليزيا لكي يتزايد الانتاج النفطي بعد أن يئست شركة شيفرون الأميركية صاحبة امتياز استخراج النفط السوداني من فترة ١٩٧٤م إلى ١٩٨٤م حيث جمدت نشاطها وخرجت من السودان حتى تمكنت السودان بشركة كونكورب العالمية من تحرير الامتياز عام ١٩٩١م وبجهد أولي من حكومة الإنقاذ.

في الفترة اللاحقة للعام ١٩٩٦م بدأ الخير يتدفق في السودان حتى تضافرت الجهود إلى زيادة إنتاجها النفطي وهو ما تم ليصل من ١٥٠ ألف برميل في اليوم إلى ٢٢٠ ألف برميل في اليوم الأمر الذي دفعهم إلى إقامة مركز لتجميع النفط في إقليم (هجليج) ما زاد حصيلة الانتاج كي يصبح قابلاً للتصدير، وهو الأمر الذي أخذت السودان تسعى إلى تحقيقه كي تصدر النفط علنياً وفي تلك الفترة أقيم مصنع (الشفاء) للأدوية والذي يوفر لعشرات الملايين في السودان وخارجها الأدوية اللازمة المغنية لهم من عملية الاستيراد، ولكن هذا المصنع لم يصمد أمام الصواريخ الأميركية (التوماهوك) في أغسطس عام ١٩٩٨م، الغارة الأميركية لم تحرم الشعب المسكين من كفاية الأدوية بل حرمت أكثر من ثلاثمئة أسرة من قوت يومها بالاضافة إلى تدمير مصنع مجاور للحلوى! كانت حجة الطرف الأميركي هي أن المصنع كان لدعم التسليح الكيماوي لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، ولكن مجلة مركز دراسات منع الانتشار الأميركية في عدد خريف عام ١٩٩٨م نفت أي علاقة للمصنع بالادعاءات التي ذكرت الأمر الذي دفع شركة أميركية متخصصة في حقل التأمين أن تصرح بانعدام العلاقة

مع أي جماعة إرهابية، بل أن المتحدث باسم البيت الأبيض مارلين فيتزووتر قال صراحةً بأن السبب في الغارة التي شنتها أميركا هي تغطية فضائح الادارة في تلك الفترة، كما أن السودان رفع قضية إزاء تلك الهجمة وهي التي رد استئنافها حين قال القاضي توماس جريفيث حرفياً : «اذا كان لمبدأ عدم البت في القضايا السياسية من جانب القضاء من معنى في مجالي الامن القومي والسياسة الخارجية، فإن ذلك هو ان المحاكم لا تستطيع تقييم صلاحية قرار الرئيس بشن هجمات على اهداف خارج الولايات المتحدة» وهو الأمر الذي يطرح تساؤلاً بريئاً مستحقاً هو لماذا وصلت القضية إلى مرحلة الاستئناف مادامت خارج تقييم الصلاحية؟

على الرغم من قساوة الأزمة تمكن السودان من تصدير أول شحنة من ميناء البشائر في الشهر نفسه الذي قصفت فيه عام ١٩٩٩م.

ومع ذلك هاجس ضياع الأمر من أيدي عشاق السيطرة كان يراودهم إلى أن أدخل موضوع إيقاف تصدير النفط الذي أخذ يمنح السودان اكتفاء ذاتياً ومنبعاً كبيراً لها لقيام أنشطة تجارية مرموقة عليها إلى طاولة المفاوضات حتى يجعلنا نتيقن أن الأمر (طمع) وحب شديد (للهيمنة) حتى وصل إلى ماعرف باتفاق جنيف عام ٢٠٠٤م وصولاً إلى منح الجنوب حق تقرير المصير وصولاً إلى الانفصال الذي عرفناه عام ٢٠١١م، إن الملف السوداني مثخن بالجراح التي لا تختلف عن جراح بقية الأقطار المسلمة، ولكن نظراً لقرب الحدث فإن عام ٢٠١١م كان انطلاقة لما عرف بالربيع العربي فهل الحق الممنوح لأهل الجنوب منح لأهل سورية أو فلسطين وغيرهم أم ننكر عقولنا ونوجه أسئلتنا إلى جورج كلوني؟

التصعيد القادم[٩٦]

الوضع السياسي في الكويت يتجه نحو المزيد من (التفاقم) على الرغم من إيجابية لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء مع رؤساء تحرير الصحف وتفاؤلية طرحه، خصوصاً تجاه أحد المشارب الفكرية الكويتية الممثلة بالإخوان المسلمين، إلا أن قراءة سريعة لعناوين الأحداث تشير إلى أن انعدام التعاون يلوح بالأفق من قبل معظم التيارات السياسية، من منا يتذكر تصريح أحد المحامين المنشور في منتصف أكتوبر الماضي وتداولته بعض الصحف المحلية بأنه قام برفع دعوى قضائية مستعجلة يرغب من خلالها بحل اتحاد الطلبة لانعدام صفته الشرعية والقانونية واعتباره منحلاً! لعل هذا الطلب يعتبر طبيعياً للوهلة الأولى إلا أن تركيزاً أكثر لصمت الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الغريب يدفعنا إلى التساؤل هل ينتظرون إغلاق الاتحاد الذي تجاوز عمره اليوم الخمسين عاماً؟ لعل لديهم ردوداً تنتظر التجهيز في الأيام المقبلة أو أن تصعيداً جديداً مرتقباً سوف يخرج من أسوار جامعة الكويت للتنديد بإغلاق الاتحاد؟ ومن ثم الدخول بشكل أوسع إلى الحراك الشبابي المنتشر خارج أسوار الجامعة، بكل حيادية اتحاد الطلبة تقدم فعلاً بمشروع لإشهاره في ديسمبر من العام الماضي أثناء المؤتمر الثالث والعشرين والذي كان من المفترض أن يكون بشكل مبكر لا في وقت قريب وكذلك وزارة التربية والتعليم العالي كان عليها منذ الأساس في ستينيات القرن الماضي أن تخضع الاتحاد لمظلة وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لقانون الأندية وجمعيات النفع العام رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م أو إلى إدارة معنية في وزارة التربية على الأقل.

---

[٩٦] الراي ، ٢٠١٢/١٢/١م.

ولكن كل هذه الأمور المفترض القيام بها لم تتخذ بشأنها إجراءات فعلية لحفظ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والمسؤولية هنا موزعة على أكثر من جهة رسمية قانوناً، أما واقعياً فيبدو أننا أمام تصعيد شبابي طلابي مرتقب يزيد من الحشد والنزول إلى الشارع إذا لم يتم تداركه، ولا نستطيع إلقاء اللائمة على المحامي لأنه تقدم برفع الدعوى ينادي فيها بتطبيق قانون الأندية والجمعيات والتي جاء صراحةً في موادها الثانية «لا يجوز للجمعية او النادي مباشرة اي نوع من انواع النشاط ولا يثبت لأيهما الشخصية الاعتبارية، ما لم يكن قد اشهر نظامه وفقا لأحكام القانون في الجريدة الرسمية»، وكذلك المادة الرابعة والثلاثين من القانون نفسه «على جمعيات النفع العام والأندية القائمة وقت صدور هذا القانون ان تتقدم بطلب التسجيل والشهر طبقا لاحكام القانون خلال شهرين من تاريخ العمل، به وإلا اعتبرت منحلة وفي هذه الحالة تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتصفية أموالها وتعيين الجهة التي تؤول إليها»، شخصياً لا أتمنى أن تتجه الأمور إلى التصعيد ولكن الحدث قد يفرض نفسه على الساحة قريباً.

ما بعد السبت[٩٧]

لقد مر يوم السبت الماضي الموافق الأول من ديسمبر بكل تفاصيله وأخرج لنا نواباً جدداً وبعضاً من النواب السابقين، اليوم لابد أن نجلس ونمسك بكل من الورقة ورفيقها القلم حتى نحلل نتائج وإفرازات الصوت الواحد، لقد كنت أطالب ومنذ فترة بعدم صلاحية نظام الدوائر الخمس ومازلت وطالبت عبر لقاءات متلفزة بضرورة القيام بتعديل نظام توزيع الدوائر الانتخابية إما بعشر دوائر وصوت واحد أو بالعودة إلى العشرة القديمة مع الصوتين .

[٩٧] الراي،٢٠١٢/١٢/٧م.

الخمس وعشرون دائرة عانينا فيها من تزايد الإدعاءات بظاهرة شراء الأصوات والخمس دوائر بأربعة أصوات التي عززت من الانتخابات الفرعية وبعض التجمعات الطائفية، صحيح أنني قلت عبر سلسلة مقالات في الصيف الماضي أن الصوت الواحد هو الأفضل ولكن بشكل مرحلي لكون انتخابات السبت الماضي مسحت من أذهاننا ظاهرة الانتخابات الفرعية إلا أنها لم تقض على بقية الظواهر السلبية التي تتسلل إلى العملية الانتخابية.

وإذا ماتحدثنا عن مخرجات الدوائر الانتخابية لوجدنا تشابهاً كبيراً في الدائرة الأولى ونسبياً في الرابعة عن الانتخابات السابقة، علاوةً على عدم وجود تمثيل لأطياف أخرى للمجتمع الكويتي والتي أصبحت مغيبة.

إن مهمة تعديل نظام توزيع الدوائر إلى عشر وصوت واحد هي الأفضل لأنها سوف تقضي على أي صورة من صور التكتلات القائمة على تبادل الأصوات لذلك فإن مثل هذه المسألة يجب وأن تتم حتى ننعم بآلية تكفل فعلياً مشاركة كافة أطياف الشعب الكويتي.

أحد الاخوة المواطنين قال لي فكرة صادقة ومخلصة وهي تقسيم الدوائر إلى خمسين دائرة وبصوت واحد لتخرج لنا خمسين عضواً إلا أنها واقعياً لايمكن القيام بها ولن تلاقي الترحيب من أي الأطراف على الرغم من أنها تعبر عن توسيع لقاعدة المشاركة الشعبية.

مع الأسف لم يلتزم البعض بأدب الاختلاف حتى امتهن مهنة غير شريفة بتخوين من يخالفه الرأي سواء من شارك أو من قاطع وهما الأمران اللذان لم يتم اتخاذهما إلا بعد غيرة نابعة عن حب وعشق للوطن ولذلك فإن قول الرأي ومناقشته لابأس به إلا أن الرغبة الجامحة في فرضه هي غير المرحب بها بل وتزيد من شحن الشارع الكويتي.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من تحمل عناء القدوم إلى حفل توقيع كتابي الرابع والعشرين «الحقيقة» في معرض الكتاب الأخير.

بين الترك والتصليح[٩٨]

أين موقعنا من الخارطة السياسية الجديدة، هكذا طرح التساؤل المستحق نفسه على الساحة المحلية مع أن باب المشاركة كان مفتوحاً على مصراعيه؟ كثيرون اليوم ناقمون على عدم وجود من يتناسب مع أفكارهم ورؤاهم وأهدافهم، بل أن حركة السؤال سوف تتواصل ولن تتوقف بشكل أكبر إذا ما صدر حكم المحكمة الدستورية بدستورية الصوت الواحد لكون التعديل الجزئي صلاحية سيادية ومصونة لا يحق المساس بها دستورياً ، كنت ولا أزال إنساناً مستقلاً ولي موقفي بعدم أخذ دور في هذا الصراع السياسي الذي يبدو أنه وصل إلى نهايته حيث سبق وأن طالبت بضرورة التفاوض للوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف كافة، والأهم هنا ماذا لو لم يتحقق هدف المقاطعين؟

من جزئية أن يهمل الشخص دوره، أود أن أشرع في الحديث بل وبشكل أخص أوجه كلامي إلى الإسلاميون الذين أقنعوا الشعب وعبر سنوات طويلة بأن المشروع الإسلامي ضرورة وشعار ومبدأ لا يمكن التراجع عنه أو الانصراف عن طرحه واليوم، أقول أين ذهب دوركم ،نعم هنالك إسلاميين في المجلس ولكن مواقف كتلهم معروفة ومعهودة وتعودنا عليها ولن نستغرب منها ولكن ماذا عن البقية؟ أليس واجب إعلاء كلمة الحق أعظم وأرقى والتعصب للمشروع الإسلامي أهم أم التنازل عنه بحجة إجراءات قوانين وضعية أرى شخصياً بأنها ليست ذات أهمية بقدر استكمال تطبيق الشريعة؟

---

[٩٨] الراي ، ١٤/١٢/٢٠١٢م.

لقد تمسكنا باجراءات تقل أهمية عما هو أهم وأولى باستكمال تطبيق الشريعة التي رأينا آثار تعطيلها بادية على أغلب مناحي حياتنا اليومية، فتأثرت أخلاقنا وزادت أحقاد البعض منا حتى انصدمنا من بعض الجرائم وصعقنا من الواقع الذي وصلنا إليه، أنا مقتنع أن البذل والعطاء لا يمكن الحد منه أمام ذريعة مفادها أن الواقع يقول كذا أو أن فقه الواقع يبين لنا أن الأمور لا بد وأن يكون الموقف منها هكذا، كل تلك الأمور لا تصمد أمام قوة الإرادة لأن باب المشاركة إن تم فإن الناس سوف تعمل وتتكاتف لغيرتها على الدين لا الحزب أو التكتل أو التيار السياسي وما شاهدته اليوم هو انتهاج لمنهج أن الناس تتجه إلى أفراد أو أحزاب لكي تكون حماستها لهم أكثر بعد أن أضفيت حماستهم على الدين .

أحد الأخوة يقول بأن بعض من شارك كانت غايته شريفة ولكن وسيلته العكس أي تحقيق البعض وفق تصوره لمقولة أن الغاية لا تبرر الوسيلة، وهنا لا بد أن أوضح بأن الوسيلة هي هي لم تتغير ما دامت وجهة نظركم تقول بأن الشريعة يتم تعمد تعطيلها، فلماذا لا تجاهدون على تطبيقها؟ ولماذا لم تقاطعوا وتتعاطوا مع الوسيلة ذاتها في السابق على مر السنوات واليوم بذريعة أنها برعاية مرسوم الصوت الواحد؟ وما الفرق ما دمتم سبق وأن شاركتم بمرسوم الخمس والعشرين أليست الغاية لا تبرر الوسيلة مستحقة هنا عندما تقاطعون وتزعمون بأن البلد سوف تثار بها فتنة طائفية وهو الأمر الذي بدا واضحاً بأنه من صنيعتكم بعد أن امتنعتم واكتفيتم بإشاعة فكرتكم القاضية بالمقاطعة؟ أليس التعرف على موطن الخلل وتركه دون إصلاح من باب الإثم؟ هل تقنعوننا بأن من يجد منكراً ما أو باباً يسبب المشاكل للناس فتركه ومقاطعته أولى أي تركه بخرابه؟ هل إن وجد أحدنا حفرةً في الطريق يهملها و يترك غيره يواجه مصيره في السقوط

داخلها ؟ هل هذا هو المعنى المراد؟ هل ترك المبنى متهاوٍ ومترنح أفضل أم إصلاحه ؟ أيهما أشد إثماً؟

أقولها وأكررها بأن الأمور كلها باتت واضحة وجلية، ولا بد لنا أن نميز ونجعل المصدر الرئيسي والذي اعتمده لنا الدستور في المادة الثانية المتمثل بالشريعة الاسلامية هو وسيلتنا في تصفية الواقع ومن ثم نقرر ما هو صحيح وما هو خطأ. والله سبحانه وتعالى المستعان في الأول والآخر.

حجة غياب الإسلاميين[٩٩]

يعقب عدد من المحللين السياسيين على حالة أصحاب التوجه الإسلامي بأنهم مبتدئون في هذا الصنف من العمل، بل أنهم جعلوا من هكذا فكرة حجة وعذراً يتلمس من خلاله الأعذار المختلفة والعديدة فأصبحت مع الأيام (ديباجة) نبتدأ بها أحاديثنا التي نعلق من خلالها على واقعنا السياسي دون أن نعلم أن مثل هذا العذر لا محل له في الخريطة السياسية، فمن يدخل في مضمار المنافسة السياسية لا يتمكن من الولوج إلى المنصب السياسي إلا بعد مذاكرته لقواعد السياسية العصرية والتي لا يتوقع لأي (عارف) في العلوم العصرية أن ينكر وجود مفاهيم أخرى قديمة كالسياسية الشرعية وقواعد الشريعة المتعلقة في العمل السياسي، لأن مفهوم الدولة وتوابعه وملحقاته كان قائماً لأكثر من ألف سنة مضت، إذاً كيف يكون (هؤلاء) القوم مبتدئين إذا كانوا فعلاً (إسلاميين) فهل هم جدد على العمل السياسي مثلما يدعى؟ أم هم جدد على الإسلام وقواعده؟

نعاني وعبر سنوات سلسلة من التبريرات غير المنطقية والتي لا تلقى قبولاً تألفه الأذن ولا رضى يصدقه العقل لأننا عبر عقدين من الزمان شاهدنا عدداً لا يستهان به من النواب الإسلاميين الذين وصلوا إلى مقعد البرلمان،

---

[٩٩] الراي ،١٥/١٢/٢٠١٢م.

وفي الوقت نفسه لا نشاهد استكمالاً لتطبيق حكم شرعي أو حتى مشروع يعرض ويناقش على المحيط البرلماني، أقدر كثيراً فكرة عدم وجود غالبية برلمانية إسلامية في البرلمان وبأنها عذر لعدم تمرير أي مقترح أو مشروع، ولكنني لا أنكر عقلي عندما أفسر المادة الثانية حرفياً فلماذا لا تؤخذ المادة على المعنى الذي قمت بشرحه في أكثر من مقال وكتاب ويتم الطعن بعدم تطبيقها أمام المحكمة الدستورية والتي خصت الأعضاء والوزراء بمكانة متقدمة تمكنهم من التقدم على المواطن العادي الذي لا يستطيع القيام بمثله إلا بعد قضية حقيقية، إنني كنت ولا أزال محسناً ظني بهؤلاء النواب إلا أن الانهزام المبدئي الذي تم في الانتخابات الأخيرة لم أكن راضياً به لأنه أصبح اليوم بالإمكان تعديل الدستور بالطرق الرسمية للمجلس الجديد والتي تمكنه من تعديل المادة الثانية أو إلغائها بعد أن امتنعت التكتلات الإسلامية عن المشاركة وحرمانهم للإسلاميين المستقلين من الوصول.

إن قانون المحكمة الدستورية كفل ومنذ سبعينات القرن الماضي للنواب الحق في الطعن بعدم دستورية القوانين المتعارضة مع الدستور وهي الأداة التي لم تطوع لخدمة الشريعة حتى هذه الساعة، وما يحزنني أن النواب كانوا وعبر سنوات يتسابقون لطلب تعديل المادة دون طلب تعديل القوانين المتعارضة وهو الطريق الأسهل والأصوب من وجهة نظري بل وقناعتي.

كانت الحجة المتسيدة هي أن نظام الصوت الواحد يمنع فكرة وجود غالبية برلمانية، وأنا اليوم لا أشاهد تحقق هذا المعنى لوجود غالبية في المجلس بل أن فكرة المقاطعة إن لم تقم لرأينا وصول أغلبية والأدهى والأمر هي أن ممارسة دور النائب الإسلامي لا يمكن تحجيمه إذا ما اقتنع بفكرة طعنه أمام المحكمة الدستورية، فأين موقع الحجة من العقل والمنطق؟ أسأل الله

عز وجل أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

نظرة واقعية على حكم الدستورية[١٠٠]

إن مما لا شك فيه أن حكم المحكمة الدستورية الأخير قد وضع النقاط على الحروف وأغلق باباً كان قد أشغل فتحه النقاش والجدال الطويلين، فما دل عليه الحكم أنه قد جاء إثر قراءة عميقة ومستوفية للطعون المقدمة، إن التأني كان سيد الموقف، فمن الناحية القانونية كنا قد بينا تزامناً مع صدور تلك المراسيم أن الحاجة ملحة وضرورية من جانب تعذر قيام مجلس الأمة للعام ٢٠٠٩م، فأعضاؤه تعمدوا مقاطعة الحضور إلى جلساته سواء قبل حله في المرة الأولى أو بعد عودته في المرة الثانية، لذلك كانت الاستعانة بالمادة (٧١) من الدستور أمراً لازماً وحلاً لا يمكن الاستعاضة عنه بآخر، حتى صدر مرسوم الصوت الواحد، أما من جانب اللجنة العليا للانتخابات فإن المحكمة فرقت وأوضحت من انعدام توافر حالة الضرورة الأمر الذي أدى تباعاً إلى بطلان مجلس الأمة الأخير.

من الناحية الواقعية، فإنه لا يمكن أبداً وبأي حال من الأحوال الوصول إلى الرضا والقبول التامين عند الجميع وبالتالي لا بد من إعذار المعلنين لمقاطعتهم لعملية الانتخاب، فعند قراءةٍ بسيطةٍ للواقع نكتشف أن من دخل الانتخابات ابتداءً أي منذ الفترة المبتدئة بالعام ٢٠٠٨م وصولاً إلى العام ٢٠١٢م لا بد وأن يكون قد عانى من انعدام الاستقرار، فكيف يمكن للمرشح أن يثق بالواقع ومتعلقاته ويخوض الانتخابات وهو بين مخافتين إما الحل أو الإبطال، إن من انخرط في العمل السياسي خلال الأعوام الخمسة الماضية يدرك تماماً أن الاستقرار السياسي غير ممكن ونسبته لا يمكن أن

[١٠٠] الراي ،٢٠١٣/٦/٢١م.

تبقى ثابتة عند حدٍ معين بل حل مجلسي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م وإبطال مجلسي فبراير وديسمبر للعام ٢٠١٢م خير مثال على تزايد الشعور بانعدام الثقة، فكيف يمكن أن يتم تثبيت المعادلة وجبر ما تكسر خلال تلك المرحلة، لا أريد أن أضفي نظرةً سوداوية على المشهد السياسي الكويتي، ولكن النظرة الواقعية لا تقول لنا ذلك بل تقسم عليه، فما هي ماهية الحل الذي يمكن من خلاله إحقاق بعض من الاستقرار والثقة السياسيين؟ الأيام وحدها كفيلةٌ لأن تبين لنا. والله المستعان.

صديقي السياسي[١٠١]

لم يكن يريد أن يتكلم كي لا يتفوه بتلك الكلمات، إلا إنني استطعت تحقيق ذلك، هي بالنسبة لي لم تكن كلمات عادية أو اعترافات بسيطة بل حروف اعتصرها الألم، خرجت من فم رجل صديق عشق السياسة ودخل أحد مساراتها.

سؤالي له كان حول أسباب انسحابه الحقيقية من العملية الانتخابية بعد أن قدم أوراق ترشحه غير مبالٍ بتلك الأحداث التي عصفت بالبلد، قال وهو لا يستطيع أن يضع عينيه في عيني بكل حسرة وألم بأنه ترشح حباً وإخلاصاً للوطن ولرموزه ولكنه لم يتمكن من الدخول على المجتمع؟ فبادرته مقاطعاً له في ما يقول بأن له شعبيةً تؤهله للفوز في ذاك العام إلا أنه أسكتني عندما أعاد عبارته (الدخول إلى المجتمع) فعلياً واقعياً، هنا لم أتمكن من مقاطعته وقررت أن ألتزم الصمت منصتا له حيث بين لي أن البعض يعيشون بيننا وهم لا يعيشون كما نعيش وضرب في نفسه مثلاً بأنه تعرض إلى أزمة صحية أدخلته في غيبوبة امتدت لأكثر من شهر حتى فقد الكثير من صحته فهو يحق له الاندراج تحت طائفة ذوي الاحتياجات الخاصة،

---

[١٠١] الراي،١٥/٦/٢٠١٣م.

ولكنه رفض كي لا ينكسر أكثر من الانكسار الذي يعيش فيه يومياً لأن وضعه المالي متوسط وأسرته ناشئة فكيف له أن يتقبل حقيقة أنه معاق.
قال لي إن تلك الانتخابات كانت تمثل له فرصة تمكنه من تحقيق رؤاه في إصلاح العديد من المثالب في واقعنا ولكن من يصدق القول مع الفعل خاض شخص من نفس مكونه الاجتماعي الانتخابات بل إن هذا الشخص كان لأسرته الفضل الكبير على أقربائه فكيف يكون ناكراً لفضلهم بالوقوف أمامهم في الانتخابات، رفع رأسه وهو يقول أقرب الناس لي ممن يتمتعون بحق التصويت والانتخاب اعتذروا لي وطالبوني بالانسحاب، قلت له ما المشكلة؟ فقال أنا صادق مع السياسة ولكن السياسة لا تصادق أحداً. الأطباء في كل ستة شهور يقولون لي بأنني سوف أغدو مقعداً وأحتاج إلى عملية في القلب وإن صارحت من هم حولي فإن أمراً غير سار سوف يحدث لي تعلم بأنني قدمت الكثير من الأبحاث إلا أنها كلها سوف تكون هباءً منثوراً فأنا مرشح منسحب من الدنيا للأبد لا في انتخابات مجلس منتخب، فظروفي لا تسمح لي. اندهشت ولم أتمكن من التفوه بأي كلمة حتى قلت له علاقتك مع الله ومن ثم جهدك على أسرتك وقلمك الصادق هم الأهم، قال مودعاً لي والحزن يتملكني بعد أن تملكه أسأل الله أن يمكنني من رعاية أسرتي بصحة وعافية وأن ينساني المجتمع حتى لا أضايقه بأي شيء صادر مني.
ترشحي كان لهم مصيبة وظهوري مثل للبعض بأنه رذيلة وخوضي في السياسة جريمة في حقهم قبل أن تكون في حقي، من أنا كي أكون من ضمنهم، فأنا بالكاد أعطي محيطي حقه أكتب عن هموم الناس ولا أعرف البوح عن همي، ماذا أستطيع أن أمنح السياسة؟ وماذا منحتني؟، هل

حقوق المحيطين بي تمكنوا من نيلها؟ هل أطالب بحقوق المجتمع وأنا لا أستطيع نصرة نفسي وأهلي؟

أنا بلا صحة وآلامي في العظام لا علاج لها سوى بالقطع والاستبدال بقطع اصطناعية ولم أعد أحتمل ولا أحد يمكنه معرفة ظروفي، قلت مخاطباً نفسي.. الله المستعان.

مفاجأة يافا[١٠٢]

يافا هي أحد أقدم وأهم مدن فلسطين يوماً بعد يوم أخذت وسائل الإعلام تنسى تلك المدينة وفلسطين معها، أسست قبل أربعة آلاف سنة قبل الميلاد ومع ذلك عمَّها النسيان البشري المتعمد والموجه.

من ينكر وقوع (النكبة) عام ١٩٤٨ وما حدث به من تقتيل وتهجير معظم أهلها من يستطيع نسيان أن إسرائيل سعت ولاتزال إلى (وأد) نمو السكان المسلمين وهو الأمر الذي نجحت في تحقيقه فقد ضمت في عام ١٩٥٠ من دمجها ببلدية تل أبيب وجعلها ضمن سلطتها حتى قامت بطمس المعالم القديمة ذات الطراز المعماري المرتبط بهوية فلسطين العربية والإسلامية.

في نهاية شهر مايو الماضي اكتشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أثناء قيامها بعملية الترميم والصيانة لمقبرة الكزخانة عن طريق الصدفة من اكتشاف ست مقابر جماعية تعود لفلسطينيين قدر عودتها إما لعام النكبة ١٩٤٨ أو للعام ١٩٣٦ وهو الذي قامت به الثورة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني.

---

[١٠٢] الراي ، ٢٠١٣/٦/١٤م.

هذه المقابر تضم مئات الهياكل العظمية والرفات وهي التي تقطع الشك باليقين وتبين صدق الروايات الشفاهية التي كان يرويها عدد من كبار السن الفلسطينيين قبل أكثر من ستة عقود، فهذا أحد سكان المدينة يروي لوسائل الإعلام أن والده استدعي من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي بعد احتلال المدينة وطلب منه مع مجموعة من السكان جمع الجثث المتناثرة في المدينة ودفنها، ويؤكد المؤرخ د.عادل مناع على أن المقابر الجماعية التي اكتشفت في يافا هي جزء من فظاعات النكبة، وإن هناك مجازر تم كشفها ولكن لم توثق لغياب الدراسات البحثية وعدم الكشف عما هو أبشع.

وعن تفاصيل اكتشاف المقبرة يروي أحد المسؤولين الشيخ محمد نجم خلال عملنا في صيانة المقبرة تم إنجاز ترميمات لأكثر من أربعمئة قبر، حيث اكتشفنا فوهات لحفر في باطن الأرض اتضح بأنها مقابر جماعية، واتضح لنا من الفحص الأولي أنها تضم مئات الهياكل العظمية ورفات لمختلف الأجيال أجمع العديد من كبار السن ممن عايشوا النكبة أنها لشهداء وثوار ومدنيين قتلوا في حرب ١٩٤٨.

هذه الروايات والشهادات تبين بأنه لا يوجد أدنى شك في عدالة القضية الفلسطينية وفظاعة الجانب الإسرائيلي في ارتكابه للجرائم الشنيعة في حق الفلسطينيين العزل ولكن مثل هذا الخبر لم يسلط عليه الضوء مثلما سلط على سورية فلا قنوات تشحن الشارع ولا جيش حرا يتنادى له ضد إسرائيل والله المستعان.

مسألة وقت[103]

يستشيط أحدهم غضباً إذا ماسمع عبارةً يقتنع هو وفق قناعاته انها تمسه وأنه المعني بها على المقام الأول دون غيره، أما الآخر فقد كان من المفترض أن يكون أرقى في الفهم وأفهم من غيره، ولكن مع الأسف كانوا ولا يزالون على مكانتهم قبل تلك السنين مع تغير في الشكل دون المضمون.

ربما لم تكن كلماتي السابقة واضحة لدى البعض ولكنني ألخص ماسبق بكلمتين «كلكم ناجحون» وما أقصده في الكلمتين بأن الكل بلا استثناء ناجح، أي لم ينجح بل ناجح قبل كل شيء حتى تكون المعاملة مماثلة، اليوم أبوا على عدم تسليم الراية أو الشعلة إلى نظرائهم الذين طال وقوفهم على الساحة وهم ينتظرون بفارغ الصبر وصول من كان قبلهم حتى ينطلقوا لكي يكرروا تلك العملية حتى الوصول إلى تلك النهاية، في كل مرحلة هنالك من يشغلها بحيث تكون متوائمة مع المقدار والمضمون بالحاوي والمحتوى فيه، ونعلم بأنه في فترات معينة تصنع بهدوء وحنكة شديدين من يطلق عليهم مسمى «الرموز»، والتي لا تكون بالضرورة وفق قالب تقليدي متعارف عليه بل قد تشهد طفرات وتفاوتا واختلافات كثيرة غير مألوفة ولكن هذا هو واقع الحال، الحكيم و«الفطن» هو من يضع القواعد والأسس أمام عينيه لا غيرهما لكون القواعد واحدة ومحفوظة وغير متغيرة كغيرها، ألا يكفينا الالتزام بما جاء في القرآن الكريم محكم التنزيل الذي حفظه الله عز وجل من التحريف والعبث، ليس المطلوب من الإنسان أن يكتفي بوضع القواعد السامية المنبثقة من القرآن في ذهنه فقط بل أن يسعى إلى

---

[103] الراي،٢١/١٢/٢٠١٢م.

التعامل الدائم وفق ماجاء به، وألا يقوم أحد بجذبه هنا أو هناك بل أن يلتزم بكتاب الله ويذكر البشر ويؤمن بالقضاء والقدر.
فرحمته سبحانه وسعت كل شيء، أي نعم عواطفنا أصبحت دوماً في رهن الاختبار ولكن أما حان الوقت لكي نقول لهم مجتمعين كلكم ناجحون، نعم قد ينظرون إلينا بنظرة استغراب بعد المقولة ولكن الصدق نبراسنا فهم لا يعنوننا بقدر اهتمامنا لأفراد وطننا، نعم هم ناجحون بخططهم وخطط من يملي عليهم، أما نحن نؤسس حياةً مختلفة عنهم ومختلفةً عن طريقهم فلا نسير خلف أحد ولن ندخل أبداً إلى ساحتهم لأننا مقتنعون بما جاء في كتابه عز وجل وهو مايكفينا وسيكفينا في ما بعد بأنهم فقدوا كل شيء حتى تلك الساحة، لأن الوضع باختصار مسألة وقت ومهما زدنا أو أنقصنا فإنهم لن يفهموا أو يستوعبوا لغتنا ولن يتمكنوا من تعلمها حتى.

ما وراء الاتهامات[١٠٤]

كثيراً ما تتزايد نبرة الاتهامات وتنتشر في الأوساط المجتمعية من دون التأمل في قيمتها الحقيقية أو أدلتها المنطقية، ويوماً بعد يوم نلاحظ (تلك) المنهجية المتعمدة تجاه كيل التهم على أحد التجمعات السياسية من دون التفكر حول قيمتها، في فترة من الفترات نرى التهكم على الليبرالية ومن بعدها حركة الإخوان المسلمين وقبلهم على إخواننا من المذهب الشيعي وأحياناً أخرى نرى الهجمة موجهة على القبائل وهكذا يسير الرأي العام خلف هذه الخطوات من دون الاستفسار وبكل (هدوء) لماذا؟
اعتدت على جعل مقولة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن (الغيبة سلاح من لا سلاح له) قاعدة أضعها عند قراءة أي نقد وبعد ذلك أتأمل حول مدى مصداقية النقد وهل معناه فعلي أم وهمي؟

---

[١٠٤] الراي، ٢٠١٢/١٢/٢٨م.

وهل ما يراد به كيل التهم لتمييع عقول الناس وإلهائهم بشكل مخطط و(مدبر) أم لا؟، وبعد ذلك أتوجه إلى النظر في من تكلم أو كتب وأتأمل هل يملك السلاح في الساحة المتواجد عليها أم لايملك وفي هذه الجزئية تكمن (الطامة) لأنني اكتشفت في الآونة الأخيرة أن الكثيرين ممن يمتلكون السلاح قد انتابتهم (المسكنة) وشهوة شاذة نحو التظاهر بالانكسار وهي صفة بينها لنا الفلاسفة والمفكرون أن من يستعملها شخص (خبيث) يتظاهر بالضعف حتى يخفي حقيقته التي يحاول إخفاءها عن الناس.

هذا ما نشاهده اليوم عند البعض وبكل أسف والذي يحب أن يتظاهر بنقص أو انعدام السلاح ويشغل الناس ويذهب إلى ممتلكاتهم كي يسرقها أو يتظاهر بحمايتها وهو في واقع الحال يمارس (الافتراء) بمهارة، ولابد أن نجعل القول الفصل في مقارنة التهم وصفة المتهم مع القواعد المعتادة والمتفق عليها أي أن جماعة من الجماعات (مثلاً) لا يحق لنا الطعن فيهم إلا إذا كانت هناك قضية لهم يد بها (فعلياً) وقدموا من خلالها إلى المساءلة الرسمية وصدر بهم أمر نهائي والأمر يسري على غيرهم وغير (غيرهم) ومن ثم نتذكر (الأهم) في تحكيم عقولنا هل إذا أخطأ شخص من قبيلة أو مذهب أو توجه (ما) يحكم على الفئة بمثل عقوبته؟ فنحن جميعنا نقرأ في محكم التنزيل قول الله تعالى (ولاتزر وازرة وزر أخرى) فهل نطبق الوصية الإلهية أم نغلق أجفاننا ونتظاهر بالعمى؟

تعديل قانون الخدمة المدنية ... ضرورة[١٠٥]

لايمكن لأحد أن يتجاوز خطوط ديوان الخدمة المدنية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالقيود والمحظورات الموضوعة على الموظف الكويتي، اليوم تلوح في الأفق بعض الأخبار عن توحيد رواتب الموظفين العاملين في القطاع الحكومي وهو خبر يهيج لسامعيه أو قارئيه منذ الوهلة الأولى، فكلنا يعرف اليوم التزايد المصطنع في أصناف كثيرة من السلع والمنتجات وارتفاع فواتير الإيجارات والحياة بشكل عام بحيث لا يمكن تصور دور ديوان الخدمة إلا أن يبقي على الزيادات أو يعكف على تعديلها بحيث تتماشى مع متطلبات الحياة اليومية المتغيرة.

الكلام المراد توجيهه اليوم هو المتعلق بالقيود والتي يتحامل عدد من الموظفين على الالتفاف حولها وهي ممارسة العمل الحر في غير أوقات الدوام الرسمي لأنه وفقاً للقانون لايجوز للموظف أن يزاول أو يدخل في عمل تجاري للعلة التي تكمن في مخافة استغلال الأخير لحاجات مرفقه الحكومي فما المشكلة اليوم في أن تعدل القوانين لكي تريح ميزانية الدولة من الدخول في تعديلات متجددة بسلم الرواتب وتتيح الفرصة للموظف الحكومي أن يزاول العمل التجاري مع وضع اشتراطات وآليات صارمة تكفل عدم استغلاله لمهنته الحكومية بحيث تطوع لعمله الخاص.

إن الديوان إذا تقدم بمثل هذا الأمر فإنه سوف يوقف موضوع الزيادات ويترك الحرية للموظف في أن يجتهد بالكد على نفسه وتحصيل المبالغ بهمته بحيث لايؤثر ذلك على عمله، وهذا في تصوري سوف تتوقف المطالبات المتجددة في تعديل سلالم الرواتب أما منع الموظف من العمل

---

[١٠٥] الراي،٢٠١٢/١٢/٢٢م.

واستمرار روح المنع فإنها لن تجدي نفعاً لكلا الطرفين سواء الموظف أو الحكومة.

(كذلك) أتمنى من ديوان الخدمة المدنية أن يضع آلية تكفل لأولياء الأمور أن يقلوا أبناءهم إلى المدارس بحيث لا يضطر الموظف الذي لا يستطيع أن يجلب سائقاً يتولى مثل هذه المهمة إما لسبب مادي أو شخصي لأنني أعرف شخصياً أولياء أمور لايحبذون التعامل مع السواق رغبة منهم في عدم حرمان أبنائهم من التواصل الاجتماعي البناء، بحيث يضطرون إلى طلب التغيب الجزئي والذي يحرمهم من قسم كبير من رواتبهم ومن ترقياتهم وهنا نقول ألم يحن الوقت لتعديل قانون الخدمة المدنية؟

صدمة اللجان الموقتة[١٠٦]

صدمت من استبعاد مجلس الأمة لعدد من اللجان الموقتة مثل البيئية والظواهر السلبية والأمن الغذائي وإن كان للمجلس وجهة نظر إلا أن مثل هذه القضايا وإن تبنتها الحكومة عن طريق وزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها إلا أنها لاتزال تشكل هاجساً مهماً يشغل بال كل مواطن ومقيم على هذه الأرض.

إن الوضع البيئي في الكويت لا يفسح لنا المجال بأن نتفاءل خصوصاً في السنوات الأخيرة الماضية فلو تأملنا إلى الوضع البيئي في كل من أم الهيمان ومشرف وجون الكويت وحرائق النفط فإننا سوف نتيقن بأن الدور الشعبي لايمكن طرحه جانباً فلم نر حتى الساعة بوادر طمأنة جديرة بأن تلغى بموجبها اللجنة البيئية لأن الوضع البيئي إلى تفاقم وتزايد كمشروع الجسر الذي أثاره الغالب الأعم على أنه مشكلة مالية في حين ألاحظ أن الجانب البيئي فيه هو الأهم وفي أم الهيمان لم نر الردع الكافي ولا حتى

[١٠٦] الراي،٢٠١٣/١/٥م.

في الأحمدي، الظواهر السلبية وارتباطها بظاهرة انتشار العنف وكسر هيبة القانون خير دليل على أهمية وجودها لكون العلاج الأمني ليس كافياً فالحوادث المفجعة تتوالى والظواهر الشاذة لم تقل بل إلى ازدياد، ومن ناحية الأمن الغذائي نلاحظ شحة الموارد وقلتها بل إن تطوير هذا الشق لم يتقدم من الطرف الحكومي إلا في التموين وهو جداً مميز ومقدر ولكن لابد من التطوير لتقليل الاستيراد وأن نتحول إلى مرحلة (شبه) الاكتفاء الذاتي غذائياً بالموارد الأولية.

لا أشجع على بث روح السلبية أو الحشد ضد طرف على طرف بل أنادي بضرورة بث الثقة بالسلطة التنفيذية ولكن على النواب المقتنعين بوجهة نظري ألا يكفوا عن المطالبة تحت قبة البرلمان بالإصلاحات البيئية وغيرها المتعلقة بالأمن الغذائي أو الخاصة بالظواهر السلبية لأنها من قبيل الأمانة التي أوكلت لهم وألقيت على عاتقهم.

وكشفت الذمم[١٠٧]

بصدور تعميم النائب العام رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ اجتاز قانون كشف الذمة المالية (عتبة) التنفيذ وأصبح نافذاً، ويعتبر هذا القانون خطوةً مهمةً نحو طريق الإصلاح السياسي الحقيقي والذي كان مطلباً وهماً شغل أروقة كل من عمل في حقل السياسة الكويتية خصوصاً من الفترة المبتدئة منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٢ أي ما يقارب العشرين عاماً من الهم الوطني الذي واجهته العديد من العقبات وتخللت طريقه العثرات.

إذا ما رجعنا إلى الأعوام الأخيرة الماضية لاكتشفنا أن التأخر في إصدار تشريع مماثل لقانون الكشف عن الذمة المالية كان سبباً وعاملاً رئيسياً في إقلاق الشارع الكويتي بعد انتشار أنباء (الإيداعات المليونية) وتضخم

[١٠٧] الراي، ٢٠١٣/١/٤م.

(حسابات النواب) واليوم لا نملك إلا أن نقدر صدوره في وقت برزت واعتلت الحاجة الماسة إليه.

يتميز القانون بأنه لم يشمل في مساءلته الوزراء والنواب فقط بل امتد إلى القضاة وأعضاء النيابة العامة ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمديرين والقياديين في الهيئات والمؤسسات والجهات الأخرى المهمة علاوةً على إلزامهم بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيد محددة، إضافةً إلى أن تعميم النائب العام نادى بحماية الجاني إذا ماقام بالتبليغ عن وجود اتفاق جنائي للقيام بارتكاب إحدى جرائم الفساد بل انه ميز العقوبة بعدم سقوطها بالتقادم.

نستطيع اليوم القول بأن الردع التشريعي توافر وقام فقد حصنت القضية التي تجاوز عمرها التسعة عشر عاماً بوجود مثل هذا القانون مع هيئة لمكافحة الفساد ولكننا لا نزال نطالب و(نذكر) بأهمية المسارعة تجاه إصدار لائحة تنفيذية تخص هذا القانون وتكفل تنفيذه وسوف ننتظرها بفارغ الصبر حتى لا نكون عرضة من جديد لأي أزمة سياسية يكون قوامها فساد الذمة المالية.

هل أخذنا بوصاياه؟[١٠٨]

تمر علينا خلال هذا الأسبوع ذكرى وفاة أمير القلوب الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله وطيب ثراه، وإنني اليوم أردت الحديث عن هذه الشخصية لما لها من أثر بالغ في نفس كل من عاش على هذه الأرض الخيرة.

ففي فبراير عام ١٩٩٢م شرح معنى الولاء الحق للكويت حين قال : «إن صلابة جبهتنا الداخلية صمام الأمان، وسيادة المودة والتلاحم بين فصائل

---

[١٠٨] الراي،١١/١/٢٠١٣م.

مجتمعنا مصدر القوة، والعمل الخالص من الأنانية والمصالح الذاتية رصيد الوطن للمستقبل، والمشورة الناصحة وتبادل الآراء البريئة من الأهواء طريق البناء، والإيمان الصادق والأخلاق القويمة صلاح الدنيا والآخرة، وعن هذه الخمس مجتمعة هي الولاء الحق للكويت».

ونحن هنا اليوم نقف ونتذكر ونستحضر في ذاكرتنا الأحداث المتعاقبة التي مرت علينا في فترة حكمه رحمه الله، وكيف كانت روح الوحدة الوطنية الكويتية واقفةً بكل ثقة وقوة أمام مختلف الأطماع من محاولات إرهابية وتفجيرات في ثمانينات القرن الماضي إلى فاجعة الغزو العراقي الغاشم في فجر الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م.

لقد التف الكويتيون حول قائدهم في تلك الظروف الحالكة والخطيرة وتكاتفوا وتلاحموا ونحن اليوم نرغب في التذكير بتلك المواقف من باب التشجيع والتحفيز على ضرورة التكاتف مهما برزت على الساحة أية اختلافات فكرية بين طرف وآخر، ففي التفجيرات والغزو الغاشم ومؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية والتحرير وإطفاء حرائق آبار النفط المشتعلة كانت الوحدة الوطنية الكويتية حاضرة، ولنا في مقولته رحمه الله العظة والعبرة حين قال في فبراير ١٩٩٢م : «إن الكويت تحتاج منا إلى حراسة اشد؛ حراسة لا تقتصر على السلاح والجنود ومراقبة الحدود بل تمتد إلى كل نفس كويتية بالوعي واليقظة والحذر والترقب»، وفي يونيو ١٩٨٦م قال «حيثما تكون مصلحة الكويت فهناك الطريق»، كما بين رحمه الله كرامة الوطن الكويت في خطابه عام ١٩٨٨ عندما قال : «إن كرامة الكويت ليست سلعة في سوق السياسة، وإن مبادئ الكويت ليست أوراقا على موائد المفاوضات».

في الخامس عشر من هذا الشهر يجب أن نقف عند هذه الكلمات السابقة مع أنفسنا ونسقطها على واقعنا، هل طبقنا وصاياه رحمه الله فعلاً وقولاً.

المسؤولية القانونية في «المرئي والمسموع»[١٠٩]

يحضني ويشجعني الكثير من الأصدقاء على الكتابة حول ما يجري في الشهرين الأخيرين الماضيين من أحداث شهدتها الساحة الإعلامية الكويتية وعلى وجه الخصوص القنوات الكويتية الخاصة لكوني قد ألفت كتاباً تناولت فيه بالتفصيل شرح مواد قانون الإعلام المرئي والمسموع، كثير من الزملاء الإعلاميين يتم توجيه هذه التهمة لهم وهي التي تعتبر ضمن المسائل المحظور بثها في الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من القانون «التحريض على قلب نظام الحكم في البلاد أو الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة، أو الدعوة إلى استعمال القوة لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، أو إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في الكويت بطرق غير مشروعة» والتي قامت المادة الثالثة عشرة بتحديد نطاق المساءلة عليها حين قالت «يعاقب كل من مدير عام القناة ومعد ومقدم المادة الإعلامية وكل مسؤول عن بثها بالعقوبة المقررة بالمادة (٢٩) فقرة أولى من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م في حالة مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ١١ الفقرة ٢ ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد نص عليها قانون آخر»، وقامت المادة بتخصيص عقوبة لفعل المادة الحادية عشرة بفقرتها الأولى ثم تركت بقية المخالفات لعقوبة الغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار.

[١٠٩] الراي، ٢٠١٣/١/٢٦م.

المقصد هو أن الكل يتذكر ما عصف بالمشهد السياسي الكويتي من مفاجأة تمثلت في حكم المحكمة الدستورية الكويتية الشهير في يونيو الماضي والذي أبطل عضوية نواب مجلس فبراير ٢٠١٢م، ولا يمكن أيضاً نسيان بيان كتلة الغالبية في تلك الفترة والذي سئلت بمناسبته خلال أحد اللقاءات التلفزيونية المباشرة وبينت أن البيان قانوناً من الممكن مساءلة من صاغه ومن تلاه نظراً لحمله عبارات تدخل ناطقها إلى ردهات القضاء، ولكن حتى هذه الساعة لم يتم صدور حكم نهائي وبات حول بيان الكتلة الشهير، أي أن الموضوع لا يزال ضمن نطاق التكييف القانوني، وبالتالي فإنه من باب أولى قانوناً ألا نحاسب من نقل الخبر دون محاسبة مسببيه، فالقانون أي نعم يتطرق ويستعرض المسائل المحظورة ونطاق العقاب فيها، ولكن يجب أن تتم إدانة الكتلة أولاً من ناحية التسلسل الإجرامي إن صح، فنحن عندما نشاهد جريمة ما ونشاهد أصداء هذه الجريمة لا يمكن أن نحاسب الأصداء اللاحقة دون التوجه إلى المتسبب في فعلها، وعليه فإن ما يتعرض بعض الاعلاميين أمر لاحق ولا يمكن تصور أن يكون قبل معرفة مصير مصدري بيان الكتلة لأن بيانها لم تثبت الإدانة عليه حتى الساعة.

وفيما لو تمت بالفعل إدانة كتلة الغالبية على بيانها، فإن نطاق المسؤولية تجاه الاعلاميين لن يتجاوز العقاب المنصوص عليه في قانون المرئي والمسموع، أي أن الأصل هو معاقبة المدير وبقية الطاقم ومن ثم المذيع، فالأخير أحياناً لا يعرف طبيعة الخبر إذا كان مباشراً فمن يعرف هو المعد أو مسؤول الأخبار، فكيف نحاسب المذيع إلا ضمن القواعد العامة للقانون فنعرف أن الشخص في القانون يحاسب بشكل مخفف ومقتطع إذا انتفى منه الركن المعنوي المتمثل بالعلم والإرادة، وعليه فإن الفعل إذا كان الإعلامي يعلم أنه جريمة فإن عليه الامتناع عن فعله، ولكن على حسب

ذاكرتي في ذلك اليوم فإن البيان بث بشكل مباشر، وهم نقلوه فهل إذا قلت في أحد مقالاتي ان شخصاً قال كذا وكذا أحاسب عليه وأنا لا أتفق مع قوله، أذكر بأن مساءلة الإعلاميين عن فعل لم تتم إدانة فاعليه الأصليين أمر لا بد من التوقف عنده ومن ثم النظر في شأنهم وباختصار ما يحدث للقنوات لا يتطلب وقفة بل وقفات.

أكذوبة التواصل الاجتماعي[١١٠]

أشتاق كثيراً إلى أيام الماضي الجميل تلك التي عشتها في فترات سابقة لم تكن مكتظة بما نشهده اليوم من (تدافع) جشع يجرف هذا إلى ناحية وغيره إلى ناحية أخرى، الإنترنت تدافع ودفع حتى سهل لنا الكثير من الأمور ولكنه أعمى بصيرتنا عن الأكثر منها، لا أعرف كيف لعالم مكون من مجاميع بشرية متنوعة ينطلي عليه مثل هذا النوع من الأكاذيب التافهة كتلك المسماة بالتواصل الاجتماعي، لا أنكر عليكم أنني أستخدم هذه الوسائل كما لا أنكر أنني أتعامل معها لا مع مستخدميها بترفع بعض الشيء لأنني اكتشفت أن هذا التواصل المزعوم قد بني على أكاذيب (مكشوفة).

في العام الماضي عندما تقدمت إلى الترشح في انتخابات مجلس الأمة لم يكن هاتفي يتوقف عن الرنين من قبل الشركات الإعلانية أو بشكل أصح من المتخصصين بإدارة الحملات الانتخابية، فهذا أحدهم يقول لي برسالة عبر الهاتف المحمول إنه على أتم الاستعداد بأن يجعل مشاهدي فيديوات لقاءاتي أكثر من مليون مشاهد بل يستطيع أن يبين أن نسبة المشاهدة موزعة على بلدان العالم وأن يوضح للناس أيهما أكثر، أخذتني الدهشة فأنا أتعامل مع هذا الموقع الخاص بالفيديوات ولم أكن أعرف أن مثل هذا

---

[١١٠] الراي، ٢٠١٣/١/١٩م.

الأمر ممكن حدوثه بل إن الطامة الأكبر عندما قال لي إن المتابعين في الموقع إياه الذي يقال إنه أسقط دولاً وحكومات وأدار الثورات يمكن التحكم به بنفس الطريقة فقلت له هل هذا الأمر حقيقي قال لي فقط ادفع وشاهد ولاحظ الفرق؟

وللأمانة لم أدفع بل ذهبت إلى أشهر محركات البحث وكتبت عن الطريقة التي يمكن للشخص من خلالها أن يشتري متابعين ومشاهدين ومعجبين حتى اكتشفت أن هناك تنافساً حاداً بالأسعار حتى صدمت بأن المال فقط هو سيد الموقف في هذه الشبكات الكاذبة.

إذاً لماذا يكون انكبابنا عليها بهذا الشكل وهي ليست سوى كذب وافتراء وتمثيل فاشل يشترى بالمال حتى يلمع هذا الشخص بأنه ناجح اجتماعياً أو سياسياً بل إن أغنية فاشلة لم أصدق أن أحدا يستطيع مشاهدتها كاملةً بكل صراحة ولأكثر من دقيقة كذلك المسمى بمغني (الجانجام ستايل) أنا اصدق بأن المندرجين من فصيلته يمكن أن يتابعوه ويتحمسوا له ولكن أن يقولوا إنه صاحب اعلى فيديو مشاهد في العالم هنا أحرك عيني بكل اتساع ناحية عرض الأسعار لأعرف من دفع ومن كذب ومن قبض ومن كمل الكذب وجعلنا نعيش وسط هذه الأكاذيب.

مقترح سيئ الذكر[١١١]

في أول سنة دراسية بكلية الحقوق تم تدريسنا نظرية قانونية (رصينة) لا يحق لأي كان العدول عنها وهي نظرية الحق المكتسب، هذه النظرية باختصار تبين أن الشخص القانوني إذا ما مُنح شيئاً من قبل المشرع فإن الأخير هنا لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه أي بمعنى أصح لا يجوز أن يرجع فيه.

[١١١] الراي،٢٠١٣/١/٢٥م.

وأنا هنا أقصد أن أسقط كلامي (صراحةً) لا تلميحاً إلى النواب الذين تقدموا بمقترح تعديل قانون الانتخاب رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ والذي بين ضمن محتوى طلب التعديل أن ((يكون المرشح لانتخابات مجلس الأمة من آباء وأجداد استوطنوا الكويت قبل ١٩٢٠))، ونحن هنا نسترجع ذاكرتنا إلى منتصف تسعينات القرن الماضي عندما انتصر مجلس الأمة إلى شريحة كبيرة فاقت نصف المجتمع الكويتي بحيث تم منحها الحق السياسي ومن تلك الفترة فإن هذه الفئة قد أصبح لديها (حق مكتسب) فهي في مركز قانوني لا يجوز أبداً إزالتها عنه وهو الأمر الذي اعتمده الدستور الكويتي والقوانين المكملة قبل أن يقره المجلس في تلك الفترة ولكنها كانت حبيسة (التعليق) الذي مازال يعاني منه البعض من مواد دستورنا.

مسألة التعويل على العام ١٩٢٠ ليست معياراً أساسياً فكثير من الكويتيين لديهم من الإثباتات الرسمية المعتمدة التي تؤكد وجودهم قبل هذا التاريخ ولكن حظهم العاثر حال بينهم وبين نيلهم لشرف شهادة الجنسية وفق المادة الأولى فتمكنوا من نيل شرف الحصول على الجنسية بمواد أخرى وهم بذلك تميزوا عن حالات أخرى سبق وأن تكلمنا عنها من فئة إخواننا البدون الذين لم يتمكنوا هم أيضاً من نيل مثل هذا الشرف.

إن هذا المقترح يتعارض (صراحةً) مع القانون الذي أقره مجلس الأمة الحالي وهو المعروف بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢ والخاص بحماية الوحدة الوطنية الكويتية والذي نص في أول مادة على أن ((يحظر القيام او الدعوة او الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع او اثارة الفتن

الطائفية او القبلية او نشر الافكار الداعية الى تفوق اي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب او التحريض على عمل من اعمال العنف لهذا الغرض او اذاعة او نشر او طبع او بث او اعادة بث او انتاج او تداول اي محتوى او مطبوع او مادة مرئية او مسموعة او بث او اعادة بث اشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه أن يؤدي الى ما تقدم)) وهنا يتضح أن الاقتراح يقلل من قدر شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين ويؤدي إلى تفوق غيرهم من المواطنين الذين لديهم إثبات التوطن قبل العام ١٩٢٠ بل وتعتبر هذه الشريحة بمثابة جماعة وهؤلاء النواب يؤدون إلى مثل هذه النتيجة عن طريق مقترحهم والذي يحق لنا بوصفه بالمقترح غير الدستوري والمخالف لقانون الوحدة الوطنية ولذلك يحق لنا تسميته بالمقترح سيئ الذكر.

إننا اليوم تحيط بنا أخطار كثيرة إقليمية وعالمية بل ونعاني من توتر في الشارع الكويتي فلماذا يسعى هؤلاء النواب إلى الاصطدام مع الشارع هل يتقصدون هذه الشريحة العريضة التي مثلما آنفنا فاقت النصف لكي يتم إرغامها على النزول إلى الشارع ومن ثم يحدث ما حدث في بلدان نعرفها، هنا يجب أن نوجه رسالة إلى مقدمي الاقتراح بضرورة أن يتقوا الله في الكويت، والله سبحانه وتعالى المستعان.

السجن من الاستثناء إلى الأصل[١١٢]

عقوبة السجن هي إحدى العقوبات المقيدة لحريات الأفراد، وعلى الرغم من حديثها إلا أنه نادراً ما نسمع عن استهجان أو انتقاد يوجه لها، تتنادى منظمات حقوقية إلى العيب والنقد اتجاه العقوبات التي قررتها لنا الشريعة

[١١٢] الراي،٢٠١٣/٥/٣١م.

الإسلامية الغراء كقطع يد السارق وقطع رأس القاتل، تلك العقوبات أتت من أوامر ربانية عادلة ومع ذلك نجد من يعارضها وينتقدها.

عقوبة السجن لم تكن يوماً من العقوبات الأصلية عندنا معاشر المسلمين، ولكنها وردت على سبيل الاستثناء ولفترات وجيزة موقتة فلا حرمان لحرية أحد في الإسلام، إن التمعن في مكنونات تلك العقوبات والتي جاءت بتفاصيل وحذافير أخرى غير قاصرة على التنفيذ المعروف يرشدنا إلى أن العقوبة لا تأتي إلا بعد حكم القاضي وتدبره وتعمقه للحالة المعروضة أمامه، لذلك فإن عقوبة السجن لم ترد لنا لغرض التوسع بل كخيار خاص بحالات أجازت للقاضي الأخذ بها والاستعانة بإمكانيتها.

اليوم نشاهد انقلاباً في الموازين واعتلالاً فكرياً مغلفاً باسم الإنسانية وإحترام مصطلح (حقوق الإنسان) وهي في حقيقة الأمر حرب ممنهجة على معاني الإسلام وفلسفة العقوبات فيه، فالقصد الذي أراده الشارع من الإعدام بقطع الرأس وعقاب السارق بقطع اليد هو الرحمة الربانية الموجهة على المجرم لتطهيره من الذنب بدلاً من الخلود معه في الآخرة وأن تفسح أمامه الحياة من جديد بذنب معاقب عليه، أما العقوبات البشرية والتي برز من خلالها عقوبة السجن فقد اعتراها العديد من الزلل والخطأ فعندما يرمي المشرع الوضعي إلى ثني المجرم عن الاستمرار بسلوكه الإجرامي، فإننا نجده قد حبس وجبر على مخالطة مجرمين آخرين قد يكونون مماثلين معه في جرمه وقد يكونون أشنع، وبالتالي فإن الخلط الذي قد يتعرض إليه السجين يجعل منه مجرماً آخر متطور عن ذي قبل بالإضافة إلى أمور أخرى أكثر فلماذا نستبدل بما جاء لنا من عند الله بغيره من عقوبات أخرى لا تكون بالضرورة رادعة، لقد حولت هذه العقوبة من استثناء إلى أصل وأصبحت

اليوم بكل أسف أصلا والعقوبات الأخرى الأصيلة تحولت إلى القطع والإعدام. والله المستعان.

المشروع الكويتي لمخاصمة القاضي والقانون المصري[١١٣]

لقد عرفت الكويت منذ نشأتها فكرة القضاء، فقد كان القضاء قديما يعهد من قبل أمير الكويت إلى قاض شرعي، وتطور مع مرور السنين من ممارسته في بيت القاضي وصولاً إلى كشك الشيخ مبارك الكبير الذي اتخذ منه مقراً لممارسة القضاء في فترة من الفترات، وفي عام ١٩٣٨ طالب أهل الكويت بإدخال إصلاحاتٍ على النظام القضائي بأن يكون هنالك قانون خاص بالقضاء مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والعرف، وهو الأمر الذي تَّمَ واستحدث بعدها القضاء على مراحل بأن تحول إلى محاكم ودرجات، ووصف أهل التاريخ والقانون بأن هذه المطالبات هي من ضمن إصلاح القضاء وعليه فإنها ليست سبةً أو عيباً يوصّم به القضاء الكويتي إنما واجب شرعي قبل أن يكون دستورياً وقانونياً.

ووفقاً لدستورنا الحالي الذي سار على نفس الهوية المتبعة في الوثائق الدستورية الكويتية السالفة، فإن الشريعة الإسلامية تعد مصدراً رئيسياً للتشريع وبالتالي فإنه إعمالا لها يكون القاضي ضامناً إذا أخطأ مهما كان نوع الخطأ مادياً أو غير مادي والذي يعوض من بيت مال المسلمين، ومن جانب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها الكويت مثل العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٩٦ واتفاقية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ فإن الكويت ملزمة بتطبيق مفهوم مخاصمة القضاء.

[١١٣] الراي، ٢٠١٣/٤/١٩م.

إن فكرة المخاصمة لا تتعارض ولا تنال من هيبة القضاء بل تتفق وتكمل ما جاء في المادة (٢٢٧) من القانون المدني الكويتي بأن كل خطأ يسبب ضرراً للغير يُلزم محدثه بتعويض المتضرر، وتعتبر دعامة وضماناً للفرد العادي من نيل حقوقه على نطاق أوسع ولعدم توجيه النقد للقضاء الكويتي أو محاولة النيل من سمعته.

في مارس الماضي تقدم خمسة من نواب مجلس الأمة بمقترح يمكن من خلاله تطبيق هذه الفكرة وجعلها واقعاً ملموساً وجاءت صياغة المقترح متوائمة مع المشرع المصري إلا أن هنالك بعض الاختلافات المقيدة، ففي البند الأول قرن الغش أو التدليس أو الغدر أو الخطأ المهني الجسيم بأن يكون إذعاناً لتأثيرات غير مشروعة أو تعسفاً أو أي عمل يجرمه القانون في مشروع النواب على نقيض القانون المصري الذي ترك الأمر مفتوحاً وغير محصور لكي يميزه القاضي، فلو دققنا على عملية الربط والأفعال لاكتشفنا بأن هذه الأفعال لو صدرت من غير الإذعان فإنها لن تكون عرضةً للمساءلة وبالتالي فإن المشروع فيه عيب بتقييد نطاق المسؤولية والتي قد يكون القصد منها المحافظة على القضاء من كثرة الدعاوى والدليل بأنهم تبنوا في ذات المقترح بأن يقوم المدعي بعمل تقرير مفصل للمخاصمة مع عدم تمكنه من إضافة أي أسباب جديدة إلا إذا كانت من قبيل النظام العام، وهنا لا بد من وقفة مفادها بأن المخاصمة وضعت بالأساس كحق للفرد العادي الذي يريد أن يجبر ضرره الخاص والذي قد لا يرتبط بالضرورة مع العام فكيف تتحقق الضمانة في ظل هذا المقترح؟ أخشى بأن يمرر مثل هذا المشروع المقدم من الأخوة النواب من غير التعديل عليه، نظراً لتشدده في قبول الدعوى وفي إثباتها على الرغم من التشابه الشديد إلا أن الإضافات فرقت بين المشروع الكويتي والقانون

المصري حتى تحولت فكرة المخاصمة من تمكين للفرد لجبر ضرره إلى خلق نوع من الرهبة والتردد يثنيه عن إقامتها. والله المستعان.

إلى متى يا وزارة التربية؟[١١٤]

الجميع بلا استثناء يكره الخطأ ولا يرغب في العودة والوقوع فيه إلا أن ما نشهده اليوم في مجال المناهج هو تكرار لسلسلة من الأخطاء، ما أرمي إليه هو أن خطة المناهج الخاصة بوزارة التربية خطأ مستمر ومتكرر، حيث سبق وأن بيَّنا عبر مقالات عدة عن مدى سلبية المناهج وقصورها على تبليد الطالب من ناحية طلب العلم وتشجعيه على هجر الأخير.

إن ما صرح به وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم العام في الأسبوع المنصرم عن البدء في تدريس مادتي الرياضيات والعلوم باللغة الانكليزية في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ لهو مصيبة يتحملها ويتكبد عناءها الطالب المسكين مع أولياء أمره، كيف يكون لمناهج الصف الأول الابتدائي الدور في تشتيت انتباه الطالب منذ الأسبوع الأول فلا وجود لعملية التأسيس لأن المنهج الخاص باللغة العربية يدخل الطالب على الدروس من دون مقدمة ولا تسلسل.

أين تعليم الحروف؟ هل هو موجود في منهج الصف الأول؟ طبعاً لا وهل كانت هذه المهمة موجودة لمرحلة رياض الأطفال؟ للأسف غير موجودة. إذاً كيف تحكم وزارة التربية على الطالب بالعذاب القاسي بأن ترميه على أربعة كتب في السنة الأولى وهو غير مؤسس لا لمعرفة الحروف ولا تهجئتها ولا قراءة الكلمات؟ وبعد ذلك يأتي السيد الوكيل ليقول بأن الطلبة سوف يدرسون الرياضيات والعلوم باللغة الإنكليزية لماذا؟ هل أتقنوا العربية أو أسسوا عليها بالطريقة السليمة؟ وإن لم يكن مثل هذا الأمر محل اهتمام

---
[١١٤] الراي، ٢٠١٣/٦/١م.

من قبل الإخوة المشرفين على وضع المناهج هل أسس الطالب على تعلم الإنكليزية؟ بالطبع لا.

لقد أفرحني تصريح الوزير بأن المناهج سوف تتغير ولكن ما قرأته في الفترة الأخيرة يؤكد أنها متجهة إلى طريق التصعيب، ما أعرفه أن الوزارة تعمل على تأسيس الطالب ومن ثم تدخله على بقية الفروع لا أن تلقيه على الفروع مباشرةً.

قد يستغرب البعض بماهية الحل فإنني أقترح حلاً مبسطاً وميسراً وهو إخراج الكتب الخاصة بالمناهج القديمة لأن تأسيسها كان يتواكب مع عقلية الطالب وظروف نموه العقلي نحن اليوم لا نمتلك المناهج المثلى وأخص حديثي عن العربية والإنكليزية فالأولى ليس بها تأسيس والثانية إعادتها أنجع إلى الفصل الخامس وبعد ذلك تعود لجان المناهج لوضع منهج يحتوي على عملية التأسيس الكافية لتأهيل الطالب الخوض في الفروع.

والله سبحانه وتعالى المستعان.

الشباب ووزارتهم[١١٥]

تمثل فئة الشباب الجزء الأكبر من تعداد الشعب الكويتي ومع ذلك لا نرى لمطالبهم مجالا من حيز التنفيذ، تفضلت الدولة بإنشاء وزارة خاصة تُعنى بالشباب وقبلها هيئة عامة والمحصلة (لا شيء)، المشاكل هي هي لم تتغير والأوضاع من سيئ إلى أسوأ.

معدلات الانحراف في مراحل بداية الشباب لم تتغير بل تزداد أحياناً الظواهر السلبية أيضاً وتتفاقم فما العمل؟

هذه الفئة تعتبر بمثابة الغرفة الغنية بالنوادر الفريدة والتي لا يستطيع أي شخص التعامل معها لذلك فإن التعاطي معها لابد وأن يكون بتدبر وحرص

---

[١١٥] الراي، ٢٠١٣/٥/٢٥م.

كافيين، فالمسؤول لا يمكن أن يعهد مهمة اكتشاف الشباب إلى شاب وإن تحقق له ذلك فإنه لن يكون بشكل مستمر فهذه الوزارة لابد وأن ترتدي مثل ما يرتديه الشاب تتعايش معه تتحمل شكواه تستمع لكلامه، إننا إذا ما نظرنا إلى وزارات الدولة فإننا سنلاحظ بأن صفاتها وآلية تعاملها مع الجمهور واحدة وبالتالي فإن وزارة الشباب يجب وأن تكون مختلفة مغايرة في منهجيتها.

يتداول البعض الحديث عن توجه الشباب إلى سلوكيات غريبة وأبرز تلك السلوكيات السياسية في النزول إلى الشارع لأجل الاستماع لمطالبهم ويكثر مع الأسف توجيه اللوم عليهم من دون أن نتساءل بأن الوضع في الكويت قبل عشرين عاماً لم يكن حال الشباب كحاله اليوم فلا ساحات بين المنازل ولا أندية ولا مراكز للشباب وإن توفرت بعض تلك المرافق المشابهة فإنها ستكون طاردة للشباب.

إن المعنيين في وزارة الشباب المستحدثة يجب وأن يجلسوا على طاولة التفكير العميق فالشباب اليوم لم يعد همهم وسائل الترفيه أو التسلية أو المظاهر الشبابية بل بحاجة إلى احتواء رسمي لهم يعترف بإبداعاتهم ويتلمس مطالبهم ولا يعاملهم كبقية الوزارات ولا يضع أمامهم طاولة للتعامل بل إلى يد تصافحهم وأخرى ترافقهم وأذن تسمعهم وعين تحترمهم. والله المستعان.

مجلس الدُمى والليلة الكبيرة[١١٦]

أستنكر وأستهجن استعمال العبارات المحرمة شرعاً والمستهجنة أخلاقاً والمجرمة قانوناً، وفي الوقت نفسه أعلم وأثق بأن مطلقي العبارة (شركاء) بل وأصدقاء في المنهج والاثم فهم آمنوا بأسلوب الهمز واللمز المنهي عنه والمعاقب عليه، وحرصاً مني على عدم الاكتراث لمثل هذه السلوكيات المشينة أخذت تصطحبني ذكريات الماضي الى مجلس الدُمى الحقيقي أو بالأحرى مسرحهم وهو العرض الأشهر في تاريخ مصر والمتمثل بأوبريت الليلة الكبيرة المعروف قديماً والذي لمعت به أسماء : صلاح جاهين، سيد مكاوي، ناجي شاكر، محمود بيومي، شفيق جلال، محمد رشدي، عبدالحليم فيروز وغيرهم، كما لا أنسى تلفزيون الكويت في الثمانينات وهو يعيد في صباح الخميس والمناسبات المختلفة الأوبريت اياه، وتساءلت عن أسباب توقف اعادة عرضه، وقد قال لي أحدهم بأن الشريط مفقود ولكن آخر أنكر ولم يعرف السبب، هنا تذكرت بأن المشتاقين الى مثل هذا المسرح قد افتقدوا عرض الدُمى والدليل هو اشتياقهم له، عن نفسي لم أتشوق للأوبريت لأنه لم يستهويني بالأساس حيث كنت أعارض عرضه حتى صنفت على انني من المعارضة في تلك الفترة، ولكن مع الأسف لم يكن هنالك قناة أخرى ولا بديل سوى اغلاق التلفاز أو تشغيل لعبة الفيديو القديمة على نقيض حالنا اليوم.

شخصياً لا أحبذ التوسع في هذا النوع من العروض واسقاطه على أرض الواقع لأن الانجرار الى الهمز واللمز لا يرضاه الدين ولا الأخلاق أو القانون، فكيف يُعبر عنه على أناس لم يسمحوا لأحد من النيل بسمعتهم، قد يكون السكوت عن مثل هذه السلوكيات أمراً مستغرباً، ولكن الأغرب هو

---

[١١٦] الراي،٢٠١٣/٤/٥م.

عدم التصدي لها على اعتبارها منكراً تجب محاربته وعيباً يتحتم اسكاته وجريمةً تتطلب المعاقبة عليها، هنا سوف نلمح في السماء عرضاً يغنينا عن كل تلك الأمور السلبية ألا وهو الدعاء لله عز وجل بأن يلطف بنا من تسيد المنكر وظهور بعض علامات الساعة.

بريطاني أم فرنسي؟[١١٧]

قبل فترة ليست بالبعيدة هجر الناس متابعة أخبار مجلسهم بل انهمك الغالب بأشغاله الخاصة، بل ان التجارب السياسية عززت فكرة الهجرة وصرف النظر عن متابعة الأخبار السياسية وأصبحت سمةً من سمات الشعب خلال الأشهر الستة الماضية.

إذا قمنا بعمل مقارنة بين الشعب البريطاني والآخر الفرنسي، فإننا سوف نلاحظ أن الأول انصرف إلى شؤون حياته الخاصة والثاني راح يتابع أصحاب السياسة، هذا ما تقوله لنا صفحات التاريخ لا استطلاع رأي أو استبيان، في الكويت امتزجت التجربتان ففي أوقات معينة تابع الشعب وأصبح شغفه وموضوع حديثه مجلس الأمة في حين أن أوقاتاً أخرى نجد أنه اتجه إلى الانكباب شبه الكامل على أعماله وأموره الخاصة.

ماهو المقياس؟ أين تلك المجسات التي تحكمت بالرأي العام؟ وما السبب الرئيس حول ما يدور على الساحة الآن؟ هل هي وسائل الإعلام أم وسائل التواصل الاجتماعي؟ هل كان لها الحظوة والدور الأكبر أم انها ساهمت في إرساء القناعات والتصورات بشكل أو بآخر؟ كل ذلك وارد ولكننا اليوم وصلنا كشعب إلى مرحلة اليأس وليس أي يأس بل إلى اليأس المسبب والمعلن، بعد أن عادت الحياة البرلمانية في الكويت إلى أرض الواقع دب التفاؤل في نفوس الكويتيين، ولكن بعد سلسلة الانهزامات المبرمجة من

---

[١١٧] الراي،٢٠١٣/٥/٢٤.

قضية الايداعات المليونية وصولا إلى حملة المقاطعة اقتنع الغالب من الشعب بأن لا جدوى إلا بتلك الأمور المتناولة بين أيديهم، وحتى الأحداث الخارجية لما يعرف بمسمى الربيع العربي، أكد أن الجدوى معدومة فمن يلوم الشعب اليوم على ما وصلنا إليه، هل يعرف أحد منا ماهية الحل وتوقيته وسبل تنفيذه لجذب انتباه الشعب حول ما يحصل؟ نعم إنه الحكم المنتظر والذي سوف يكون سبباً لكي يتقرب لأحد الشعبين إما البريطاني أو الفرنسي.

حديث الفوائد وتشذيب الزوائد[١١٨]

منذ سنوات والحديث حول قضية إسقاط القروض والفوائد يأخذ طريقه من زوائد على القضية إلى تزايد الحلول المقترحة بشأنها، في سيناريو الواقع المعتاد عليه فإن الحل سوف يكون بشراء المديونيات لا بشراء الفوائد أو إسقاطها لأنه لن يترتب على إتباع نقيضه الخسارة الواضحة للبنوك بل ارتكاز مواقف معينة في الصدور لا يُمكن قياس أو حصر آثاراها السلبية في نفوس المُلاّك على المدى البعيد.

الكثير من الإخوان طلب رأيي وموقفي إزاء هذه القضية والذي سبق لي أن بينته جذرياً لا سطحياً، لكون هذه القضية لا يمكن حلها إذا أردنا فعلاً حلها لا التعامل معها مثل تلك الشجرة المزعجة التي اعترضت مسار العمران والتقدم بوجودها وموقعها المزعج لمرتادي الطريق، ففي كل مرة يتم تقطيع بعض من أغصانها ولكنها سرعان ما تعاود النمو وتعيد دورها في العرقلة والإزعاج ولا حل معها سوى الاجتثاث والأمر سيان مع الفوائد لا القروض، فالقرض لم يأخذه الشخص إلا ولديه إمكانية تسديده وتحمله، أما الفائدة فهي متعارضة مع المادة الثانية من الدستور ومع عادات أهل البلد

[١١٨] الراي،٢٠١٣/٣/٢٣م.

المسلمين لكونها نظاما ربويا قُتِلَ بحثاً وتكيفاً من قبل المختصين العالمين بخطورته وآثاره المدمرة على الأوطان والشعوب، فالحل يجب أن يكون بنسف هذا النظام لا التعاطي مع آثاره السلبية على المجتمع أو محاولة تشذيبها.

ولذلك فإن شراء المديونيات إن كان فإنه سيظهر في المستقبل آثاراً سلبيةً أخرى، وبالتالي فإن إسقاط الفوائد وإلغاء التعامل بها بين المواطنين خير سبيل ووسيلة، وتحويل البنوك المتعاملة مع هذا النظام إلى الإسلامي هي الأنجع ولسبب يعزو إلى نجاح الإسلامي في السنوات الأخيرة وتعويضها بتسهيلات تكفل لها عدم الخسارة لكونها لم تتعامل مع هذا النظام إلا بتأييد مسبق من القانون الذي يحتاج إلى تعديل متوائم مع الشرع الإسلامي المعتمد كمصدر رئيسي في الدستور. والله المستعان.

جني النقاط من ملف الاختلاط أم وقف الخرير من معالي الوزير؟[١١٩]

على الرغم من أن ملف قضية الاختلاط قد تم طيه في تسعينات القرن الماضي إلا أننا اكتشفنا أن الملف لا يزال قابلاً للتداول بين أيدي البعض.

قضية مثل الاختلاط فُرِضت على الوسط الجامعي الكويتي ولم تكن وليدة أسرته أبداً، جامعة الكويت فتحت أبوابها من غير اختلاط فهي ليست شيئا أصيلا في التعليم العالي بل موضوع أُثير عبر ندوات إعلامية قديمة وبعد ذلك تطور الأمر كي يصل إلى ندوة داخل الجامعة والتي كانت بعنوان (جامعة بلا اختلاط إلى متى؟) وحدثت الحادثة الشهيرة وأُطلِق عليها حادثة (الاختلاط) والتي لا تختلف كثيراً عن الأحداث التي تشهدها ساحتنا المحلية اليوم من الفجور بالخصومة والمتواجد بكل (عظمة) بالإثم بين المشارب الفكرية وبلا استثناء ومن غير هوادة فهل نسينا عنوان (القردة

---

[١١٩] الراي، ٢٠١٣/٣/٢٩م.

تغزو الجامعة)، هكذا كانت تتبادل الإساءات ويشحن هذا وذاك حتى الآن، والمحصلة تأخر على جميع الأصعدة والمستويات وحتى المنحنيات الجديدة التي أنجزت بسواعد وزارة الأشغال بالقرب من الجامعة، ما أعرفه وأثق بأنه من قبيل الصواب هو أن قضايا مثل هذه حُسمت بعد أن صنعت وفرضت وبعد ذلك منعت بقوة القانون وبالتالي يجب علينا محاسبة المسؤول عن عدم التطبيق لا أن ننادي بالتعليق أو الإلغاء.

لم أستبعد أن تثار قضايا (مهترئة) و(بالية) ولكنني كنت أتمنى بأن تكون لوزارة التربية رؤية خاصة وإنجاز تَشخَصُ من خلاله الأبصار خصوصاً بعد تداول خبر عرض خارطة الطريق لتطوير التعليم والذي لم يبن على أسس صحيحة مادام معتمداً على المناهج الحالية، والتي أصبحت اليوم أدوات محترفة لإحباط الطلبة والأساتذة معاً، على سبيل المثال لا الحصر منهج اللغة العربية للصف الأول الابتدائي هل روعيت فيه مسألة تخرج الطالب من الروضة وانتقاله إلى الابتدائية وهو لا يعرف الحروف أو الأرقام العربية حتى ينصدم بأن عليه في اليوم الثاني من الدوام تعلم الكلمات وتهجئتها وهو لم يتعلم أبداً الحروف الأبجدية، بل بعد الشهر الأول يتم امتحانه في الإملاء بجمل طويلة وبكلمات خارج المنهج، كيف لمنهج الصف الأول الابتدائي أن يسأل الطالب في جمع الكلمات ومفرداتها؟، كيف يتعلم الطالب عملية الكسور في الرياضيات وفي أول مرحلة؟، كيف يتعلم الأرقام الانجليزية إلى العشرة وهو لم يتعلم الأرقام العربية إلى الخمسة؟، كيف تطور مناهج مبنية على الأخطاء؟

للعلم والإحاطة سبق وأن تم إحكام إغلاق ملف الاختلاط وقبل أكثر من خمسة عشر عاماً ولا فائدة وراء جني النقاط منه فالأهم هو إيقاف الخرير

من قبل الوزير حتى لا يترك سفينة الأجيال القادمة تواجه الغرق بأمواج الجهل وكراهية العلم.

كنت أتمنى من الوزير أن يتخذ خطوات جادة أقلها وأسرعها وقتاً هي إعادة المناهج القديمة لا أن يسمح بأن تثار قضية الاختلاط وأحداث أخرى فردية حتى أيقنت ويئست بأن التعليم قد سُيِّس وبكل حسرة وأسف. والله سبحانه المستعان.

الانحراف التشريعي[١٢٠]

تكاثرت وتزايدت التساؤلات بعد مقال السبت الماضي، حيث كانت منصبة وبشكل رئيس ناحية مصطلح (الانحراف التشريعي)، من هذا المصطلح وددّت أن أشرع بمقال اليوم حتى أكون واضحاً مع جملة التساؤلات التي تمخضت عن ذلك المقال.

لا ينكر أحدنا أن الغاية والهدف من عملية سن القوانين هي تحقيق الصالح العام للمجتمع وبالتالي لابد أن تتمحور جُل التشريعات من ضوئها، يعود نسب السّبق للتعريف بهذا المصطلح الى الفقيه الدستوري «عبدالرزاق السنهوري» عندما تناوله في البحث الشهير (مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية)، والذي خلص الى نتائج عدة لعل أهمها هي ألا يصدر أي تشريع يستهدف مصلحةً أخرى مغايرة للصالح العام، بل ان السنهوري قد وضع أمامنا عدة فرضيات تُمكن من خلالها الشخص المُتَمَتِع بصلاحية الرقابة على مشروعية القوانين من التعرف عليها مثل : مخالفة التشريع لمبادئ الدستور العليا والرجوع الى طبيعة التشريع ومجاوزته للغرض المخصص له و تقييد الحقوق والحريات العامة والتي لا تكون قابلةً للتقييد وكذلك احترام الحقوق المكتسبة، اننا اذا

---

[١٢٠] الراي،٢٢/٢/٢٠١٣م.

نظرنا وتأملنا الى المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م والخاص بقانون الجنسية الكويتية فاننا سوف نستوضح غايته من خلال نصوصه لخلوه من ديباجة تعريفية بالمرسوم لكونه بيَّن تعريفاً لصفة واضعيه دون استكمال صفة التشريع، ولكن في النظر الى المواد وعنوان التشريع سوف نعرف أن الغرض منه هو استيضاح وبيان المتمتع بصفة الكويتي من عدمه وطرق نيل واكتساب الجنسية الكويتية وطرق فقدها وهو المعنى الذي وضحه الدستور الكويتي عام ١٩٦٢م بالمادة رقم ٢٧ حين ذكرت أن الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز اسقاطها أو سحبها الا في حدوده.

هنا ينبغي الاحتكام الى القانون الخاص بالجنسية، وبالتالي فان الأخير يتعلق بهذا الموضوع افتراضاً لا غيره وبالتالي فان الاسقاط والسحب يجب وأن يكون عبر القنوات المشروعة المعتمدة في نصوص الدستور والقوانين الأخرى حتى نقف أمام المواد اللاحقة في الدستور كالمواد (٢٩، ٣١،٣٣،٣٢،٣٤،٥٠،١٦٦،١٧٣) والتي تعارض معها مرسوم الجنسية لعدة أسباب لكون العقوبات التي وضعت بالقانون لا يحق لجهة الادارة في الدولة أن تنفذها، وان نفذتها فانها تعتبر قرارات ادارية جاز لمن طبقت بشأنه أن يطعن بها أمام القضاء الكويتي خلال مدة معلومة، ومن جانب آخر التفرقة التي وضعت في الجنسية ينبغي أن يكون دورها قاصراً على التنظيم دون المساس بالحقوق والحريات كتقييد حقوق المتجنس الذي نال شرف الجنسية وثقة الدولة، وبالتالي فان غاية المرسوم محترمة ومقدرة جداً ولكن أموراً أخرى تعدت غاية المشرع في تلك الفترة، فتجاوزت السبب الأوّلي وهو تحديد الكويتي عن غيره، ولكن مع الأسف تعدت ووصلت الى التفريق بين الكويتي والكويتي من طرف وبين الكويتية من طرف آخر،

لذلك أصبح تشريع الجنسية متعارضاً مع مواد الدستور المذكورة من جهة ومع السبب المفترض له من جهة أخرى.

مسألة أخرى دارجة عندنا في الكويت وهي رمي وشاح عرف عنه في هذه الأيام بـ(السيادية)، وأن المواطن لا يحق له تناول أو تداول موضوع الجنسية وبأنها حق سيادي للدولة، نجيب عليهم بأن نزاعات الجنسية كانت متداولة ومعروضة أمام القضاء الكويتي في فترات سابقة، الأمر الذي يستوقفنا أمام المواد (١٦٦، ١٦٩) من الدستور والتي تُوضح حق التقاضي بأنه للناس أي ليس للكويتيين فقط، وكذلك أن الخصومة اذا قامت فانها تكون ادارية وهي من ولاية القضاء الذي يتمتع بها بشكل شامل.

أتمنى أن أكون قد أوضحت معنى الانحراف التشريعي ممارساً حقي وفق المواد (٣٠،٣٦،٣٧) من الدستور والذي سبق أن مارسته في كتاب حقيقة الهوية الدستورية الكويتية عام ٢٠١٠م، والله سبحانه وتعالى المستعان.

الدعامات الثلاث[١٢١]

قد تختلف الرؤى وتتنوع التصورات عند الأفراد أو السلطات ولكن أسساً مهمة لابد وأن نبقي عليها لا أن نتجاوزها تحت أي ذريعة أو حجة كانت فلكل مجتمع مقوماته وأسسه التي لا يمكن صرف النظر عنها أو تجاهلها، ومن هذا المنطلق جاءت المادة السابعة من الدستور الكويتي حين نصت على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

ومن هنا يجب أن نتفكر ونتمعن في الدعامات الثلاث بدءا بالعدل تلك الدعامة التي تهدأ من خلاله النفوس وتسير الأجساد بعد الوصول إليه محققةً الأهداف المرجوة والمنشودة لا غيرها فكيف للعدل أن يقوم إلا

[١٢١] الراي،١٥/٢/٢٠١٣م.

بمقوماته المتمثلة بتطبيق الأحكام القانونية العامة والمجردة وغير المتنافية معه على الجميع فالعدالة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتطبيق الفعلي لا الصوري ولعل أول تصور في ذهن البعض من الناس عند الوقوف على تعريفه أو إيضاح ماهيته بأنه فقط استخدام السلطة للوصول إلى الحق وهنا لابد أن نبين أن معاني كثيرة تمثل أمامنا حوله.

العدل يعني الأمانة والحيادية وبذلك يجب أن نعرف ونوقن بأن أمر تحقيق العدالة ليس حكراً على سلطات الدولة الثلاث بل ليس لسلطة دون أخرى، أي أن تسعى كلها إلى مرحلة الإحقاق والتطبيق، فالتنفيذية عبر أجهزتها الحكومية المختلفة والتشريعية عبر تقويم أداء التنفيذية وتشريع القوانين المنادية لمعاني العدالة ومقاصدها والقضائية عبر السعي للوصول إلى الأحكام العادلة المنشودة.

ولفظة العدالة وضعت هنا كدعامة للمجتمع والسلطات جزء من المجتمع والمجتمع أيضاً معني بأفراده ناحية السعي إلى تحقيقها سواء على المستوى الشخصي أو الأسري أو التواصلي كالزمالة والصداقة وحمل الأمانات، لذلك فإن محاربة الظلم هو أساس العدل فمن يعلم بوقوع مظلمة ما عليه إلا أن يتحرك لدفعه وفق الأنظمة والأسس المعهودة والتي اتفق عليها الدستور.

الحرية وهي الدعامة الثانية أتت بعد العدالة، ولكي تنطلق هذه الحرية يجب ولا بد أن تكون في خضم العدالة لأن تعريفها يتمحور حول إمكانية الفرد من التعبير واتخاذ القرار المحدد بإطار العدالة وتلتها هنا المساواة وهي المماثلة فحتى نمارس العدل نكون أحراراً بإراداتنا وقراراتنا وإن واجهتنا مشكلةٌ معينة ينبغي أن نمتثل إلى الدعامات الثلاث ومن ثم نمارس دورنا بكل حرية (عادلة) وبمساواة لا غير ذلك ومن هنا تعمد المشرع الكويتي

حين قال «التعاون والتراحم صلة (وثقى) بين المواطنين لأنه عن طريق العون لا (التصادم) تتحقق الدعامات حتى يصل الفرد إلى المبتغى الحقيقي من استقرار أو إصلاح والذي لابد أن يكون بمد يد العون وفق العدالة والمساواة دون الجبر أو الإكراه».

اليوم وفي خضم الأحداث المتتالية علينا يكون واجباً علينا أن نتأمل في الأسس والمبادئ التي ينبغي ألا تغيب عن ذهن أي واحدٍ منا وتكون حاضرةً دائماً، الحفاظ على الكويت لا يكون أبداً بالجبر والتهديد لما يحملان من إنكار للحرية وليس بالظلم والتفرقة وانعدام المماثلة ولا بهدم المعاني السامية التي جاء بها الدستور بل بالكد والاجتهاد على تحقيقها وإحقاقها لكي نصل إلى الإصلاح الحقيقي والله سبحانه المستعان.

التدويل ليس خيانة[١٢٢]

كثر الحديث والإفتاء حول سعي نواب كتلة غالبية مجلس فبراير ٢٠١٢ المبطل بموجب حكم المحكمة الدستورية، ونحن هنا لابد لنا أن نوضح الحقيقة بكل شفافية وحيادية.

شخصياً لا أتفق مع أسلوب كتلة الغالبية في طرح مطالبها، ولكن ذلك لا يعطيني الحق في الطعن بهم والدخول في نواياهم بل الوصول إلى التشكيك في وطنيتهم أو ولائهم لهذا الوطن مهما كان خلافي معهم، وعاطفياً ووطنياً لا أقبل ولا أرضى بفكرة السعي ناحية القضاء الدولي الخارجي لحل قضايانا الداخلية، ولكن دعونا نتأمل ونحتكم إلى النظام السائد بيننا وهو الدستور الكويتي والذي نص صراحةً من خلال المادة (٧٠) الفقرة الأولى على الآتي: «يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها

---

[١٢٢] الراي،٢٠١٣/٢/٨م.

والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية»، ومعنى هذه المادة الصريح أن المعاهدات الدولية بعد التوقيع وما يتلوه من تصديق تصبح قانوناً وطنياً حاله كحال أي قانون محلي آخر، فالتسلسل الطبيعي لمثل هذا الإجراء يكون بموافقة السلطة التنفيذية الابتدائية وبعدها السلطة التشريعية أي أن التدويل الذي يدور الحديث عنه ما دام من ضمن المعاهدات المبرمة من قبلنا والمصدق عليها والنافذة كالقانون الوطني، ليس بخيانة ولا جريمة، لأن الدولة عن طريق هذه السلطات قد ارتضت اتخاذ مثل هذا الإجراء بشكل مسبق، فكيف للبعض أن يسمح لنفسه في الطعن باخوانه في الدين والوطن، أكرر دعوتي للإخوة الأفاضل بأن التدويل لن يقدم لمطالبهم الفائدة إلا فتح المجال لمن يتمنى الإساءة للبلد لأن يجد مستمسكاً عليها وهو ما لا يليق بسمعة الكويت التي نحرص جميعاً على صونها والذود عنها، وكذلك أتمنى الوصول إلى اتفاق وطني مرحلي يقي البلاد شر الخلاف والاختلاف.

عمران ... أم توهان؟![١٢٣]

عند التجوال في أي من محافظات الكويت فإنك تلاحظ سمةً بارزةً هذه الأيام وهي تزايد عملية العمران المتمثلة بالعمارات، الجهراء، العاصمة، الفروانية، حولي، الأحمدي، محافظات طغى عليها عنصر العمران وبالطبع يرافقه العنصر الملحق الدائم (التوهان).

البنيان العامودي لم يتوقف ومستمر وضيق الشوارع يجعلنا نستغرب هل مرتادوها أو قاطنوها يستطيعون إيجاد مواقف يركنون مركباتهم فيها، قبل سنوات سمعت عن وجود قيد على أصحاب مثل هذا النوع من النشاط بحيث يلزمون ببناء مواقف سيارات مرفقة وقريبة ولكن المشكلة التي علمت

[١٢٣] الراي، ٢٠١٣/٢/٢م.

بها تتمثل بقدم الترخيص، أي أن أحد الملاك قد حصل على الترخيص قبل صدور مثل هذا القرار ومن ثم توقف لردح من الزمن وبعدها باشر التشييد.
هذه المشكلة تتفاقم يوماً بعد يوم وعلى المعنيين في الدولة الأخذ بعين الاعتبار أن معالجتها لا بد وأن تتم حتى لا تتفاقم أكثر فأكثر، فالشوارع مكتظة في أغلب الأوقات والطريق الذي كان يأخذ منا عشر دقائق ضرب بضعفها ست مرات وأحياناً أكثر، أراضي الدولة كثيرة ولله الحمد والتزاحم في المشاريع أمر يتطلب المعالجة وبشكل سريع، وإلا فإن المسؤولين سوف يضطرون إلى الاتجاه ناحية سيناريو التثمين وهي عملية مرهقة جداً على خزانة الدولة، لذلك فإن الأجدر أن تتم المعالجة بتوسيع الشوارع رويداً رويداً وعلى مراحل واستغلال الأراضي غير المستغلة والبعيدة عن أماكن الازدحام لا فرض التوهان باسم العمران.

ساحة العلم[١٢٤]

منذ أكثر من عام ومطالباتي مستمرة بالحفاظ على ساحة العلم نظراً لما تحمله من رمزية يعتز بها كل كويتي وفي يوم الأربعاء الماضي مررت في طريقي خلال فترة الظهيرة بساحة العلم وإذا بها سارية من غير علم.
في الثلاثاء الماضي ابتدأت الكويت موسم الاحتفالات الوطنية والتي تعتبر فترةً مليئةً بالمشاعر الوطنية الخالصة والتي تخلو من أي منغصات ولكنني عندما شاهدت خلو الساحة من العلم لم أتمالك نفسي وكأن الزمن قد عاد بي إلى الوراء وتحديداً في تاريخ ٢٧ /٢/ ١٩٩١ بفترة الظهيرة تحديداً عندما كنت أنتظر رفع علم الكويت بعد أن تحررت في اليوم السابق، حيث كان النهار حالك السواد من حرائق النفط ونحن نتبادل التهاني مع كل الحاضرين ونقول مبروك الكويت رجعت الكويت حرة وما كان منا إلا أن

---

[١٢٤] الراي، ٢٠١٣/٢/١م.

تعلقت أبصارنا ناحية السارية الخالية من العلم حتى ابتدأ عدد من المخلصين في تسلقها لرفع العلم اليوم أشاهد السارية من غيره أين ذهب العلم؟

علمت من خلال وسائل الإعلام أن المجلس البلدي وافق على إقامة دار الأوبرا على أرض ساحة العلم وهنا أتفكر في شجون فناني الكويت من مختلف أنواعهم وكيف يشتكون من قدم المسارح والمراكز المعنية بالفن وكيف اختزلت المسألة بدار للأوبرا إذا ماقارنا فنانيها في ميزان مع فناني الكويت من رسامين أو ممثلين فإننا سوف نجد أن الأخيرين أكثر منهم ومع ذلك لا تلبية لمطالبهم البتة.

أعرف أن المادة الثانية من قانون البلدية الحالي وبفقرته الأولى قد نصت على أن «تعمل البلدية بصفة عامة على تقدم العمران وإبراز الطابع الكويتي العربي الإسلامي والمحافظة على التراث المعماري وإبرازه بصورة متجددة. وتوفير الخدمات البلدية للسكان» وهنا نقولب المشاريع القائمة هل حوفظ على التراث الكويتي العربي والإسلامي أم هرولنا ناحية صنف خاص انطلق من جوقة دينية داخل الكنيسة وهي تراث عالمي وغربي وليست من ضمن تراثنا فكيف لنا أن نقدمه ونحن أساساً نهمل تراثنا ولم نخدمه الخدمة المطلوبة.

ندائي إلى المعنيين بأن ساحة العلم تشكل رمزية لكل كويتي صمد أثناء الاحتلال العراقي وعاصر لحظة خلو الساحة من العلم ورمزية عامة لكل كويتي لم يعاصر تلك اللحظة ويريد أن يتذكر ما مرت به الكويت في عام ١٩٩٠ لذلك أطالب بالاعتناء بها وإبقائها لا إقامة دار للأوبرا عليها.

كيف وأين نحتفل؟[١٢٥]

في كل عام يتكرر بنا اللقاء مع سلسلة الاحتفالات الوطنية الجميلة، وفي البداية أود أن أنتهز الفرصة لأرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة سيدي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه وإلى ولي عهده الأمين وإلى جميع أبناء هذا الوطن المعطاء والمقيمين على أرضه وإلى كل محب للكويت.

كيف لنا أن نحتفل بعيدي الاستقلال والتحرير؟ هو سؤال يتبادر إلى ذهن ومخيلة كل شخص حتى نستذكر ونستحضر مآثر الماضي وصوره الجميلة. اليوم نلاحظ أن غالبية المحتفلين يأتون الينا بصيحات جديدة، ففي أعوام سابقة ظهر (الفوم) وبعدها مسدس الماء واليوم قناع (الفانديتا)، كلما تجولت في الشوارع العامة أو حتى بين الأحياء أشاهد هذا القناع البغيض والكريه والمخيف عند الصغار، والسؤال هنا ما دخل هذا القناع بالاحتفالات الوطنية هل يعرف من جلبه أو ارتداه برمزيته أو سببه؟ الفانديتا اصطلاحاً كلمة لاتينية وتعني الانتقام ورمزياً هي للثائر جاي فوكس الذي حاول تفجير مبنى البرلمان الانكليزي في القرن السابع عشر، وهنا نتفكر حول مدى مواءمته للعيد الوطني وبأنها منعدمة، ولكن مسألة اللوم لا توجه إلى مستخدمي القناع ولا إلى المتاجرين به فقط بل إلى الجهات المعنية بحفظ التراث الوطني في الدولة لكونها لم تحافظ على التراث الكويتي، وان قامت بشيء فانه يتم ببطء شديد، من منا اليوم يستطيع أن يدخل إلى ساحة العلم في أي وقت؟ أو القصر الأحمر أو دواوين البحر أو المتاحف الوطنية هل التراث الكويتي الوطني محفوظ، أنا لا أنكر بأن هنالك أشخاصاً كثرا يبذلون جهودهم في المحافظة على التراث الكويتي كفريق الموروث وبيت الكويت

---

[١٢٥] الراي ، ٢٠١٣/٢/٢٣م.

للأعمال الوطنية وأفراد آخرين، ولكن السؤال هل تم تشجيعهم أم انهم يعانون من التباطؤ الحكومي، مجلس الأمة يفترض عليه أيضاً أن يسن قوانين تنادي بتطبيق هذه المعاني، فأين الأماكن التي نرغب في الاحتفال بها بشكل دائم وليس موقتا بالأعياد الوطنية؟

نعم هنالك جهود جديدة كترميم كشك الشيخ مبارك وساحة بن بحر، ولكن مثل هذه الأمور لا تكفي وينبغي أن تتزايد شخصياً لا يمكنني تخيل الكويت بعد عشرة أعوام وهي خالية من ملامح الماضي الذي يرمز إلى تراثها، ألم يحن الوقت لتشجيع المجتهدين من حماة التراث؟ ألم يأت الوقت لكي نشّرع يا مجلس الأمة قانوناً يحمي كل مبنى أو مكان تاريخي يحفظ موروثنا الوطني؟ فانديتا وغيره دخلاء علينا، وحان الوقت كي نحمي الوطن بحفظ تاريخه، والله المستعان.

وقفة مجلس ٢٠٠٩ اللازمة[١٢٦]

تساؤلات عدة تطفو على الساحة التي لم يعرف أحد منا كيف يستطيع أن يتمكن من تجفيف ما عمها، لذلك التكهنات كثيرة وجميعها (محتملة) وغير مستبعدة، ويبقى الشارع رهينة للحدس والتخمين.

لعل أبرز هذه التساؤلات هي تلك المرتبطة بتوقع الحالة الكويتية في ما إذا تم إبطال مجلس الأمة الحالي، أو بالأحرى ما هو موقف نواب المقاطعة والحكومة فيما إذا عاد مجلس عام ٢٠٠٩م للحياة من جديد، هل سوف تكون مواقفهم مماثلة لحكم يونيو من العام الماضي، إن الموقف المستحق والأجدر على تلك الأطراف هو الامتثال للحكم والعودة إلى مقاعد مجلس ٢٠٠٩م حتى لا يتحجج بعدم الحاجة لمراسيم الضرورة، لسبب وهو أن

---

[١٢٦] الراي،٢٠١٣/٦/٧م.

المراسيم التي صدرت كانت بسبب غياب المجلس وتعذر قيامه، أي نعم هي حالة فريدة لم يكن ممكناً لأي سلطة معالجتها إلا بتلك الطريقة.
الأسباب التي دفعت المراسيم تلك للصدور هي الوضع المتأزم من اقتحامات مختلفة ومتبادلة بين عدة أطراف وتصاعد وتيرة خطاب الكراهية والممارسات السياسية الخاطئة فمن كانت له القدرة للتصدي إلى تلك الثغرات القانونية أخذت الوضع ناحية المزيد من التفاقم.
إذا وضعنا فكرة أن المجلس الحالي سوف يصدر حكما يجعل منه مجلساً مبطلا فإن وقفة لازمة لا بد وأن تكون من أعضاء مجلس ٢٠٠٩ حتى لا يتم التحجج بأفكار أقرب ما تكون إلى الخيال. والله المستعان.

الأنونيمس[١٢٧]

جاء في إحدى رسائل جماعة الأنونيمس المزعومة والمكتوبة في ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م : «أتحدث بطبيعة الحال عن كنيسة السيانتولوجيا ومع ذلك نحن نريد أن يكون معلوما أننا لا نسعى لإنزال السيونتولوجيين، أو حتى السيانتولوجيا نفسها. نريد فقط تدمير المنظمة في شكلها الحالي. ونريد للناس داخل السيانتولوجيا معرفة الحقيقة حول هذا الموضوع»، السيونتولوجيا هي ديانة مزعومة أسسها شخص يدعى رون هوبارد وفقاً لما ذكرته مجلة «الريدرز دايجست» عام ١٩٨٠م عندما بين أنه كان على حافة حمام (سباحة) وسأله صديقه عن الطريقة التي يستطيع من خلالها جني مبلغ مليون دولار بوقت قصير، مبيناً بكل صراحة أنها تكون بدين جديد يقوم بإنشائه وهو ما تم لهوبارد والعياذ بالله، ويقول بأن الإنسان كائن حي (خالد) وبأن المنتمي للديانة لابد وأن يهجر غيره ممن لا يؤمن بديانته وإن كان أقرب الناس إليه.

---

[١٢٧] الراي ،١٣/٤/٢٠١٣م.

الأنونيمس اشتهروا قبل أيام باختراقهم لمواقع تعود إلى الكيان الصهيوني وبأنها تدافع عن القضايا الإسلامية، بل ويتفاخر بها البعض ولكن هل تساءلنا بأن من قام بهذه الفعلة هم فعلاً من هذه الجماعة، عرفت هذه الجماعة بعدم وجود قائد لها أو ترتيب معد لتنظيمها، وعرف أن شغلها الشاغل اختراق مواقع الإنترنت وأنها مهووسة بالعمل الجماعي للاختراق، وليس بالضرورة أن تكون هذه المجموعة واحدة إنما تجمع غامض غير معلن اشتهر بالتخفي خلف قناع «جاي فوكس» والذي يرمز له على الثورة الأمر الذي يمكن لأي شخص بأن يعلن بأنه منهم.

وحول الرسالة التي كتبت في عام ٢٠٠٨م فإنها ليست بالضرورة عائدة لهم، والأهم بأن القياس على ما أعلن عن الجماعة وما فعل للصهاينة أخيرا لا يتناسب مع تعاليم الإسلام من ناحية القرصنة والاحتيال ومباغتة الآخر، فهذا قدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم لم يستعمل ولا صحابته ولا التابعين أياً من تلك الوسائل، ومن وجهة نظري بأن مثل هذه الأعمال لا تمثل الإسلام الصحيح وهي مؤثمة، مهما كانت أوضاعنا الحالية التي نعيش فيها ومهما تغيرت أو ازدادت سوءاً فإنها ليست بأصعب من الفترات التي واجه فيها نبينا القدوة الصعوبات في دعوته من حصار قاتل وغزوات صعبة والتي مكنه الله من النصر وانتشار الدعوة، لذلك فإنه من الواجب علينا عدم الانجرار خلف تلك الأفعال حتى ولو كانت نتائجها طيبة ولكنها لن تدوم لأنها بنيت على باطل. والله المستعان.

كل الشكر والتقدير إلى الإخوة أعضاء مجلس إدارة رابطة الأدباء الحالي على نشاطهم وعملهم المتواصل في الاهتمام بالثقافة في الكويت، وشدتني سلسلة إصدارات تراثنا المتميزة والتي تعتبر وميضاً يحفظ التراث الإسلامي والعربي والكويتي بنفس الوقت لما لها من كتب تثري المكتبة الكويتية.

شبه الجزيرة العربية والكورية[١٢٨]

على الرغم من أن العرب كانوا منقسمين بين غساسنة ومناذرة قسما مع الفرس وآخر مع الروم إلا أن الإسلام وحدهم فتحققت الانتصارات وكانت لهم الفتوحات وحكموا العالم، إن أردنا أن نسقط الحقائق على تجربة العرب مع الإسلام والحل الإسلامي لاكتشفنا أنها كانت ناجحة وقوية والدلائل اتساع رقعة الدولة الإسلامية التي انطلقت من أرض (شبه الجزيرة العربية) لكي تشمل العالم المعروف بإمبراطورياته ونظمه في ذلك الزمان، في حين من تجربة الكوريين أهل (شبه الجزيرة الكورية) مع السوفييت والأميركيين والحل المصنوع من البشر لاكتشفنا أنها ناجحة ومتوسطة حتى الآن والدلائل متنوعة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية إن نظرنا إلى الجانب التكنولوجي الذي مكن كوريا الشمالية من تهديد أقوى دولة اليوم الولايات المتحدة الأميركية.

النجاح الإسلامي الذي شهده العرب باتباعهم للإسلام علماً وعملاً لم يدم بعد أن اختلفوا بينهم على الرغم من اتحاد العقيدة واللغة والعرق بل ان إطالة أمد العصر الإسلامي كان بتنوع العرق عندما توقف العرب عن الأمور الأساسية، وبالقياس على الكوريين لاكتشفنا اختلافهم في كل شيء عقيدةً ولغةً وعرقاً ومع ذلك تمكنوا من التعايش وسط الصراعات المتلاطمة والمتناقضة والمخالفة للمنطق في أيامنا هذه، فجزء من الكوريين وهم الشماليون يخضعون للسوفييت عقائدياً أما الجنوبيون فيخضعون للأميركيين وبالتالي فإن القرارات أغلبها تكون وليدة تلك الأطراف.

---

[١٢٨] الراي ،٢٠١٣/٤/١٢م.

الحديث اليوم عن كوريا الشمالية لكونها الطرف الذي هدد الشرطي الأوحد فهل يصدق التهديد أم إنه غطاء يراد به تمرير بعض المصالح الكورية الشمالية فالسوفييت اليوم لا يشكلون قوة حاضرة إنما قوة منتظرة ومتأهبة إما بحضور أميركا أو بغيابها وهذا معتقد سائد بين المحللين السياسيين، ولكن لماذا لا يكون هنالك صداقة من نوع آخر خفي بين السوفييت والأميركيين اليوم يتم إرهاق العالم بشكل أكثر لكي يخرج الشرطي الأوحد من أزماته المالية ويضمن السوفييت محافظتهم على ما تبقى لهم بعد فاجعة الانهيار عام ١٩٩١.

تداول الكثيرون معلومة امتلاك الشماليين لقنبلة كهرومغناطيسية من آثار استخدامها إعادة العالم إلى ما قبل مراحل التكنولوجيا وكل شيء جائز فمن يستبعد أن العرب عندما تمسكوا بالإسلام وما جلب لهم من عزة ورفعة أن يبتعدوا عنه لكي يتأخروا عن باقي الأمم وبالتالي ما المانع أن يدخل الكوريون الشماليون في حرب مهلكة تضعهم في حال أسوأ من حال العرب اليوم، السؤال المستحق في خضم هذه التصورات يكون عن المستفيد والذي قد يكون اليهود لأن الفرص أصبحت مواتية لهم حتى يقيموا دولتهم الكبرى المزعومة على زوال قوى العالم الحديث، ففي الطرفين نجد حضور اليهود والذين تنوعت بل تلونت أساليبهم في الكذب والخداع، وقد يحدث أن تنشب حرب بين الشماليين والجنوبيين ويكون ذلك لضمان انهيار المارد الآسيوي، والتاريخ يشهد لنا بالحروب بين الكوريين.

نحن كمسلمين نملك عقيدةً قوية إن آمنا بها وأعطيناها حقها ففي الدعاء يبعث الله الرياح التي تبعد بأمره سبحانه الأسلحة الخبيثة، وبالصدق والخلق الرفيع تكون مكانتنا عالية غالية ننظر إلى الاحترام في أنفسنا قبل أن

نشاهده في أعين غيرنا، ونرتقي بتعاليم ديننا على العالم مهما تغيرت ملامحه وقواعده والله المستعان.

مالي لا أرى غير مالي[١٢٩]

إنهم ماليون نعم إنهم الماليون ليسوا من أصحاب المال ولكن هكذا درجت تسميتهم وبالتالي فإننا عندما نتطرق إليهم فإننا نقول عنهم ماليون على الرغم من أن فرنسا في وقت مضى أسمتهم سودانيين إلا أن الأمور لم تجر وفق الهوى الفرنسي بل للمالي.

فوجئت أن فرنسا أرسلت عسكريين إلى هناك وتفاجأت أيضاً من أن بعض وسائل الإعلام قالت في أول الأمر أن هنالك تعدياً من الطرف الفرنسي ولكن بعد مرور الأيام وظهور أنباء عن وجود دعم أميركي للأمر فإن الصياغة حولت عملية الإرسال إلى استبسال ومقاومة للمتمردين الماليين أي أن الإدانة لم تزل موجودة وحاضرة فما يحدث بين الماليين شأن مالي (داخلي).

أعرف تماماً أن أي تدخل من دولة أو دول تجاه دولة أو دول يكون وفق القانون الدولي الذي يعتبر مرجعيةً واضحةً لكل دول العالم المؤمنة بالقانون فكيف للتدخل العسكري أن يتم ووفق تصريح الشرطي الأوحد بأنه ينتظر مباركةً لهيئة الأمم إزاء هذا التدخل.

أعلم بأن هنالك رهينة فرنسي يقال إنه حي ويقال إنه قتل ولكن ذلك لا يعطي لكائن من كان الحق في التدخل إلا تحت مظلة الأمم المتحدة فهل تستطيع الكويت التي لديها أسيران في غوانتانامو أن ترسل جيشها إلى هناك كي تحررهما؟

---

[١٢٩] الراي،٢٠١٣/١/١٨م.

التضليل الإعلامي مستمر ولا يزال وسوف يستمر ولكنني اليوم في كل لحظة لا أرى غير مالي التي باتت بأسرها رهينة أطماع محاربة الإسلام مع اجتماع حب الهيمنة وسرقة الموارد الطبيعية المتمثلة بالذهب والقطن والنفط هناك.

هل يعلم العالم أجمع أن مالي كانت تحت السيطرة الفرنسية في القرن التاسع عشر وها هي تعود إلى ما كانت عليه، هل ما نشهده هو امتداد للثورة الفرنسية التي لا تخلو من تمجيد الكثير من أبناء جلدتنا؟ سوف يتمكن الماليون من الوثب على خط الفقر ومجاوزته بعد التدخل الفرنسي المبارك من قبل التمجيد الأميركي؟ هل سوف نستمر نضحك ونفرح ونمرح معهم على اعتبار أنهم أصدقاء ومن يجتمعون معنا في العقيدة ليسوا سوى مثال محرج نتحرج من التطرق إليهم حتى ان الربيع العربي المزعوم أخذ ينتقل بنا إلى مرحلة جديدة لأنهم علموا تماما أن أمما ثورية، تثور كثيراً ولكن في مكاننا فقط؟ والله سبحانه المستعان.

بين الكويتي والكويتية[١٣٠]

نصت المادة (٢٩) من الدستور الكويتي على أن : «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». ومن منطلق هذه المادة نشاهد بعين الحسرة والألم ما يتداول على الساحة المحلية بين فترة وأخرى من مطالب تناشد بأنين معنونَة ومندَرِجّة باسم حقوق المرأة الكويتية، وعلى الرغم من أن المرأة قد نالت حقوقها السياسية ووصلت إلى مقعد الوزارة ومقعد مجلس الأمة إلا أن حقوقاً أخرى تندرج ضمن قائمة الحقوق المدنية للمرأة والتي لم تحصل عليها حتى الآن.

[١٣٠] الراي،١٦/٢/٢٠١٣م.

أبرز هذه المطالبات هي تجنيس أبناء المرأة الكويتية أسوةً بالرجل الكويتي، وفي هذا الموضوع لابد من استيضاح بعض الأمور، فقانون الجنسية الكويتي منح للرجل هذا الحق دون المرأة في شق الأبناء واستثناها في حالة وفاة الزوج أو الطلاق البائن وهذا الاستثناء على الرغم من وجوده، إلا أن قسما كبيرا من المواطنات لم يتمكن من التمتع به بل أن حالات أخرى مثل أن تكون إمرأة مولودة على هذه الأرض ولم تخرج منها ووالدتها كويتية ومطلقة من والدها عديم الجنسية ولديه إحصاء ١٩٦٥ وخدم في القطاع العسكري ومتزوجة من مواطن كويتي وهي أم لكويتيين ومستوفية لجميع الشروط ولم يتم تجنيسها حتى هذه الساعة، فلم تحصل على الجنسية لا من أمها الكويتية ولا من زوجها أو أبنائها الكويتيين ولا من أبيها المستحق إذاً أين تكمن المشكلة؟

عملية التجنيس تم تعطيلها لسنوات عديدة أمام أبناء الكويتية وزوجة الكويتي ولا تصدر قوائم تجنيس إلا لأعداد قليلة لا تقارن بحجم الملفات المنتظرة لأكثر من عشر سنوات في إدارة الجنسية، والأدهى أنك إذا قمت بالنظر إلى نقاشات نواب مجلس الأمة تدرك أن خللاً كبيراً اعترى العملية، فهذا قانون تجنيس الأربعة آلاف يتم تأجيله لأن النواب يرون أنه يحرم من يتمتعون بجنسية من نيل حق الجنسية وكأن وضع البدون أفضل من وضع المتمتعين بجنسية ما حتى يتم تعطيلهم.

السياسة لعبت دوراً مهما وحيوياً في هذه القضايا الإنسانية بل أصبح الوضع بمثابة (سوق) يحضر فيه العرض والطلب وما به من سمات الإيجاب والقبول وتلاقي الإرادات فلا الكويتية نالت حقوقها كاملةً ولا الكويتي أيضاً.

النظر إلى مشاكل المواطنين على انها سلعة يدلل على عدم احترام مطالباتهم والمتاجرة بها، أي نعم لا أتهم الكل ولكن هذا الأمر طغى على السواد الأعظم من مجالس الأمة وكأن المشاكل تعالج بترضيات محددة لأناس دون غيرهم، وكذلك طريقة عرض المطالبات يجب ألا تكون عاطفيةً بحتة، فالدستور الكويتي أشمل من قانون الجنسية الكويتية ويعتبر أعلى منه في التدرج التشريعي المعروف، ولكن لم يتم التعامل مع الدستور بجدية لأنه متى ما علت الأصوات بتطبيقه سوف تجد من ينادي بتعديله وأخيراً إلى نسفه بآخر دون القنوات الشرعية ودون مجلس أمة.

الكويتية والكويتي وعلى الرغم من المميزات المحيطة بهم إلا أنهم مظلومون والسبب الرئيسي يعزو إلى أن النظر إلى مطالبهم يتم على انهم مستهلكون لا مواطنون يطالبون بحقهم الدستوري البحت، شخصياً أؤمن بأن لا حل جذريا يمكن له أن يعين أكثر من تعديل قانون الجنسية للوصول إلى العدالة الإجتماعية المفترضة في نصوص الدستور لكون الممايزة التي جاءت في قانون الجنسية تحارب أسس الدستور الرصينة، كما أنها تساهم في زيادة الفجوات بين أفراد الأسرة الواحدة، فكم من أسرة نجد بها الكويتي وغير الكويتي، الكويتي الأصلي والآخر المجنس، لا مشكلة من التوضيح أن هذا نالها بطريق وآخر نالها بطريق مغاير، ولكن التمييز لم يأتِ به نص صريح أو ضمني في الدستور، فكيف نبقي على قوانين إذا نظر بها القضاء فإنها تثبت مسألة واحدة بانحراف التشريع، والله سبحانه وتعالى المستعان.

بيان الائتلاف والدستور والواقع[١٣١]

في يوم الأحد الماضي أعلنت مجاميع سياسية في الكويت عن ولادة ائتلاف المعارضة والذي جمّع بداخله تيارات سياسية متنوعة المشارب الفكرية، وتمخضَّ عن اجتماعهم بيانٌ نودي من خلاله بثلاثةِ أهداف رئيسة هي «الالتزام بأولوية الإصلاح السياسي بوصفه المخرج الحقيقي من الأزمة السياسية، إطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، حل مجلس مرسوم قانون الصوت الواحد».

في شرحهم للهدف الأول أوضحوا بأن تحققه مرتبط بالوصول إلى النظام البرلماني الكامل والذي يضفي المشروعية على إشهار الأحزاب السياسية وغيرها من الأفكار المرتبطة بمثل هذا النظام كالتعددية السياسية والقوائم النسبية، وحول هذا الهدف فإن التأمل فيه يكشف لنا عن تناقضه مع الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢م الحالي والذي بيّن في المادتين ٤٣ و ٤٥ ففي المادة الأولى نظمت مسألة تأسيس الجمعيات والنقابات وفق القوانين الخاصة بإنشائها ولم تتطرق إلى نظام الأحزاب، وكذلك نفت المادة الثانية أن تكون المخاطبات للجهات الرسمية باسم الجماعات وتركته للأفراد والأشخاص المعنوية الأخرى، وبالتالي فإن مسألة إشهار الأحزاب إن طُلبت فإنها لابد وأن تكون ضمن السياق الطبيعي لها أي في مجلس الأمة بإضافتها كمادة جديدة أو بتعديل إحدى المادتين السابقتين أو كلتاهما وهو الأمر الذي يتعارض مع الهدف الثالث بحل مجلس الصوت الواحد وفق وصف البيان، لأن آلية التعديل في الهدف الأول لا تكون إلا عن طريق مجلس الأمة فهل يكون تحققها عبر المجلس الحالي أم المجلس المنحل،

---

[١٣١] الراي،٩/٣/٢٠١٣م.

فالأول قوطع بعدم المشاركة في انتخاباته والثاني قوطع بعد الحضور إلى جلساته، إذاً أين واقعية المطلب وأين الجدية في السعي ناحية تحقيقه.
الهدف الثاني المتمثل بإطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، نؤيدهم في المطالبة بها ولكن بوجود تطبيق فعلي لمواد الدستور والقوانين الأخرى التي تتلوه في السلم التشريعي لكونها تحتاج إلى حضور فعلي ملموس، فهنالك أحداث بين الفينة والأخرى تبين لنا حقيقة عدم السعي ناحية التعاطي مع مثل هذا المطلب، لأن الحقوق والحريات في الكويت وعلى مختلف الأصعدة مهملة ولا تعكس تاريخ الكويت بكل تفاصيله الإنسانية الراقية، اننا اليوم لا بد أن نكون واقعيين في مطالبنا لأنه على الرغم من الأهداف التي سمعنا بها عبر وسائل الإعلام فإنها لا تلامس الواقع لا من ناحية المناداة بها ولا بآلية تحقيقها، ولا يعني ذلك من إننا لا نعيش وسط مأساة وحقيقة مرة بل نعيش ونعاني إلا أن المطالب لا بد وأن يكون لها مجال من ملامسة الدستور والواقع. والله المستعان.

مواقع التراث العالمي في الكويت[١٣٢]

خلال المؤتمر العام لليونيسكو في عام ١٩٧٢م انطلقت اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والتي تعتبر أبرز أهدافها الحفاظ على المواقع التي تعتبر قديمةً وتشكل أهمية للأجيال القادمة، وهذا الاهتمام العالمي لم يأت من فراغ بل كان انعكاساً لحادثة شهدها العالم عام ١٩٥٤م عندما بني سد أسوان في مصر وترتب عليه إغراق العديد من الآثار القديمة النادرة.
في يناير الماضي تقدمت الكويت إلى طلب بجعل جزيرة فيلكا أحد هذه المواقع المشمولة بالاتفاقية أي ضمن التراث العالمي، وهو مطلب مستحق

[١٣٢] الراي ،٢٠١٣/٢/٩م.

من وجهة نظري لاحتوائها على العديد من الآثار العائدة إلى الفترة الهلينستية والتي تم استكشافها خلال المسح الآثاري الذي بدأ منذ خمسينات القرن الماضي ببعثة جالوب الدنماركية الشهيرة، بل إننا نود أن نذكر الاخوة المعنيين بحمل هذا الملف المهم على ضرورة المطالبة بضم مواقع أخرى في الكويت والتي لا تقل أهمية عن تلك المكتشفة في فيلكا، ففي منطقة عكاز (ميناء الشويخ) نجد الآثار الإسلامية، وفي تل الصليبيخات آثار العصرالحجري الوسيط، وفي الصبية أيضاً أحفورة تعود إلى عقود سابقة للتقويم الميلادي وغيرها من المستكشفات الآثارية والتي تعود إلى العصر البرونزي والكاشي والدلموني، فكل هذه المواقع نجد أنها تمثل حقبةً زمنية مهمة لا يمكن صرف النظر عنها، لذلك فإن ضم مثل هذه المواقع أمر متطلب وضروري ويشكل إضافةً للكويت بين الأوساط الدولية والتراثية.

دعوة إلى التحرر[١٣٣]

عندما تخاطب شخصاً أمامك فإنك عادةً ما تتداول معه موضوعاً يكون مهماً لك وله، ودائماً يحرص كل طرف أن يبين رأيه ويطرح وجهة نظره ويبين شخصيته ومعتقداته من خلال الحوار، ويمر الحوار في معظم الأحيان بتنازل من قبل الطرفين أو أحدهما للآخر وبشكل ودي حتى يتنازل عن رأيه ويغلب رأي من يتحاور معه.

بعد الأخذ بعملية التحليل وإسقاطها على مثل هذه المواقف يكون متضحاً أمام القائم بالتحليل أن الإنسان (حر) في اتخاذ ما يؤمن به من اختيار القرار فلا يكون مغيباً أو مقيداً إنما شخص يحدد ويقارن ويفرق بين الصالح والطالح وبين المفيد والضار، وهنا يعبر وتظهر شخصيته عبر ما يتخذ من قرارات، فيكون أمام عبدالله وسعد ومحمد وحسين ونميز في ما بينهم

[١٣٣] الراي،١٨/٥/٢٠١٣م.

ونعرف آراءهم بالأخذ بعملية التحليل تلك، والتي لابد وأن تكون واضحة بأنها ليست بالضرورة واضعةً لهذا الفرد أو ذاك ضمن إطار وتصنيف معين إنما بوضع تعاريف بسيطة محددة تبين لنا ماهية هذا الفرد وبطاقة تعريفية عنه، إلا أن جمعا من الناس يوضح ويشرح مراراً وتكراراً أن وضع الناس ضمن قوالب فكرية معينة هي الأنجع لكونها تمثل تطوراً يشهده الفكر البشري، واتخذت بشأنه التعريفات العديدة، منها تلك المسماة بالليبرالية والاشتراكية والرأسمالية والقومية والاثنية، متناسين أن الله عز وجل قد بين لنا سبحانه وعبر آيات القرآن الكريم بالتفرقة بين الشرك والإيمان النور والظلال وغيرها من عمليات تفرقة مبنية على أساس خلق الإنسان وهو بأنه في مرحلة من الدنيا موقتة يعبد الله عبر إقامة أركان الإسلام، فيكون ناجحاً بالأسس والأوامر الإلهية المحددة والواردة في القرآن الكريم، فيبين لنا سبحانه وتعالى أن الإنسان له الحرية في اتخاذ القرار وهو حر في رأيه، وهو بذلك يسلك السلوك الذي يؤهله إما إلى جنة ورضوان أو إلى نار جزاء العصيان، وبين لنا أهمية النية في العمل وبين لنا قاعدة مهمة متمثلة في القول (لكل امرئ ما نوى)، ومع ذلك أخذ الإنسان في التفرق وضياع الرؤية وتبدد البصيرة منه، فيكون متذبذاً لا قرار له يقاد من فكر سياسي إلى آخر ومن تشرذم وتفرق إلى آخر، ولم يفكر ويجلس مع نفسه من أن هذه السبل هي تفرق ومبينة في كتاب الله.

ولكن يصر الإنسان على السير خلف أفكار مبنية على أسس التعصب والتفرد في القرار، ففي الماضي دأبوا على تعزيز الفرقة واليوم يجنون ثمارها، فهم ينظرون إلى الشخص بعين الاستغلال لا عين الشفقة أو الحنان، ينظرون إليه على اعتبار أنه جماد تطؤه أقدامهم لكي يستطيعوا عبره الوصول إلى أهدافهم وهو بذلك الدور يكون مؤمناً بأن دوره كعتبة

يرتقي عليها مهماً جداً لأجل الوصول إلى الهدف الفكري، فمن من بني البشر أكرمه الله عز وجل بنعمة العقل والقدرة على التمييز من القيام بمثل هذا الدور، لماذا لا نكون نحن جميعاً أصحاب أهداف من ضمن إطار إسلامي حر لا يتقيد بتنظيم أو حزب أو فكر يتعصب أصحابه له ولتحقيق أهدافه، حتى يقال إن الفكر تمكن أو الحزب أقام بكذا وكذا؟ لماذا لا يسعى البشر إلى العمل وفق الطريق الذي بين لهم في القرآن الكريم؟، العمل الجماعي مطلب ولكن بشكل لا يتقيد بقيود أو تحده حدود رسمت لكي تعيق ووضعت حتى تحرم، تنظم ولا تهدر، لماذا يقبل الشخص بأن يكون أداةً بيد الغير ولا يكون هو أداةً للطاعة لخالقه لكي يكون عبداً صالحاً عابداً عاملاً معمراً واصلاً إلى جنة عرضها السماوات والأرض؟ هي دعوة صادقة إلى التحرر. فهل تقبلون بهذا التحرر؟!

سحجات على جسد الوحدة الوطنية[١٣٤]

إن الحديث عن مفهوم الوحدة الوطنية الكويتية حضر وبشدة خلال السنوات الماضية، بل انه تطور وتحول إلى قانون مكتوب ساري المفعول، ولكن شئنا أم أبينا فإن النواقص لابد وأن تكون موجودة إن لم تكن في القانون ففي تصرفاتنا وممارساتنا اليومية على سبيل المثال، نجد أن البعض من أبناء الوطن يقوم بتصرفات وممارسات لا يمكننا أن نتيقن بأنه يقصد من خلالها إحداث ضرر بالوحدة الوطنية إلا أن جمعا معينا من الناس يعتبره ويأخذ يروج على أنه قام بذلك متناسين أن للدولة قضاء ونظاما يحتكم في مختلف الأمور عن طريقه، بمعنى أن يأتي شخص ليسأل حول تاريخ استيطان جمع من الناس وبعد ذلك تتم الإجابة عن سؤاله حتى تكتشف أن الناس أخذت تتوسع في الموضوع وتقول ان كلامه لهدف ضرب مكون من

---

[١٣٤] الراي، ٢٠١٣/٣/٢م.

مكونات المجتمع ضد آخر، لنكتشف أن التهمة قد تطول السائل الذي ليس بالضرورة أن يكون قاصداً نتيجتها المفهومة أو المجيب الذي أجاب وفق الرؤى التي يقتنع بها هو والتي يعلم بأنها قد تدحض بأدلة أخرى لم يتمكن من الوصول إليها.

ولعل المقصد من عرض هذا المثال هو تبيان جزئية كثر تداولها في الآونة الأخيرة حول البحث في تاريخ الكويت ومن أتى قبل من ومن سبق من، وهذه الأمور يرى البعض أنها موروث تاريخي لا يحق لأحد أن يتكلم حتى فيه لا قول رأيه حولها بينما يقبل بأن يأتي شخص من خارج الوطن لكي يتكلم بالموضوع دون أن يتطرق له أخوه المواطن، إن مفهوم المواطنة يعني بأن نتشارك جميعاً في التاريخ لأننا اخترنا المعيشة في هذا الوطن، وبالتالي فإن الحديث عن معلومات تاريخية ليست بالضرورة أن يكون القصد منه ضرب الوحدة الوطنية أو إحداث سحجات في جسدها، ولذلك فإن النظرة على أن مكون فئة في المجتمع لا يحق التكلم عنه هو الأمر الذي يبين من خلاله ضرب الوحدة الوطنية لا الدخول إلى النوايا، ومن هنا أكدت المادة (٢٩) من الدستور الكويتي على هذه الجزئية حين قالت ان: «الناس سواسية في الكرامة الانسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، ومن هنا ينبغي علينا التركيز على تقوية العلاقة بين أبناء المجتمع الواحد بمختلف مكوناته لا بالكبر والتعالي في ما بيننا.

ألم يحن الوقت كي نفيق؟![135]

عندما نرى ونتابع ما يجري في أجزاء وطننا الإسلامي الكبير فإننا نستهجن الأحداث المأسوية الجارية داخله ولكننا في الوقت نفسه لا بد وأن نحاول بقدر الإمكان ألا نكون سبباً في زيادة السوء إلى هذه الأحداث ومجرياتها و نلعب دوراً مكملاً لإقامة إسرائيل الكبرى المزعومة وفق مخطط برنارد. ما يحدث في سورية مثلاً لابد وأن يتم بشكل سلمي لا أن يساهم في زيادة عدد القتلى من جرائم النظام هناك والأمر ينطبق أيضاً على مصر ولبنان وليبيا واليمن والعراق وغيرها من الدول النازفة، مخطئ من يتجاهل مخطط إسرائيل على دول المنطقة ففي العراق مثلاً كشف صحافي أميركي يدعى «وين ماديسون» عام ٢٠١٠م عن مخطط إسرائيلي للعراق ممهد ومكمل لإسرائيل الكبرى ويتمثل بشراء أراض عراقية مثلما قامت في الماضي بفلسطين وتحديداً تلك الأضرحة الخاصة بالأنبياء (ناحوم،يونس،دانيال، حزقيل،عزرا)، ويتلخص ذلك بعمليات قتل تستهدف المسيحيين العراقيين وتعلن بأنها من مسلمين ينتمون لتنظيم القاعدة وتهجير عدد من اليهود من إسرائيل وأوروبا وأفريقيا إلى العراق، وفي كتاب «أفرايم سنيه» وزير الصحة الإسرائيلي والذي حمل عنوان «إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠» والذي دعا إلى شل العراق وسورية وإسقاط النظام المصري بإلهائه داخلياً، وفي عام ٢٠٠٣م صدر كتاب لموشي فرجي بعنوان «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان» لم يكتف بالدعوة إلى تفكيك السودان بل نادى بزعزعة أمن دول الخليج وتسهيل خلق كيانات طائفية وقبلية تقوم على التعصب وإهدار روح استمرار الدول وفق أنظمتها الحالية والمناداة أيضاً بتأسيس جماعات مسلحة في مصر وتونس والمغرب وسورية ولبنان، وعلى الصعيد الأردني

---

[135] الراي ، ٢٠١٣/٥/١١م.

نقرأ ما قاله «أرييه إلداد» العضو في الكنيست عام ٢٠١١م شارحاً رغبته في إحداث ما وصفه بالتغيير لصحيفة هآرتس عندما قال عن أهل الأردن هم أهل فلسطين وذلك باستطلاع رأي موضحاً بأنه «مخطط عملي لأنه حتى لو لم تفعل إسرائيل شيئا من أجل دفعه قدما فإنه ستجري في الأردن تطورات مشابهة لمصر وليبيا وبإمكانه أن يتحول إلى فلسطين من خلال سلسلة تظاهرات وإسقاط النظام».

إن اختيارنا لمثل هذه الأفكار يجب أن يجعلنا نتأمل في الوضع الحالي وما قد يسفر عنه من هيمنة إسرائيلية مرتقبة إذا ما استمررنا بممارسة حالة السكوت المطبق والتفكك المحفز لأي طامع في أن يساهم بزيادته ونقول هنا ألم يحن الوقت لكي نفيق ونتمسك بوحدتنا؟

عن الوحدتين ... تعارض أم تلازم[١٣٦]

كَثُرَ الحديث خلال الأسبوعين المنصرمين عن تعارض مفهوم الوحدة الوطنية مع مفهوم الوحدة الإسلامية ولا ضير من إثارة مثل هذا السؤال لكونه مفيداً جداً لنا للتعاطي مع واقعنا الحالي وللوصول إلى نتائج إيجابية مستقبلاً.

مع تزايد الأخطار والأزمات داخل الدول الإسلامية فإن نوعية الوقود المستخدم في إشعالها كان بالاستعانة بالخطابات الهدامة لمفهوم الوحدة الوطنية والإسلامية في آنٍ واحد، لكون الحرب التي استهدفت مكونات تلك المجتمعات الدينية والعرقية موجهة لأجل نيل ذات النتائج ألا وهي تفكيك الوحدة الوطنية المرسومة حدودياً وفي الوقت نفسه الوحدة الإسلامية المرسومة شرعاً، لذلك فإن الضربة على مفهوم الوحدة الوطنية هي ذاتها الموجهة على مفهوم الوحدة الإسلامية، ومن يعتقد بأن هناك تعارضا

[١٣٦] الراي،٦/٤/٢٠١٣م.

وإنعداما لفكرة التلازم يكون مخطئاً لسبب يعود إلى أن أسس ودعائم مفهوم الوحدة الوطنية قد بنيت على أسس ودعائم الإسلام النقي والصافي الذي لاينادي إلا للجمع وينبذ التفرق والتقطع بين أبناء الأرض وفي ديننا الكثير من الأمثلة الدالة على أن الإسلام يحارب خطاب الكراهية والتعالي مع إنكار الآخر، حب الوطن أمر مارسه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده رضوان الله عليهم أجمعين، وكان حبهم لأوطانهم موجوداً ولم يتعارض مع عقيدتهم ودينهم أبداً، في العام الماضي قمت بتأليف كتاب الوحدة الوطنية الكويتية كما نشرت عدداً من المقالات وبررت أن وجود مثل هذا القانون يمثل حمايةً للكويت من الأخطار المحدقة بها، وحتى لا يكون مصير هذه الأرض مماثلاً لدول عديدة بالمنطقة جاء مرسوم الضرورة الخاص بحماية الوحدة الوطنية الكويتية، ولأن قواعد قانون الجزاء تستوجب النص على وجود تشريع يجرم فعلاً معيناً فإن الوجود كان ضرورةً، وبالتالي فإن الوحدة التي شرعت لن يكون لها دور الهدم لمفهوم الوحدة الإسلامية بل المعزز والمذكر فيه، كما أن الكويت كرمت مفهوم الوحدة الاسلامية في العديد من مواقفها، وبالتالي فإن دور الوحدة الوطنية مكمل للوحدة الإسلامية، وينبغي أن تكون حماستنا على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض التشريعات المحلية بدلاً من الابتعاد والذهاب إلى الأصعب. والله سبحانه وتعالى المستعان.

قائمة المحتويات